جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم تسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
الشعبة: علوم تسيير
التخصص: إدارة مالية

من إعداد الطالبتين:
- الاسم واللقب: بوشنير ريم
- الاسم واللقب: بن محمود خولة

مذكرة مقدمة ضمن القرار 1275 لاستكمال متطلبات شهادة الماستر تخصص إدارة مالية

بعنوان:

دور رقمنة التأمين التكافلي في إدارة المخاطر المالية حالة الجزائر

2027-2024

عرض فكرة مشروع our takaful

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب عقون عبد السلام	**الرتبة**	**رئيسا**
الاسم واللقب بوعيطة عبد الرزاق	**الرتبة**	**مشرفا**
الاسم واللقب لعكيكزة ياسين	**الرتبة**	**مشرف مساعد**
الاسم واللقب عبادي محمد	**الرتبة**	**مناقشا**
الاسم واللقب عزوز منير	**الرتبة**	**ممثل عن الحاضنة**

السنة الجامعية: 2023-2024

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

الإهداء

الحمد لله ما اجتزنا دربا ولا تخطينا جهدا الا بفضله واليه ينسب الفضل والكمال

"واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين"

وبعد مسيرة دامت سنوات، ها انا اليوم أقف على عتبة التخرج، اقطف ثمار تعبي فالحمد لله على البدء، والحمد لله على الختام.

اهدي هذا النجاح لنفسي أولا، ثم إلى كل من سعى معي لإتمام هذه المسيرة دمتم لي سندا

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار، الذي احمل اسمه بكل افتخار ممتنة لان الله قد اصطفاك لي من البشر أبا يا خير سند وعوض

"ابي"

إلى ملاكي في الحياة، إلى معنى الحب والحنان والتفاني، إلى بسمة الروح وسر الوجود، إلى من كان كل دعاؤها سر نجاحي، وحنانها بلسم جراحي

"امي"

إلى من قيل فيهم: "سنشد عضدك بأخيك"

اخوتي هشام وزهير ادامكما الله لي الضلع الثابت الذي لا يميل

إلى من امنت بقدراتي وامان ايامي وقفت خلفي كظلي "اختي الكبرى ووحيدتي امال"

إلى من ذهب دون وداع عمي الغالي رحمه الله واسكنه فسيح جناته

إلى من مدت لي يد العون وكانت بمثابة الأخت والصديقة زميلتي في الاعداد "خولة"

إلى "دينة" و "هديل" اشكر الله تعالى الذي رزقني بكما ... وفقكما الله لكل الخير

إلى منارة العلم، إلى الصرح الشامخ استاذي "بوعيطة عبد الرزاق"

إلى الأخت "حنصالي اشواق" والاخ "ايمن بورغدة" لقد كان لكما تأثير إيجابي على هذا العمل

إلى كل احبتي: هاجر، كريمة، مروة، وصال، مريم، نجود، نور الهدى، هبة، قصي، ياسر، ريتاج، عيسى.

"ريم"

الإهداء

ما بين " قد اوتيت سؤلك يا موسى" وبين "قد جعلها ربي حقا" ها هي قد رضخت أخيرا

ما ضاع جهد الامس في يوم وسدى والله يجزي الحسن بالإحسان وها انا أقول من فرط الطموح

انا لها ضللت اسعى خلفها ونلتها فالحمد لله الذي أنعم وأتم وأكرم

أهدي هذا البحث إلى سندي قلبي وظلعي الثابت إلى من زين اسمي بأجمل الأرقام إلى قرة عيني

"والدي حفظه الله"

إلى التي أفضلها عن نفسي مكيالي الذي يعدل ميزاني بعد كل تعاسة تصيبني والدتي

إلى ثالث الوالدين جناحي بعد كل انكسار إلى الذي اميزه عن الجميع

"اخي فاتح"

أما أعمدة جدران قلبي إلى من صب السلامة بعد محطات الهلع اخوتي: عزوز، فايز، فادي، عمر

واخواتي: شهرة، ميادة، الكاملة، ياسمين وبشرى بالإضافة إلى كتاكيت منزلنا: بنيتي جنة، ياسر،

أحلام، اياد، اية

إلى زميلة العمل عوض ايامي إلى من تعبت معي لإخراج هذا العمل على أكمل وجه إلى من عجزت

28 حرفا عن تعبير الشكر لها "ريم"

اما الذين كانوا معي حين سلكت الطريق وامسكوا بيدي كي لا أقع بدايتها مع ساندة لوعة خيباتي

الغالية" نــور الهدى" تليها "نجــود وحفــصة " لتختتم الرحلة "بحنصالي اشواق" التي مدت يد العون دون كلل او ملل ساهمت وبشكل كبير في بحثنا هذا

ختاما إلى يد العلم وسعتها إلى من اختارهم الله لتسهيل سلك هذا الدرب بداية مع الأستاذ "بوعيطة عبد الرزاق"، الأخ "جاب الله بلال"، "برغدة ايمن... إلى كل الأساتذة

إلى هؤلاء اهدي هذا العمل الذي أسأل الله تعالى أن يتقبله خالصا.

شكر وعرفان

" وكان فضل الله عليك عظيما "

الحمد لله، الحمد لله حبا وشكرا، الحمد لله تعظيما ووقرا، الحمد لله على ما اعطى ووهب وعلى ما سيعطي ويهب، الحمد لله حمدا كثيرا لا نهاية لحمده ولا جزيل لعطاءه

نعبر عن خالص الامتنان والتقدير لأستاذنا المشرف "بوعيطة عبد الرزاق" على ما قدمه لنا من نصائح قيمة وارشادات، ساهمت بشكل كبير في تحسين جودة دراستنا هاته، فلم يبخل علينا بمنحنا الفرصة الكافية لمناقشة افكارنا والاستماع باهتمام لوجهة نظرنا، لذا ناكد على ان فضله علينا عظيم ولن ننساه ابدا وكذلك كل الشكر للأستاذ ياسين لعكيزة على مختلف الارشادات المقدمة

ونتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان لأسرة جامعة محمد البشير الابراهيمي كما لا ننسى جميع أساتذة كليتنا وخاصة أساتذة علوم التسيير كما نخص بالذكر جميع القائمين على حاضنة اعمال الجامعة على توجيههم طيلة فترة بحثنا هذا، فجزأهم الله خير الجزاء

وختاما، نتقدم بالشكر إلى من مد يد العون وساعدنا من قريب او بعيد

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة دور رقمنة التأمين التكافلي في إدارة المخاطر المالية وهذا راجع إلى أهمية هذا القطاع ودوره الحيوي وكمونه البديل الشرعي للتأمين التجاري، خاصة في ظل التحولات الرقمية التي يشهدها العالم حاليا حيث تم الاعتماد في ذا البحث على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي من اجل استعراض جميع التفاصيل والجوانب المرتبطة بالتأمين التكافلي وإدارة المخاطر المالية وكذلك عرض خطة مشروعنا، وقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى ان التأمين التكافلي في الجزائر حديث النشأة وانه يعرف ضعف في التطبيق وضعف في الانتشار بالرغم من انتشاره الواسع في مختلف دول العالم ما استوجب إيجاد حل سريع لهذا المشكل ومن هذا المنطلق قمنا بطرح فكرة مشروعنا وعرضنا مختلف الجوانب المتعلقة به من اجل السعي لرقمنة التأمين التكافلي في الجزائر ومحاولة النهوض بهذا القطاع

الكلمات المفتاحية: تأمين تكافلي، إدارة المخاطر المالية، رقمنة،

Abstract :

This research aims to study the role of digitization of Takaful insurance in financial risk management, and this is due to the importance of this sector and its vital role and being a legitimate alternative to commercial insurance, especially in light of the digital transformations that the world is currently witnessing, where this research was based on the descriptive approach based on the method of analysis in order to review all the details and aspects related to Takaful insurance, financial risk management, as well as presenting our project plan Through this study, it was concluded that Takaful insurance in Algeria is newly emerging and that it is known to be weak in application and weak in prevalence, despite its wide spread in various countries of the world, which necessitated finding a quick solution to this problem, and from this point of view, we put forward the idea of our project and presented various aspects related to it in order to seek to digitize Takaful

Keywords: takaful insurance, financial risk management, digitization,

قـائمـــة المـحـتـويـــات

العنوان	الصفحة
الإهداء	-
شكر وعرفان	-
ملخص الدراسة	I
قائمة المحتويات	II
قائمة الجداول	III II
قائمة الأشكال	II
قائمة الملاحق	II
مقدمة	أ-و
الفصل الأول: الإطار النظري لرقمنة التأمين التكافلي ودوره في إدارة المخاطر	05
المبحث الأول: مدخل للتعريف بالتأمين التكافلي.	06
المبحث الثاني: ركائز التأمين التكافلي مع الإشارة إلى هيكل القطاع في الجزائر	18
المبحث الثالث: إدارة المخاطر في شركات التأمين التكافلي	31
المبحث الرابع: مدخل إلى التأمين الرقمي	39
خلاصة الفصل الاول	44
الفصل الثاني: عرض مشروع OUR TAKAFUL	45
المبحث الأول: عرض المشروع	47
المبحث الثاني: تحليل السوق	54
المبحث الثالث: الدراسة المالية للمشروع	57
خلاصة الفصل الثاني	60
الخاتمة	62
قائمة المراجع	68
الملاحق	71
فهرس المحتويات	77

قــائــمــة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الفروقات الجوهرية بين التأمين التجاري والتأمين التكافلي.	16
02	طرق إدارة مخاطر العامة للتأمين التكافلي	38
03	يوضح سيرورة انجاز مشروع بدلالة الزمن	53
04	تحديد الزبائن المستهدفين	54
05	الأصول الثابتة	57
06	الأعباء والتكاليف	58
07	تسعير خدمات التطبيق	59
08	يوضح رقم الأعمال	59

قـائــمـة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	قائمة توزيع الفائض التأميني	21
02	الفكرة الأساسية للمشروع	47
03	شعار المشروع	48

قـــائـــمـــة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	نموذج العمل التجاري	**72**
02	ميزانية الأصول (الفترة 2024-2027)	**73**
03	ميزانية الخصوم (الفترة 2024-2027)	**74**
04	جدول حسابات النتائج (الفترة 2024-2027)	**75**

مقدمة

يتعرض الانسان منذ القدم إلى أخطار كثيرة ينتج عن نشوئها خسارة مالية قد تصيبه أو تصيب أحد من عائلته، وفي غالب الأحيان يعود نشوء هذه الاخطار إلى ظواهر طبيعية لا قدرة على منع تحققها وحتى إن تحققت فلا يمكن له أن يتحمل نتائجها بمفرده، لذلك ظهرت الحاجة إلى البحث عن وسائل تهتم بمواجهة هذه الأخطار بهدف التقليل منها ومن آثارها؛ فكانت الحاجة لتبني فكرة التأمين كأحد البدائل من هذه الوسائل.

يعد نظام التأمين من بين الأنظمة التي شهدت تطورا كبيرا في الحياة المعاصرة وهو قول صحيح تتضح صحته يوم بعد يوم، حيث يعتبر من أهم الأسس التي تسعى لتحقيق الاستقرار والطمأنينة للأفراد والمجتمعات والمنشآت فقد أصبح علم متصل بكافة نواحي الحياة التي يعيشها الانسان اجتماعيا واقتصاديا ودينيا، كما أن التأمين يعتبر من القضايا التي شغلت فكر المسلمين والفقهاء والباحثين، وبذلك أثار جدلا كثيرا بخصوص تكييفه فقام الفقهاء والعلماء المسلمين بالبحث عن مشروعيته فعقدت عدة ندوات ومؤتمرات التي من خلالها أصدر الفقهاء فتاوى على تحريم التأمين التجاري وأوجدوا بديلا شرعيا يتمثل في التأمين التكافلي.

قطاع التأمين التكافلي في الجزائر يعتبر جزءا هاما من النظام المالي للبلاد، حيث يهدف هذا القطاع إلى توفير الحماية والتغطية للأفراد في حال وقوع مخاطر محتملة، مثل حوادث العمل والمرض والحوادث المرورية وغيرها، ظهر التأمين التكافلي في الجزائر كنوع مستحدث من أنواع التأمين، فقد ظهر كبديل شرعي للتأمين التجاري ، حيث يسمح بممارسته بموجب المادة 103 من القانون رقم 19-14 المتضمن قانون المالية لسنة 2020 ولكن شروط وكيفيات ممارسته لم يتم تحديدها الا بعد صدور مرسوم رقم 21-81 هذا المرسوم أزال الغموض حول هذا النوع من التأمينات، مما فتح المجال أمام المستثمرين الراغبين في العمل في مجال التأمين الإسلامي حيث أصبح بإمكانهم تأسيس شركات تكافل أو إنشاء نوافذ لتطوير وتوسيع قطاع التأمين والخدمات المتاحة للمتعاملين، يشمل قطاع التأمين التكافلي عدة أنواع من التأمينات، بما في ذلك التأمين على الحياة ، التأمين الصحي...الخ

يعتبر قطاع التأمين التكافلي في الجزائر قطاعا حديثا، حيث يوجد عدد معتبر من شركات التأمين التكافلية الوطنية التي تعمل في البلاد، تتنافس هذه الشركات في تقديم منتجات التأمين التكافلي و الخدمات المتعلقة بها للأفراد و الشركات والمؤسسات، وتغطي الكثير من المخاطر ويعتبر أحد أهم وسائل إدارة المخاطر في المجتمع وأيضا من أهم الوسائل للإدارة مخاطر المؤسسات المالية الإسلامية، الا أن صناعته تحتوي على كثير من المخاطر التي تحول دون أن يكون له دور فعال في تطوير وحماية الصناعة المالية، ومن أجل تجنب وتقليل هذه المخاطر لابد من توفير مختلف الوسائل والأساليب للإدارة المخاطر التي تتعرض لها، وهناك العديد من المخاطر التي تهدد صناعة التأمين التكافلي تتمثل في المخاطر و إمكانية توافر مجموعة من العوامل بصورة تؤدي إلى نتائج غير مرغوب فيها.

قطاع التأمين التكافلي في الجزائر يواجه بعض التحديات فيما يخص نقص بعض القوانين والتشريعات المنظمة لعملية رقمنة قطاع التأمين التكافلي وقلة الوعي للعملاء بمزايا استخدام الخدمات المقدمة في مجال التأمين التكافلي وبعض التحديات التكنولوجية وحماية البيانات الشخصية والتعامل مع التهديدات السيبرانية.

لضمان استمرارية تقدم قطاع التأمين التكافلي في الجزائر، يتطلب الأمر بذل جهود حثيثة في مجالات الابتكار وتحسين الخدمات وتعزيز الشفافية. هذه الخطوات ضرورية لرفع مستوى القطاع التأميني وتلبية احتياجات الأفراد بشكل أفضل ونظرا للعولمة والتطورات المتسارعة في قطاع الخدمات المالية باتت الرقمنة ضرورية لازمة للرقي باي قطاع، بما في ذلك قطاع التأمين التكافلي.

- **إشكالية الدراسة:** ايمانا منا بأهمية تعريف بهذا القطاع، سعينا جاهدين لابتكار حل رقمي يساهم في تعزيز عمليات الابداع في مجال خدمات التأمين التكافلي ويتيح التحرر من القيود التقليدية التي عرقلت تقدم القطاع ويسرنا أن نعلن عن ابداع منصة رقمية تساهم في تسريع وتيرة الابتكار في مجال خدمات التأمين التكافلي، وقد تمكنا من رفع وتيرة التحدي لتصبح منصتنا أول منصة رقمية مدعومة بتطبيق الكتروني. يعد هذا المشروع خطوة ريادية في مجال التأمين التكافلي حيث يهدف إلى تقديم خدمات التأمين التكافلي عبر تطبيق قابل للتطوير، يتيح إنجاز عمليات التعاقد بشكل رقمي في أي مكان وأي وقت، على ضوء ما سبق تمحورت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

كيف سيساهم مشروعour takaful في رقمنة قطاع التأمين التكافلي في الجزائر ؟

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يعتبر سوق التأمين التكافلي في الجزائر سوق نامي؟
- هل يساهم الفائض التأميني لدى شركات التأمين التكافلي في تعزيز التكافل والتضامن؟
- كيف تقوم شركات التأمين التكافلي في الجزائر بمواجهة المخاطر المالية؟
- هل يمكن استخدام تطبيق رقمي لتسهيل عمليات التأمين التكافلي؟

- **فرضيات الدراسة:** للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

رقمنة قطاع التأمين التكافلي للإدارة المخاطر المالية في الجزائر تعتمد على إنجاز منصة رقمية مدعمة بتطبيق الكتروني يحتوي على رقمنة كل الخدمات المتعلقة بالتأمين التكافلي وقد يساهم مشروع our takaful في هذه العملية عن طريق خطة محكمة وفعالة.

لمعالجة الإشكالية وتسهيل الإجابة على الأسئلة المطروحة تم وضع الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى:

يعتبر سوق التأمين التكافلي في الجزائر سوق نامي.

الفرضية الثانية:

يساهم الفائض التأميني لدى شركات التأمين التكافلي في تعزيز التكافل والتضامن.

الفرضية الثالثة:

تقوم شركات التأمين التكافلي في الجزائر بمواجهة المخاطر المالية عن طريق عدة طرق.

الفرضية الرابعة:

يمكن وضع تطبيق الكتروني يسهل عمليات التأمين التكافلي.

- **أهمية الدراسة:**

تهدف دراستنا إلى فهم كيفية استخدام تقنيات الرقمنة في مجال التأمين التكافلي لتحسين إدارة المخاطر المالية، وكذلك تقييم فعالية تطبيق تقنيات الرقمنة في مجال التأمين التكافلي في الجزائر، الذي سيساهم في تحسين تجربة العملاء وتسهيلها، خفض التكاليف التشغيلية وسهولة الوصول إلى منتجات التأمين التكافلي، لذلك فالتحول الرقمي بوابة لتعزيز قطاع التأمين التكافلي وتحقيق أفضل تجربة للعملاء.

أهداف الدراسة:

- تقييم امكانية رقمنة التأمين بشكل عام، والتأمين التكافلي بشكل خاص؛

- التأكد من قابلية تطبيق الكتروني كخطة مشروع"our takaful" لنشر الوعي، وتقديم مختلف منتجات التأمين التكافلي، من شأنها تسهيل إنشاء مؤسسة؛

- استكشاف بيئة استثمارية جديدة تمكن من در عوائد مالية بإنشاء مؤسسة ناشئة من جهة؛ وتوفير آلية من شأنها الحماية المالية بطريقة تتفق مع مبادئ الشريعة الاسلامية من جهة أخرى.

- توفير مادة علمية دقيقة للمهتمين بمجال إدارة المخاطر المالية تحقق الكفاءة الاقتصادية والكفاءة الشرعية معا؛

- إنشاء أكاديمية متخصصة تقدم تكوين لفائدة المهتمين بإدارة المخاطر المالية.

منهج الدراسة:

لتحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدراسة والاجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات، كان من الضروري اتباع المنهج الوصفي بالنسبة للجانب النظري وذلك بهدف عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالتأمين التكافلي وإدارة المخاطر المالية والرقمنة؛ كما اتبعنا المنهج التحليلي لتحليل البيانات المجمعة ودراسة السوق وتبرير دوافع التجه نحو التأمين التكافلي ودور الرقمنة فيه ومدى فعالية مشروعنا.

حدود الدراسة:

-الحدود المكانية: خصصنا دولة الجزائر.

-الحدود الزمنية: الدراسة بدأت في 2023-2024 وسيتم التطبيق الميداني للدراسة خلال شهر جوان 2024.

الدراسات السابقة:

من خلال دراستنا لدور رقمنة التأمين التكافلي في إدارة المخاطر المالية-حالة الجزائر-وجدنا العديد من الباحثين الذين قاموا بهذه الدراسة حيث تم إيجاد بعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التأمين التكافلي ودوره في إدارة المخاطر في الرسائل والمذكرات والمداخلات التالية:

دراسات باللغة العربية

الدراسة الأولى: رزقي أسماء ومرازقية ايناس، إدارة المخاطر في مؤسسات التأمين التكافلي-دراسة عينة من مؤسسات التأمين التكافلي-مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ميدان علوم اقتصادية تخصص اقتصاد بنكي ونقدي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الابراهيمي، 2018
هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى حقيقة نظام التأمين التكافلي باعتباره بديلا شرعيا لنظام التأمين التجاري، بالإضافة إلى عرض أهم المخاطر التي تتعرض لها مؤسسات التأمين التكافلي وآلية إدارة هاته المخاطر. ولقد توصلوا إلى اسهامات صناعة التأمين التكافلي في تطوير وضبط عدة منتجات تأمينية بالإضافة إلى الجهود الحثيثة في إعادة بعث المالية الإسلامية وتفعيليها في الأنظمة المالية المعاصرة، إلى أن التأمين يكتنفه عدة مخاطر أبرزها ما يؤثر على الملاءة المالية للشركة، مما يستوجب الاستعانة بآليات حديثة لإدارة اعمالها، من

خلال تطبيق قواعد حوكمة شركات التأمين التكافلي، التي تهدف إلى توفير إجراءات رقابية فعالة تضمن نموها واستمرارها وفق أفضل الممارسات الدولية.

وقد تطرقوا في دراستهم هاته إلى مدى مساهمة معايير الحوكمة في تحسين مستوى الرقابة على أنشطة التأمين التكافلي والحد من المخاطر التي تحول دون الوصول لأهدافها، ولإثراء بحثهم هذا قاموا بعرض تجارب عربية كانت سباقة وناجحة في هذا المجال عبر دراستهم لأهم مؤشراتها المالية واليات إدارة المخاطر بها، بالإضافة إلى عرض واقع التأمين التكافلي في العالم على غرار الجزائر.

الدراسة الثانية: وليد بولحديد، واقع وافاق التأمين التكافلي في الجزائر، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل-والتي عالجت الإشكالية التالية:

ما هو واقع وافاق التأمين التكافلي في الجزائر؟

تهدف دراسته إلى القاء الضوء على واقع التأمين التكافلي في الجزائر ومعرفة افاقه، باعتباره من أهم المكونات التي يقوم عليها النظام المالي الحديث، وبمساهمته الكبيرة في تقدم اقتصاد الدول، وبروزه كبديل شرعي للتأمين التجاري، حيث تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي من أجل استعراض جميع التفاصيل والجوانب المرتبطة بالتأمين التكافلي.
وقد تم التوصل ومن خلال هذه الدراسة إلى أن التأمين التكافلي في الجزائر حديث النشأة وأنه يعرف ضعف التطبيق رغم الانتشار الواسع له في دول العالم، وذلك من خلال وجود شركة وحيدة فقط تطبق هذا النوع من التأمين هي شركة سلامة للتأمينات التي تعمل وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، إضافة إلى غياب قوانين واضحة تنظم عمل الصناعة المالية الإسلامية وكذلك نقص المورد البشري المؤهل فنيا وشرعيا لتطبيقه من جهة، ونقص الثقافة التأمينية لدى أفراد المجتمع من جهة أخرى، وبالتالي تبقى جهود الدولة الجزائرية قائمة لكنها ضعيفة نسبيا وتعرف تأخرا كبيرا بالمقارنة مع الدول العربية والإسلامية الأخرى.

الدراسة الثالثة: عمارة مسعودة وعباس راضية، دراسة حول رقمنة خدمات التأمين، شركات التأمين الجزائرية نموذجا، المجلة الاكاديمية للبحث القانوني، المجلد 13، العدد 00-2022، الجزائر، تكلمت الدراسة حول تطور قطاع التأمين في الجزائر والدور الذي تلعبه التقنية والرقمنة في تحسين خدمات الشركات التأمينية، حيث تستعرض الدراسة تحول شركات التأمين في الجزائر نحو استخدام التكنولوجيا والابتكارات الرقمية في تقديم خدماتها.
وتسلط الدراسة الضوء على العوامل الموجودة التي قد تدعم رقمنة خدمات التأمين في الجزائر، مثل مساعي الدولة لتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة استخدام الانترنت والهواتف المحمولة في البلاد كما تناول دور التشريعات واللوائح في تعزيز الرقمنة وتحسين بيئة الاعمال. وخلصت الدراسة إلى مقدار التطور الذي سينتج عن تبني التقنية والرقمنة، حيث يمكن لشركات التأمين الجزائرية تحسين كفاءتها وزيادة نطاق وصولها للعملاء وتوفير تجارب تأمينية محسنة والمساعدة في تحسين عمليات تحديد المخاطر ومكافحة الاحتيال.

دراسات باللغة الاجنبية:

الدراسة الأولى:

-Tarak Baccouche, L'assurance Autrement (Commentaire Du Projet Loi N° 11/2013 Relatif A L'assurance Takaful En Tunisie), 22nd International Annual Conference Legal Aspects Of Insurance & Its Contemporarytrends, College Of Law At The Uae, 13-14/5/2014 :

تطرق الباحث من خلال هذه الدراسة إلى مشروع القانون رقم -11 2013 المتعلق بالتأمين التكافلي في تونس، حيث وضح الباحث ومن وجهة نظر قانونية ما تضمنه هذا المشروع من تحديثات وتعديلات تشريعية جديدة تعنى بكل المستويات سواء القانونية والتقنية والمالية، إضافة إلى ما تضمنه من عرض مفصل لكيفية إدارة شركات التأمين التكافلي وخصوصية وطبيعة أعمالها مقارنة بنظيرتها من شركات التأمين التجاري التقليدي.

الدراسة الثانية:

-Sheila Nu Nu, Mustapha Hamat, and other, are Takaful operators at the sympathy of Re-Takaful operators in Malaysia, Institute of Islamic banking and finance, international Islamic university Malaysia, 2014 :

عالجت هذه الدراسة في صفحاتها، مشكلة التوافق بين شركات التأمين التكافلي وشركات إعادة التكافل في ماليزيا، وذلك من خلال عرض للتطور الذي تشهده صناعة التأمين التكافلي في المنطقة من ناحية الهيكلة المؤسساتية وحجم الأقساط المحققة، إذ توصلت هذه الدراسة إلى غياب وجود توافق نسبي بين شركات التأمين التكافلي ومعيدي التكافل في السوق الماليزي وذلك من ناحية العدد وحجم الأعمال، كما توصلت أيضا إلى أن عملية التنازل في إطار إعادة التكافل مكلفة مقارنة بنظيرتها في إعادة التأمين التقليدي، بتكلفة قدرت بنسبة 28% من الإجمالي العام لمساهمات التأمين التكافلي في الاقتصاد الوطني.

أسباب اختيار الموضوع: هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:

الأسباب الموضوعية:

- موضوع التأمين التكافلي مرتبط بتخصصنا ولأننا نسعى إلى رقمنته ولأنه يتم تصنيفه تحت مظلة الابتكار المالي؛
- نظرا لأهمية وحيوية قطاع التأمين التكافلي ونظرا لتحدياته في نشر الوعي وحل مشكلاته فإنه من الضروري السعي لإيجاد حلول فعالة لعزيزه؛
- التوجه نحو عصرنة قطاع التأمين التكافلي لمواكبة متطلبات العصر الرقمي.

الأسباب الذاتية:

- الرغبة الذاتية في التخصص في مجال التأمين التكافلي لأنه وفق أحكام الشريعة الإسلامية؛
- إثراء المكتبة بمرجع جديد يساهم في إضافة شيء جديد للمعرفة العلمية؛
- حداثة الموضوع في الجزائر وجدوى الخوض فيه مما دفعنا للمخاطرة من أجل معالجته.

صعوبات الدراسة:

- حداثة موضوع التأمين التكافلي في الجزائر وكذلك قلة المراجع والمصادر فيه؛

- نقص التوجه إلى التأمين التكافلي من قبل جمهور المتعاملين؛

- واجهنا عدة مشاكل خلال إنشاء المنصة الالكترونية أولا لأننا طلبة اقتصاد ومعرفتنا محدودة في الاعلام الالي وثانيا تكلفة إنجاز ذلك التطبيق كانت عالية بالنسبة لنا نحن كطلبة.

هيكل الدراسة:

تناولنا في هذه الدراسة تحليل دور رقمنة التأمين التكافلي في إدارة المخاطر المالية؛ حيث قمنا بعرض رؤيتنا كمشروع مقترح لرقمنة هذا القطاع.

من أجل الإحاطة بهذا الدراسة؛ قمنا بتقسيم هذا العمل إلى فصلين أولهما يحتوي على الجانب النظري، والأخر يهتم بالجانب التطبيقي كما يأتي:

الفصل الأول تناولنا فيه الإطار النظري لرقمنة التأمين التكافلي ودوره في إدارة المخاطر المالية، وعلى هذا الأساس قمنا بتقسيم الفصل إلى أربعة مباحث، خصصنا المبحث الأول كمدخل للتعريف بالتأمين التكافلي وذلك من خلال التطرق إلى المفاهيم الأساسية للتأمين التكافلي، أما المبحث الثاني فخصصناه للحديث عن ركائز التأمين التكافلي مع الإشارة إلى هيكل القطاع في الجزائر، حيث قمنا بدراسة الفائض التأميني بالإضافة إلى هيكل قطاع التأمين التكافلي في الجزائر، وفي المبحث الثالث تحدثنا عن إدارة المخاطر في شركات التأمين التكافلي حيث تطرقنا في هذا المبحث إلى مفهوم المخاطر المالية والمخاطر التي تصيب شركات التأمين التكافلي وصولا إلى طرق إدارة مخاطر التأمين التكافلي، أما في المبحث الرابع والأخير فتناولنا فيه مدخل إلى التأمين الرقمي .

بالنسبة للفصل الثاني يختص بالجانب التطبيقي للمشروع فكان هذا الفصل بعنوان عرض مشروع " our takaful" والذي اشتمل على مبحثين، المبحث الأول تطرقنا من خلاله إلى عرض المشروع، وتناولنا في المبحث الثاني تحليل السوق أما المبحث الثالث فقد اشتمل الدراسة المالية للمشروع.

كما تم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصلين، متبوعة بجملة من الاقتراحات المستنتجة، وأخيرا تم صياغة آفاق الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار النظري لرقمنة التأمين التكافلي ودوره في إدارة المخاطر

تمهيد

ازدادت أهمية التأمين التكافلي كركيزة أساسية في منظومة الاقتصاد الإسلامي الحديث، فقد برز كبديل فعال للتأمين التجاري مقدما حلولا مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومعززا مبادئ التعاون والتضامن بين افراد المجتمع، يساهم التأمين التكافلي في دعم كفاءة الاقتصاد الإسلامي من خلال توفير التغطية التأمينية لمختلف المخاطر التي تواجه الافراد والممتلكات، وقد شاهد انتشارا واسعا في الآونة الأخيرة بسبب تعزيزه التضامن الاجتماعي بين افراد المجتمع.

وفي ظل التطور التكنولوجي والانتشار السريع لوسائط تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي الذي يحصل في شتى القطاعات كان لابد للجزائر ان تواكب هذا القطاع وبعد ان تم اصدار قانون التجارة الالكترونية في 2018/05/10 رقم 18-05، فأصبحت التكنولوجيا محطة اهتمام بالغ وكونها ستساهم في التعريف بالتأمين التكافلي، كونه سوق نامي في الجزائر لابد من السعي بحذر من اجل الوصول إلى هذا المبتغى.

سنتناول فيه الإطار النظري لرقمنة التأمين التكافلي ودوره في إدارة المخاطر المالية، وعلى هذا الأساس قمنا بتقسيم الفصل إلى أربعة مباحث، خصصنا المبحث الأول كمدخل للتعريف بالتأمين التكافلي وذلك من خلال التطرق إلى مفاهيم الأساسية للتأمين التكافلي، اما المبحث الثاني فخصصناه للحديث عن ركائز التأمين التكافلي مع الإشارة إلى هيكل القطاع في الجزائر، حيث قمنا بدراسة الفائض التأميني بالإضافة إلى هيكل قطاع التأمين التكافلي في الجزائر، وفي المبحث الثالث تحدثنا عن إدارة المخاطر في شركات التأمين التكافلي حيث تطرقنا في هذا المبحث إلى مفهوم المخاطر المالية والمخاطر التي تصيب شركات التأمين التكافلي وصولا إلى طرق إدارة مخاطر التأمين التكافلي، اما في المبحث الرابع والأخير فتناولنا فيه مدخل إلى التأمين الرقمي .

المبحث الأول: مدخل للتعريف بالتأمين التكافلي.

إن الجدل الحاصل بجواز أو تحريم التأمين التقليدي-التجاري-جعل المختصين يجتهدون لإيجاد بديل عنه يفي بالغرض ويستكمل حلقات الاقتصاد الإسلامي إلى جانب البنوك والمؤسسات المالية الأخرى ويعزز التعاون مع مختلف أصحاب المصلحة في العملية التأمينية فظهر التأمين التكافلي الذي أجازته جميع الهيئات الشرعية والمجامع الفقهية، حيث تهدف العملية التأمينية من خلاله إلى تحقيق مبدأ التكافل والتعاون بين جميع أصحاب المصلحة في عملية التأمين.

المطلب الأول: ماهية التأمين التكافلي.

تعددت مفاهيم التأمين التكافلي، لكنه مبني على فكرة انه نظام إسلامي قائم على مبدا التضامن والتعاون بين المشاركين فيه لمواجهة المخاطر المحتملة.

أولا: تعريف التأمين التكافلي وخصائصه.

1-التعريف اللغوي للتأمين التكافلي:

- مصطلح "التأمين" مشتق من كلمة "الأمن" والامن هو مصدر للفعل أمن ويؤمن بمعنى الطمأنينة للنفس وعدم الخوف، ومنه الامانة التي هي عكس الخيانة، ويقال ائتمنه واستأمنه أي غرس فيه الثقة.[1]
- اخذ مصطلح "التكافل" من الكفالة وهي الضمان للديون ويقال كفل الرجل وتكفل، واكفله إياه إذا ضمنه، ومتكافل أي متضامن وكفيل أي ضامن.[2]

2-التعريف الاصطلاحي والقانوني للتأمين التكافلي:

- عرفت المادة 619 من ق م ج التأمين على انه: " عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيرادا أو مرتبا أو أي عرض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد وذلك مقابل قسط أو اية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن"[3]

- عقد تأمين جماعي يلتزم بمقتضاه كل مشترك بدفع مبلغ معين من المال، بقصد التعاون والتضامن مع بقية المشتركين لتعويض المتضررين منهم على أساس التبرع، وتتولى إدارة العمليات التأمينية شركة تحمل صفة وكيل بأجر معلوم.[4]

-ومما سبق يمكن تعريف التأمين التكافلي على أنه: عقد تأمين جماعي يلتزم بموجبه كل مشترك بدفع مبلغ معين على سبيل التبرع لترميم أضرار المخاطر المؤمنة عند تحققها، على أساس التبادل والتكافل.

3-خصائص التأمين التكافلي:

---

[1]جميلة حميدة، **الوجيز في عقد التأمين (دراسة على ضوء التشريع الجزائري الجديد للتأمينات)**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص.28.

[2]رجب أبو حمد أمين، **"الأهمية النسبية للتأمين التكافلي مقارنة بالتأمين التجاري بالتطبيق على السوق المصرية"**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد 56، العدد الأول، جامعة الاسكندرية، يناير 2019، ص.4.

[3]أمر رقم 58-75 مؤرخ في 20 رمضان 1395 موافق ل 26 سبتمبر 1975 يتضمن القانون المدني، ج ر ج ج عدد 78، مؤرخ في 20 سبتمبر 1975 معدل ومتمم.

[4]فضيلة بارش، محمد دمان ذبيح، **التأمين التكافلي ودوره في القضاء على ظاهرة البطالة**، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة، الجزائر، 24ماي 2021، ص4.

من خلال ما سبق يمكن إيجاز خصائص نظام التأمين التكافلي في العناصر التالية:

3-1اجتماع صفة المؤمن والمؤمن له لكل عضو: يتبادل الاعضاء التأمين فيما بينهم، إذ يؤمن بعضهم بعضا، فهم في نفس الوقت مؤمنون ومؤمن لهم، واجتماع هذه الصفة في شخصية المشتركين جميعا يجعل الاستغلال منتفيا، لان هذه الاموال الموضوعة كأقساط مآلها لدافعيها .

3-2 انعدام عنصر الربح: حيث ينحصر الهدف في توفير الخدمات التأمينية للأعضاء بأفضل صورة وبأقل تكلفة ممكنة، كي لا يسعى إلى تحقيق أي ربح من القيام بعمليات التأمين، كما أن نظام التأمين التكافلي أساسه التعاون والتبرع وليست المعاوضة بين قسط التأمين ومبلغ التأمين .

3-3 **قيامه بدور اجتماعي لخدمة البيئة والمجتمع**: ويتضح ذلك من خلال:

- ✓ توفير الحماية التأمينية لمن هم في أشد الحاجة إليها؛
- ✓ مجال الاستثمارات، تقوم السياسة الاستثمارية على تحقيق التوازن بين الصالح العام والصالح الخاص؛ وذلك من خلال نظرة تكاملية تأخذ بعين الاعتبار البعد الاجتماعي؛
- ✓ مجال التعليم والتدريب المهني، تقدم مشروعات التأمين التكافلي الكثير من المنح الدراسية لأعضائها والعاملين بها .

3-4 هو عقد من عقود التبرعات؛

3-5 يتميز الاعضاء فيه بحرية الملكية والادارة: أي أن باب العضوية مفتوح لكل راغب في الانضمام دون تمييز ومعاملة الاعضاء بمساواة.

3-6 عدم الحاجة إلى وجود رأس المال عند التأسيس: يتم إنشاء مشروعات التأمين التكافلي عندما يتفق عدد كبير من الاعضاء المعرضين لخطر معين على توزيع الخسارة التي تحل بأي منهم عليهم جميعا مما يؤدي إلى عدم الحاجة إلى رأس مال .

3-**7 يسعى لتوفير التأمين بأقل تكلفة ممكنة**: تعتمد فكرة التأمين التكافلي على توفير الخدمة التأمينية لأعضائها بأقل تكلفة ممكنة وذلك لغياب عنصر الربح وانخفاض المصروفات الادارية فلا يحتاج الامر إلى وسطاء أو مصروفات أخرى[1].

ثانيا: مشروعية التأمين التكافلي.

1-مشروعية التأمين التكافلي

يستمد التأمين التكافلي مشروعيته مما يلي :

أ-القرآن الكريم هناك الكثير من الآيات القرآنية التي تحث على التعاون على البر والتقوى من ذلك قوله تعالى : {وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان} الآية 02 سورة المائدة .

ولا شك أن هذه النصوص وغيرها تدل دلالة واضحة على مشروعية التأمين التكافلي .

[1]بوعزوز جهاد، **تشخيص واقع، معوقات آفاق تطوير صناعة التأمين التكافلي – مع الإشارة لحالة الجزائر–**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد ،04 ،2015، ص 15

ب-السنة النبوية الشريفة كذلك فإن السنة النبوية الشريفة تزخر أيضا بمثل هذه النصوص، من ذلك قوله صلى الله عليه سلم" مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد؛ إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى"

ففي هذا الحديث دعوة إلى التعاون والتراحم بين أفراد المجتمع المسلم، وهي صورة من صور التأمين التكافلي.

وكذلك قوله عليه الصلاة والسلام: " إن الأشعريين إذا أرملوا في الغزو، أو قل طعام عيالهم بالمدينة جمعوا ما كان عندهم في ثوب واحد، ثم اقتسموه بينهم في إناء واحد بالسوية، فهم مني، وأنا منهم."

ففعل الأشعريين هذا تعاون جماعي، ودليل على مشروعية التأمين التكافلي بين المسلمين .فالمسلم يقدم ما عنده ولا يعلم كم سيأخذ، هل مثله أو أقل أو أكثر، وقد أباح ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله في مدح الأشعريين: "فهم مني، وأنا منهم ."لذلك فقد أجاز هذا النوع من التأمين المجتمعات والهيئات التالية:

مجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة في مؤتمره الثاني والثالث سنة 1965/1966.

-المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي بمكة 21-22/02/1976.

-مجلس هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية في قراره رقم 55 في04/04/1397

- مجلس المجتمع الفقهي برابطة العالم الإسلامي بمكة، الدورة الأولى شعبان 1398.

-مجمع الفقه الإسلامي بجدة في دورته الثانية 1406.[1]

ثالثا: نشأة التأمين التكافلي وتطوره

شهد نظام التأمين التكافلي انتشارا واسعا وترسخ مفهومه في الدائرة الاقتصادية التأمينية، الأمر الذي سأهم في دعم منظومة الاقتصاد الإسلامي وإثبات جدارة الفكر التأمين التكافلي.

1-نشأة التأمين التكافلي.

إن من أقدم صور التأمين التكافلي قبل الإسلام ما ذكره ابن خلدون في مقدمته أن العرب عرفوا تأمين الممتلكات في أكثر من صورة، على سبيل المثال في رحلتي الشتاء والصيف أين كان أعضاء القافلة يتفقون فيما بينهم على تعويض المتضرر أثناء الرحلة من أرباح التجارة الناتجة عن الرحلة، وذلك بأن يدفع كل عضو نصيبا مما حققه من أرباح أو من رأسماله في الرحلة. ويرجع البعض نشأة التأمين التكافلي كنظام حديث إلى القرن 15 أو 16 وكان ذلك في ألمانيا لمواجهة مخاطر إصابة الماشية بالأوبئة أو أخطار الحريق، ثم اتسع ليشمل التأمين في حالة الوفاة أو المرض، ليتخذ في القرن 18 صفة الاجبارية.

وتجدر الاشارة إلى أن المصارف الاسلامية لعبت دورا فعالا في تأسيس شركات التأمين التكافلية ودعمها ورعايتها وإنجاحها فمعظم هذه الشركات منبثقة عن المصارف الإسلامية، وتقوم المصارف الإسلامية بالتأمين على ممتلكاتها وممتلكات المتعاملين معها لدى تلك الشركات، كما أن المصارف الإسلامية تعتبر جهة إيداع واستثمار لأموال هذه الشركات.

[1] فضيلة بارش، محمد دمان ذبيح، مرجع سابق، ص 6.

وقد مرت صناعة التأمين التكافلي بعدة مراحل منذ نشأة أول شركة تأمين تكافلي في السودان والتي قام بتأسيسها بنك فيصل الإسلامي السوداني من أجل التأمين على ممتلكاته بناء على فتوى هيئة الرقابة الشرعية سنة 1979، ومن ثم انتشرت صناعة التأمين التكافلي إلى بقية الدول العربية والأسواق العالمية، حيث جذب هذا النظام شركات عالمية كبرى إلى تأسيس شركات تأمين تكافلي مثل شركة(AIG)المنتشرة عالميا وشركة إعادة التأمين العالمية (SWISS-RE). [1]

2-تطور التأمين التكافلي:

- سنة :1979 تأسيس شركة التأمين الإسلامية السودانية وفي نفس السنة ظهرت الشركة الإسلامية العربية للتأمين" إياك "في دبي من قبل بنك دبي الإسلامي؛
- سنة :1984 ظهرت شركة التكافل الماليزية التي أنشأها البنك الإسلامي الماليزي؛
- سنة :1992 ظهرت في البحرين شركة التأمين الإسلامية العالمية، والتي كان لبنك البحرين الاسلامي دورا مهما في إنشائها، واستثمار أموالها؛
- سنة :2009 تأسيس شركة السلام للتأمين التكافلي في بريطانيا؛
- سنة :2009 ماليزيا تصدر معيار (IFSB-8) الخاص بالتحكيم على التكافل والمعيار (IFSB-10) الخاص بتحكيم مبادئ الشريعة الإسلامية؛
- سنة :2010 إصدار المعيار (IFSB-11) الخاص بالملاءة المالية لشركات التكافل؛
- سنة :2011 صدور معيار التكافل رقم 26(AAOIFI)؛
- سنة:2014 بلغ عدد شركات التأمين التكافلي (216)شركة تأمين مباشر وإعادة تأمين موزعة عبر العالم، منها في شمال إفريقيا؛
- سنة :2016 بلغ عدد شركات التأمين التكافلي 141 شركة معظمها شركات تأمين مباشر.[2]

حاليا عدد شركات التأمين التكافلي في العالم يختلف وقدر عددها بحوالي350 شركة موزعة على قارات العالم كما يلي:

- اسيا: حوالي 200 شركة.

- الشرق الأوسط وشمال افريقيا: حوالي 100 شركة.

- أوروبا: حوالي 25 شركة.

- افريقيا: حوالي 15 شركة.

- أمريكا الشمالية: حوالي 10 شركات.

المطلب الثاني: أنواع ومبادئ التأمين التكافلي

أولا: أنواع التأمين التكافلي.

[1] وائل صالح عامر، **التأمين التكافلي مقارنة بالتأمين التجاري في سوريا**، رسالة ماجستير في الأسواق المالية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2015، ص42.

[2] موسى ذهبية، فروخي خديجة، **طرق استغلال الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي -شركة " سلامة للتأمينات الجزائر" نموذجا**-مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 12، المجلد 01، 2015، ص: 68

يغطي التأمين التكافلي عدة أنواع، نتناولها من خلال هذا الفرع

1-التأمين التكافلي من الاضرار: يتفرع هذا النوع من التأمين إلى قسمين هما:

1-1تأمين الممتلكات: يراد منه التأمين من الاضرار التي تلحق شيء معين كالتأمين من أخطار الحريق والسرقة والتأمين المنزلي الشامل تأمين الواجهات الزجاجية.

2-1 التأمين التكافلي عن المسؤولية: ويراد منه تأمين الشخص في حالة تحقق مسؤوليته قبل المضرور، ورجوع المضرور عليه، فتقوم شركة التأمين بدفع التعويض للمستأمن او للمتضرر مباشرة، ويقسم إلى قسمين:

أ-تأمين المسؤولية المدنية: ومنه تأمين مسؤولية مالكي المركبات اتجاه الغير، وتأمين مسؤولية أصحاب المصانع والمؤسسات والشركات مما قد يتعرضون له من مسؤولية اتجاه الغير أثناء وجودهم في ممتلكاتهم وتأمين مسؤولية المقاولين اتجاه ما يصيب الغير من أضرار أثناء تنفيذ التزاماتهم؛

ب-تأمين المسؤولية المهنية: ومنه تأمين مسؤولية أصحاب المهن كالأطباء والصيادلة.

2-التأمين التكافلي على الأشخاص: ويراد منه التأمين من الأخطار التي تهدد الشخص في حياته أو في سلامة جسمه أو قدرته على العمل، ومنه تأمين الحوادث الشخصية كأن يصاب في جسمه إصابة تعجزه عن العمل وتأمين نفقات العلاج الطبي، ونظام التكافل الاجتماعي (وهو ما يعرف في التأمين التجاري بالتأمين على الحياة)

3-التأمين التكافلي على النقل:

وينقسم إلى ثلاثة اقسام هي:

3-1 التأمين البحري: ويقصد به، التأمين من أخطار النقل بطريق البحر أو النهر سواء كان التأمين على البضائع او السفن.

3-2 التأمين البري: ويقصد به، التأمين على البضائع من أخطار النقل بطريق البر.

3-3 التأمين الجوي: يقصد بيه التأمين على البضائع من أخطار النقل بطريق الجو.[1]

4-التأمينات التكافلية الهندسية: ومنها تأمين أخطار مقاولي الإنشاءات والتركيب وتأمين معدات واليات المقاولين، وتأمين الاجهزة الالكترونية (الحاسوب).[2]

5-التأمين التكافلي العام (التكافل العام): يشمل هذا النوع التأمين على الأشياء والتأمين من الأضرار، حيث ينصب على حماية الممتلكات وأموال المؤسسات والشركات والأفراد، وهو تأمين قصير المدة، وهذا يعني أن مدة التكافل أو التأمين غالبا ما تكون قصيرة المدى وتتراوح بين ستة (06 أشهر وسنة أو سنتين)[1].

---

[1] اسامة عامر، **اثر آليات توزيع الفائض التأميني على تنافسية شركات التأمين التكافلي (دراسة مقارنة بين شركة تكافل ماليزيا بماليزيا وشركة الأولى للتأمين بالأردن خلال الفترة 2008 2013)**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات التأمين، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف01، 2013، ص. 26

[2] أسامة عامر، مرجع سابق الذكر، ص 26

6-التأمين التكافلي العائلي: يطلق عليه أيضا بالتكافل العائلي، حيث يقوم هذا النوع من التأمين التكافلي بتقديم مساعدة مالية للمشتركين ولعائلاتهم في حالة الوفاة او العجز.

يتطلب التأمين التكافلي العائلي من الشركة الدخول في علاقة طويلة الأجل، وذلك طوال السنوات التي يتم تحديدها مع المشتركين، كما يتطلب من المشترك ان يقوم بتسديد دفعات منتظمة باعتباره مشارك في نظام التأمين التكافلي.[2]

7-التأمين التكافلي على الحياة: أثار التأمين التكافلي على الحياة نقاشا أكثر من بين الأنواع الأخرى للتأمين التكافلي، حيث هناك جانب من الفقهاء أجاز بعض أنواع التأمين التجاري في حين حرم التأمين على الحياة بجميع صوره، فهناك من يرى أن التأمين على الحياة لا يختلف في جوهره و حقيقته عن التأمين من الأضرار أو التأمين الصحي، لكن أثر اسمه الذي يفهم انه يتعارض مع العقيدة الإسلامية في القضاء و القدر و عدم التوكل على الله عز و جل، فاقترح تغيير الاسم "التأمين على الحياة" إلى "التكافل لما بعد الموت" أو "التكافل الإسلامي لحماية الورثة ولحالات الضعف". ويتفرع التأمين التكافلي على الحياة إلى قسمين هما :

7-1 التأمين على الحياة لحماية الورثة أو نحوهم:

يتبرع المستأمن في هذه الحالة بالأقساط لصالح الورثة، بالتالي لا يعتبر وصية إنما تطبق عليه أحكام الهبة والتبرع، فيجب بذلك أن يكون تأمينه لصالح الورثة جميعا بمساواة وليس لصالح واحد منهم إلا إذا كان هذا الأخير له ظروف خاصة بدنية كالعاهة، فأجاز الفقه هذه الرعاية الخاصة كما لا يمنع شرعا من التأمين لصالح شخص آخر غير وارث من باب التبرع. قسم هذا النوع إلى تسعة صور هي:

أ-التأمين التكافلي العمري لصالح الورثة جميعا بدفع رواتب شهرية أو سنوية لهم ما داموا أحياء بعد موت دافع القسط، فهذه الصورة تمثل مساعدة أو إعانة للورثة في تحمل مصاعب الحياة إذا كانوا صغار .

ب-التأمين التكافلي لصالح الورثة جميعا بدفع رواتب لهم لمدة معينة كعشر سنوات إن عاشوا بعد موت دافع الأقساط.

ت-التأمين التكافلي لصالح الورثة جميعا بدفع المبلغ المحدد والمتفق عليه مرة واحدة بعد موت دافع الأقساط.

ث-التأمين التكافلي لصالح أحد الورثة -مع مبرر مشروع-بدفع رواتب له ما دام حيا بعد موت دافع الأقساط.

ج-التأمين التكافلي لصالح أحد الورثة بدفع الرواتب له لمدة محددة كعشر سنوات -إن عاش-بعد موت دافع الأقساط.

ح-التأمين التكافلي لصالح أحد الورثة بدفع مبلغ التأمين إليه مرة واحدة بعد موت دافع الأقساط.

خ-التأمين التكافلي لصالح أجنبي (غير الوارث) بدفع رواتب له مدة حياته بعد موت دافع الأقساط.

د-التأمين التكافلي لصالح أجنبي (غير الوارث) بدفع رواتب له لمدة عشر سنوات مثال -إن عاش-بعد موت دافع الأقساط.

---

[1]علي محي الدين القرة داغي، **التأمين التكافلي الإسلامي (دراسة التأصيلية مقارنة بالتأمين التجاري مع التطبيقات العملية) ج2،** دار البشائر الإسلامية، بيروت،2011، ص 398.

[2]مها محمد زكي علي، **أسس عمل شركات التأمين التكافلي وتحليل الأداء المالي لها،** المجلة العلمية لقطاع كلية التجارة، العدد17، جامعة الازهر، يناير2018، ص 618.

ذ-التأمين التكافلي لصالح أجنبي (غير الوارث) بدفع مبلغ التأمين المتفق عليه مرة واحدة بعد موت دافع الأقساط مباشرة إن كان حيا [1]

7-2التأمين لدفع العوز عند الشدة:

يقصد بالتأمين لدفع العوز عند الشدة اتفاق بين المشترك و شركة التكافل على دفع مبلغ التبرع لصالح نفسه عند مرضه أو شيخوخته، أو عند إحالته إلى المعاش أو عدم القدرة على العمل أو التجارة و غيرها، وبموجب هذا الاتفاق تقوم شركة التأمين التكافلي بدفع مبلغ التبرع المتفق عليه إليه إن كان حيا على شكل راتب شهري، أو أن يدفع إليه دفعة واحدة يستطيع من خلالها ممارسة التجارة، و اذا مات المشترك فحكم ماله يكون بحسب العقد، أما أن يذهب إلى صندوق التكافل بأن يكون فيه شروط بذلك، و ما أن يعود للورثة و يدفع لهم حسب الاتفاق المنصوص عليه.[2]

ثانيا: مبادئ التأمين التكافلي.

يتميز التأمين التكافلي بمجموعة من الضوابط والمبادئ الشرعية التي تحكم نشاطه، ويحرس ممارسوه والمشاركين فيه على تطبيقها هذه المبادئ هي كما يلي :

- أن تكون الغاية الأساسية من التأمين هي التكافل والتعاون بين المؤمن لهم في مواجهة الخطر الذي يقع للأعضاء وليس من أجل تنمية المال.
– استثمارات شركة التأمين أي الفائض من أموال الصندوق يجب أن تكون منسجمة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وأن يبتعد بشكل خاص عن الربا أو التجارة المحرمة.
- مصدر الأموال الموجودة في صندوق التكافل هو اشتراكات قام بدفعها حملة وثائق التكافل عن طيب خاطر بغرض مساعدة بعضهم في حالة إذا تعرض أحدهم لخسارة مالية نتيجة ممارسة أعماله.
- تعود ملكية صندوق التكافل إلى حملة وثائق التكافل أنفسهم، وهم بهذه الصفة يستحقون عوائده دون غيرهم، وكذلك فإن الأموال المتبقية في هذا الصندوق في نهاية المدة أي الفائض التأميني تعود لهم وتوزع عليهم.
-يجب على كل مؤمن أن يحرص على وجود بيئة رقابية شرعية مهمتها مراقبة أعمال الشركة للتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء ولا يجوز لاحد أن يتدخل في فتاوى وقرارات هذه البيئة وعلى المؤمن التقيد بهذه الفتاوى والقرارات.

- ضرورة اشتراك حملة الوثائق في إدارة الشركة عن طريق انتخاب ممثلين لهم في مجلس الإدارة من أجل تحقيق مفهوم التكافل و التعاون المتبادل.
- توزيع الفائض التأميني المحقق بالكامل مع المؤمن لهم لانهم أصحاب الحق فيه[3].

المطلب الثالث: الطبيعة القانونية للتأمين التكافلي

❖ التكييف القانوني لعقد التأمين التكافلي

---

[1]علي محي الدين القرة داغي، مرجع سابق، ص 323-325.

[2]نوال بيراز، **صيغ استثمار التأمين في شركات التأمين التكافلي دراسة حالة شركة سلامة للتأمينات في الجزائر**، مجلة الشريعة والاقتصاد، مجلد السابع العدد14، ديسمبر 2018، ص 232.

[3]بوزينة آمنة، " شركات التأمين التكافلي، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول الصناعة التأمينية: الواقع والآفاق "، جامعة حسيبة بن بوعلي الجزائر يومي 3 و4 ديسمبر 2012.

يرى الباحثون المعاصرون أن عقد التأمين التكافلي من عقود التبرعات والإحسان وليس من عقود المعاوضات الذي ينظم به المستأمن في هذا النوع من التأمين في الاشتراك الذي يساهم به في شكل من أشكال التبرع بهدف وتغطية الأخطار التي تلحق بأي من المشتركين. ففي التبرع يقدم أحد الأطراف ويأخذ الآخر بدون مقابل بحيث لا يكون فيه مجال للربا كما لا يؤثر الغرر في الحصول وفي الأجل، لأنه في التبرع لا يتحصل على مقابل من طرف الأصل فلا يكون هناك ضرر على التبرع له.[1]
يشتمل التأمين التكافلي على جملة من العقود تتداخل فيما بينها بصفة تكاملية لتحقيق العملية التأمينية تتمثل في: (عقد الوكالة) الفرع الأول، عقد الضاربة (الفرع الثاني)، وعقد تبرع (الفرع الثالث.)

اولا: عقد الوكالة

1-تعريف عقد الوكالة:

يقصد بالوكالة إقامة الإنسان غيره مقام نفسه فيما يقبل الإنابة، فيمكن أن تكون أعمال شركة التأمين التكافلي قائمة على أساس الوكالة.[2]

يضم عقد الوكالة العلاقة القانونية بين الشركة والمشتركين المستأمنين (حساب التأمين) وبموجب هذا العقد تكون الشركة وكيلة عن المشتركين المستأمنين، فتقوم بجميع إجراءات التأمين من ترتيب العقود واستلام الأقساط ودفع التعويضات ومبالغ التأمين والاقتراض، وجميع الأمور الإدارية الخاصة بإعادة التأمين والتقاضي والخصومات وغير ذلك، فهي وكالة مطلقة لجميع شؤون التأمين.[3]

2-أركان عقد الوكالة وشروطها

تتمثل أركان عقد الوكالة في :

-أ الموكل : الطرف الذي يستعين بغيره ليقوم مقامه في بعض الأمور

ب-الموكل به: يشترط فيه أن يكون مملوكا للموكل أو له الولاية على التصرف فيه وان يكون معلوم

ج-الوكيل: وهو الطرف الثاني في العقد يشترط فيه أن يكون كامل الأهلية

-د الصيغة : تتمثل في الإيجاب والقبول، يشترط فيها أن يكون الموكل لفظ يدل على رضاه بالتوكيل كتابة أو صراحة، كما يجب أن لا يتم تعليقها بشرط. [4]

3-صور عقد الوكالة:

تميزت بعض شركات التأمين التكافلي بعقد الوكالة في العمليات التأمينية التكافلية، الا ان هذا العقد له صورتان هما :

---

[1] مصطفى محمد جمال، اصل التأمين، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 1999، ص. ص 519- 529.
[2] ليندة لعنصر، ابتسام لونيس، **أساس التأمين التقليدي والتأمين الإسلامي**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في الحقوق، تخصص قانون خاص شامل، قسم القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2018، ص 20
[3] علي محي الدين الدغي، مرجع سابق، ص.ص 201-202.
[4] ياسمينة إبراهيم سالم، **دور الكفاءة التشغيلية في تعزيز تنافسية شركات التأمين التكافلي (دراسة مقارنة بين تجربة دول مجلس التعاون الخليجي والتجربة الماليزية)**، أطروحة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع علوم اقتصادية، تخصص مالية بنوك وتأمينات، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2015، ص ص45-46

أ-عقد الوكالة بدون أجر تقوم شركات التأمين التكافلي بموجب هذا العقد بتنظيم العمليات التأمينية على أساس كل الأقساط، وتقوم بدفع التعويضات وغيرها من العمليات التأمينية ويتم تأسيس الشركة من خلال قيام مجموعة من المساهمين بإنشاء شركة مساهمة وبناء هيكلها، غير أن هذه الشركات لا تتقاضى أي أجر على تلك العمليات.[1]

ب-عقد الوكالة بأجر تأخذ شركات التأمين التكافلي نسبة معينة من قسط التبرع وذلك مقابل إدارتها لعمليات التأمين من دفع التعويضات ودفع الأقساط وغيرها من الأمور المتعلقة بالعناية، كما تأخذ نسبة معينة من الأرباح والفائض كأجر وكالة حيث يتم تقدير هذا الأجر بطريقتين فأما بتحديد كل مصاريف عمليات التأمين وأجرة الإدارة بعدها يتم اقتطاع ذلك المبلغ من صندوق هيئة المشتركين، أو عن طريق اقتطاع نسبة معينة من كل مشترك وهذه الطريقة مشاعة عند أغلبية شركات التأمين التكافلي.[2]

ثانيا: عقد المضاربة

1-تعريف المضاربة: يقصد بعقد الضاربة انه هو العقد الذي بموجبه يتفق الاطراف على أن يدفع أحدهما مالا ليتجر فيه الآخر حيث يكون الربح والخسارة بالنسبة التي يتفقان عليها، فهو نوع من الشركة تكون فيه حصة أحد الشركاء العمل وحصة الآخر رأس المال وهي جائزة شرعا.[3]

2-أركان عقد المضاربة:

يقوم عقد المضاربة على مجموعة من الأركان هي :

أ-المضارب: هو العامل الذي يقوم باتجار المال

ب-المضارب له: هو مالك المال

ج-المال: يسمى برأس مال المضاربة، وهو مبلغ معلوم يسلمه صاحب المال إلى العامل

د-الربح: يكون لصاحب المال والعامل نسبة مشاعة فيه حسب اتفاقهما.

ه-العمل: هو نوع التجار يحدده صاحب المال للعامل.

ي-الصيغة: هي الإيجاب والقبول بين الطرفين.[4]

3-شروط صحة عقد المضاربة:

تقوم المضاربة على مجموعة من الشروط منها: وجود أهلية التوكيل والوكالة في العاقدين، وجود صاحب المال والعامل وان يكون رأس مال المضاربة معلوم، منعا للنزاع وان يكون حاضرا فلا تصبح المضاربة على دين، وأن يكون نصيب المضارب من الربح معلوما مشاعا، بالإضافة إلى وجوب ان يكون اتجار المضارب في حدود الذي سمح به المضارب له وألا تزيد حصة صاحب المال عن حصة العامل، وان يجبر نقص رأس المال من الربح قبل تقاسمه.

---

[1]بختة بطاهير، شركات التأمين التكافلي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة مع الإشارة إلى حالة شركات سلامة للتأمينات في الجزائر، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 01، العدد 01، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2018، ص 152

[2]بختة بطاهير، مرجع سابق، ص 153

[3]فايز احمد عبد الرحمان، **التأمين في الإسلام**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 53.

[4]سليمان إبراهيم بن ثنيان، **التأمين واحكامه**، دار العواصم المتحدة، بيروت، 1993، ص 177.

يجوز فسخ عقد المضاربة من قبل رب المال او العامل وذلك إذا لم يبدا العامل بالعمل، اما إذا بدا بالعمل فيجوز فسخ العقد الن عقد المضاربة غير لازم.[1]

ثالثا: عقد التبرع

يقصد بالتبرع أنه إلزام شخص نفسه شيئا لم يكن لازما عليه، فالالتزام قد يكون معنى عام كما قد يكون معنى خاص، فالعام هو ايجاب الانسان امر على نفسه اما من تلقاء نفسه (بإرادته)، وبإلزام الشرع اياه، اما المعنى الخاص فهو ايجاب الانسان شيء على نفسه مطلقا او معلقا يتحقق بالحيازة أو تبطله قبل الحيازة[2]. يقوم نظام التأمين في التأمين على الحياة على مجموعة من العناصر من بينها عنصر التبرع، ما ادى للوصول إلى التعاون المطلوب شرعا، فالقسط الذي يدفعه المشترك للشركة يكون المبلغ الذيّ بمثابة تبرع منه للشركة لمساعدة المحتاجين حسب ما تم الاتفاق عليه، وايضا فان المبلغ الذي تقدمه الشركة للمحتاج يعد تبرعا منها له.

ينظم عقد التبرع في التأمين التكافلي العلاقة بين المستأمنين وحساب التأمين، فعقود التبرع يقصد بها أصالة التعاون على تفتيت الأخطار والاشتراك في تحمل المسؤولية عند حدوث الكوارث، وذلك من خلال إسهام أشخاص بمبالغ نقدية تخصص لتعويض من يلحقه الضرر. [3]

المطلب الرابع: أهداف ووظائف التأمين التكافلي وأهم الفروقات بينه وبين التأمين التجاري

الفوائد والاثار الإيجابية التي يحققها التأمين التكافلي على الصعيدين الفردي والجماعي، سنتطرق اليها من خلال الوظائف والاهداف، وفيما يأتي بعد ذلك عرض أهم الفروقات بين التأمين التكافلي والتجاري.

أولا: أهداف التأمين التكافلي الإسلامي:

يهدف التأمين التكافلي الإسلامي إلى ما يلي :

1-تحقيق الأمان للمشتركين ، والوقاية من المخاطر المستقبلية ، من خلال التكافل والتعاون والتآزر بين المشتركين وتخفيف الضرر الذي يقع على أي أحد منهم على سبيل التبرع دون أي مقصد للربح .

2-الاسهام في عملية التنمية من خلال استثمار أموال المشتركين والمستأمنين بصورة تمكنهم من تحقيق ربحية تسهم في ترميم آثار الأخطار الحادثة وتعمل على الحفاظ على أموال المشتركين .

3-دعم عمليات المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية التي يمثل حاجتها للتأمين عنصرا أساسيا لممارسة عملها وتوظيف أموالها .

4-توفير البديل الشرعي للتأمين أمام جموع المسلمين، وحمايتهم من الوقوع في الحرام من خلال التأمين التجاري[4].

---

[1]محمود حسن الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية (الأسس النظرية والتطبيقات العلمية)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن 2007، ص 60.

[2]نعيمة بريش، **عقد التبرع (دراسة مقارنة بين قانون الاسرة والفقه الإسلامي)**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستير في القانون الخاص، تخصص قانون العقود، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة اكلي محند أولحاج، البويرة، 2018 ص 14,

[3]ابي فضل هاني بن فتحي الحديدي المالكي الإسكندري، **التأمين (انواعه المعاصرة وما يجوز ان يلحق بالعقود الشرعية منها)**، دار العصماء، سوريا، 2009، ص 133

[4]أشرف محمد دوابه، **رؤية استراتيجية لمواجهة تحديات التأمين التكافلي الإسلامي**، جامعة اسطنبول صباح الدين زعيم، إسطنبول، تركيا، 2016، ص110.

ثانيا: وظائف التأمين التكافلي :

تتمثل وظائف التأمين التكافلي في الدور المهم الذي يؤديه سواء بالنسبة للفرد أو بالنسبة للمجتمع وذلك من خلال :

-تحقيق الأمان للمستأمنين وذلك من خلال جعل المستأمن مطمئنا في ممارسته لأعماله وما يترتب على ذلك من احتمالات التعرض لمخاطر متعددة.

-تحقيق الكسب الحلال حيث يعتبر التأمين التكافلي سبيلا مشروعا للكسب والربح بالنسبة للمستأمنين والمساهمين والعاملين في الشركة.

- المساهمة في بناء الاقتصاد الوطني وازدهاره وذلك بواسطة شركات التأمين التكافلي التي تساهم في دعم عجلة الاقتصاد من خلال استثمار أموال المساهمين بالطرق المشروعة.

- استكمال حلقات الاقتصاد الإسلامي لأن شركات التأمين التكافلي تشكل ركن من أركان الاقتصاد الإسلامي و حلقة من حلقاته.المساهمة في تفعيل فقه المعاملات لأن شركات التأمين التكافلي تعد مظهر من مظاهر صلاحية الشريعة الإسلامية[1].

ثالثا: الفروقات الجوهرية بين التأمين التجاري والتكافلي ودوافع نمو هذا الأخير.

تظهر هناك العديد من الفروقات الجوهرية بين التأمين التكافلي والتأمين التقليدي وذلك فيما يخص طبيعة العلاقة بين المؤمن له وشركة التأمين، مضمون العقد وسريانه، طريقة التعويض، توزيع الفائض التأميني وغيرها... عرف التأمين التكافلي نموا كبيرا وهذا يعود لوجود دوافع سنتطرق لها

1-الفروقات الجوهرية بين التأمين التجاري والتأمين التكافلي.

يمكن تلخيص أهم هذه الفروق الأساسية في الجدول الاتي: [2]

الجدول رقم 01: الفروقات الجوهرية بين التأمين التجاري والتأمين التكافلي.

وحدة المقارنة	التأمين التجاري	التأمين التكافلي
طبيعة العقد	عقد معاوضة، بين المستأمن والشركة، يدفع حامل الوثيقة أقساط التأمين. وتدفع الشركة مبلغ التأمين، عند توافر الشروط من أموالها المملوكة لها.	عقد تبرع، حيث يتبرع المستأمنون بالأقساط إلى محفظة التأمين وهي تتبرع إليهم بالتعويضات حسب شروطها.
الهدف	تحقيق أقصى ربح ممكن لشركة التأمين.	تحقيق التعاون بين المستأمنين لتوزيع المخاطر.
أطراف التعاقد	طرفان مستقلان متعاوضان مختلفان	طرفان متحدان متعاونان ومصلحتهما

[1]احمد سالم ملحم، **التأمين الإسلامي**، دراسة فقهية تبين حقيقة التأمين التعاوني بصورتيه النظرية والعملية وممارساته في شركات التأمين الاسلامي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، ط،1، ص 41-42.

[2]أشرف محمد دوابه، مرجع سابق، 2016 ص: 115/ 116

	في المصلحة.	مشتركة.
المستأمن	لا يهمه وقوع الحادث من عدمه حيث يدفع القسط ولن يرجع إليه شيء سواء صدر منه حادث لا.	يحرص على عدم وقوع الحادث لأن ذلك يعود عليه من حيث استرجاع الفائض وتوزيعه عليه وغيره من المستأمنين حقا للمشتركين
المخاطر	يتم تحويلها من المستأمنين لشركة التأمين	يشترك فيها المستأمنين أو المشتركين
محفظة(صندوق) التأمين	ليست مستقلة عن أموال شركة التأمين وجميع ما يدفعه المستأمنون من أقساط التأمين تكون مملوكة للشركة.	مستقلة عن أموال الشركة وليست مملوكة لها .فهي ملك لهيئة المشتركين وتعود عوائد استثمارها لحساب التأمين بعد استقطاع حصة الشركة كمضارب أو وكيل.
الفائض التأميني/ الربح	الربح ملك للشركة وحدها بحكم أن الأقساط مملوكة لها، أما ما يستحقه المستأمنون من تعويضات عند الأضرار المؤمن عليها فإنما يستحقونه بحكم عقد التأمين لا من حيث إنهم مساهمون في الاستثمار.	أرباح الأقساط ليست مملوكة للشركة، وإنما هي مملوكة لمحفظة التأمين المملوكة للمستأمنين، بحكم أن الأقساط ملك لحساب التأمين أو هيئة المشتركين، ويوزع الفائض كله أو جزء منه على المستأمنين.
الرقابة الشرعية	لا وجود لها	من متطلبات عملها وتلتزم بأحكام الشريعة.
احكام الشريعة الإسلامية	لا يتم الالتزام بها.	يتم الالتزام بها.
شركة التأمين	طرف أصيل في التعاقد فتعقد عقد التأمين لنفسها وباسمها ولصالحها.	وكيلة عن حملة الوثائق.
الحسابات	تملك حسابا واحدا. ومن ثم الربح لها والخسارة عليها.	تملك حسابين منفصلين: أولاهما لحساب التأمين (هيئة المشتركين) ، والثاني: لأموال المساهمين .ومن الأسباب الرئيسة لذلك أنه في حالة سوء التصرف أو الاهمال فإن الشركة ليست مسؤولة تعاقديا عن أي عجز أو خسارة ناتجة عن صندوق المشتركين.

المصدر: أشرف محمد دوابه، رؤية استراتيجية لمواجهة تحديات التأمين التكافلي الإسلامي، 2016 ص: 115/ 116

2-دوافع نمو التأمين التكافلي:

2-1 توافق التأمين التكافلي مع أحكام الشريعة الإسلامية والمستند إلى قرارات المجامع الفقهية الدولية.
2-2 ارتفاع معدل النمو السكاني في العالم الإسلامي .
2-3 يشكل عدد المسلمين بنسبة 20%من سكان العالم يتنامى لديهم الرغبة في التزام بأحكام الشريعة الإسلامية.
2-4 يغلب على التركيبة السكانية للعالم الإسلامي فئة الشباب المثقفين الذين يخططون للمستقبل الواعد .
2-5 نمو القطاع المالي الإسلامي، حيث بلغ حجم السوق المالي الإسلامي 260 مليار دولار ما يعادل 20% من القطاع المالي العالمي .
2-6توفير الأغطية التأمينية على أساس التكافل .
2-7 تبني بعض الدول لإصلاحات تشريعية وتتمثل في :

- جعل صيغة التأمين التكافلي هي الصيغة الوحيدة كما هو الحال في المملكة العربية السعودية والسودان .
- تشجيع بعض الدول على الاستثمار في مجال التأمين التكافلي كما هو الأمر في قطر وماليزيا والكويت .

2-8 انخفاض الإنفاق على التأمين التقليدي بالنسبة لمعدل دخل الفرد في دول العالم الإسلامي، وهذا يعني أن الباب ما زال مفتوحا على مصارعيه أمام الحملات الترويجية لصناعة التكافل بغية إقناع الجمهور بالتمتع بالطمأنينة من خلال التغطيات التأمينية التكافلية.[1]

المبحث الثاني: ركائز التأمين التكافلي مع الإشارة إلى هيكل القطاع في الجزائر

كانت شركات التأمين التجاري تسيطر على قطاع التأمين ككل لمدة طويلة وهذا قد تسبب في حرج شرعي مما هدد نمو مسيرة المؤسسات الإسلامية لفترة كبيرة وكان لظهور التأمين التكافلي دور مهم كبديل ومنافس في نفس الوقت وهذا الشيء نفسه ينطبق على إعادة التأمين في شركات التأمين التكافلي وهو ما أسهم في تخفيض المخاطر عن شركات التأمين التكافلي خاصة بعد ظهور هيئة الرقابة الشرعية كركيزة أساسية باعتمادها على خبرة وكفاءة إطاراتها في المجال الفقهي والمعاملات المالية.

المطلب الأول: الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي

الفائض التأميني يمثل ما تبقى من أقساط المشتركين والاحتياطات في صندوق التكافل ن وعوائدها بعد خصم جميع المصاريف والتعويضات المدفوعة، وهذا الناتج ليس ربحا وانما يسمى الفائض.

أولا: تعريف الفائض التأميني

هناك جملة من التعاريف تبرز مفهوم الفائض التأميني من أبرزها ما يلي:

هو الرصيد المالي المتبقي من أقساط المشتركين واستثماراتها، بعد سداد التعويضات واقتطاع رصيد الاحتياطات الفنية وتغطية جميع المصروفات والنفقات، وهو ملك مطلق لحملة الوثائق يتقاسمونه حسب ما يحدده

نظام التأمين المقر من قبل حملة الوثائق، وليس للمساهمين في شركة التأمين الإسلامية أي حق على الفائض التأميني.[1]

---

[1]خديجة الحاج نعاس، فضيلة معمر قوادري، **"التأمين التكافلي بين الاسس النظرية والممارسات العملية في الوطن العربي"**، مداخلة ألقيت في الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية الواقع العملي

وافاق التطوير –تجارب الدول،- جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 03و 04 ديسمبر ،2012 ص08.

ويعرف الفائض التأميني: بأنه الرصيد المالي المتبقي في حساب المشتركين (حملة الوثائق) من مجموع الأقساط التي قدموها وعوائد استثماراتها وعوائد إعادة التأمين، بعد تسديد المطالبات، ورصد الاحتياطات الفنية، وتغطية جميع المصارف والنفقات.[2]

ثانيا: حكم الفائض التأميني

يُستمد الحكم الشرعي في الفائض التأميني من حكم أصله، وهو الاشتراكات، وهي مبالغ مُتبرّع بها كلها أو بعضها وفقاً لنظام التأمين الإسلامي الذي يعتبر الدخول فيه قبولاً ضمنياً بالشروط المبيّنة في الوثائق أو اللوائح المُنظمة للتصرفات المتعلقة بالفائض التأميني في الأحوال المختلفة وليس في هذه الشروط مخالفة شرعية، والمسلمون عند شروطهم إلا شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً، كما جاء في الحديث، يحق لأصحاب حقوق الملكية في الشركة استثمار الفائض التأميني لصالح حملة الوثائق إذا تم النص على ذلك في الوثيقة أو اللوائح، ويجب أن تُراعى فيه الضوابط الشرعية للاستثمار. ويجب تحديد مقابل الاستثمار المخصص للجهة القائمة به مع تحديد مدة يعتبر من لم يعترض خلالها قابلاً، وقد صدرت بشأن اختصاص حملة الوثائق بالفائض التأميني قرارات وفتاوى شرعية عديدة، مقتضاها أن أصحاب حقوق الملكية لا يشاركون في الفائض، لأن الفائض مملوك لحملة الوثائق مُلكاً مشتركاً حسب ما يحدده النظام، وينحصر حق الجهة القائمة بالاستثمار في المقابل المحدد لها، وليس لها اقتطاع شيء من الفائض لأن الفائض هو المتبقي من الاشتراكات، فلا استحقاق فيها لغير حملة الوثائق في الفائض التأميني.[3]

ثالثا: أنواع الفائض التأميني

هناك نوعان من الفائض، أحدهم قابل للتوزيع والأخر غير قابل للتوزيع، ويتم فيما يأتي توضيح هذين النوعين:

1-الفائض التأميني الإجمالي: هو الفرق بين الاشتراكات والتعويضات، مخصوما منه المصاريف التسويقية والإدارة التشغيلية، والمخصصات الفنية اللازمة، وهو غير قابل للتوزيع، وهذا النوع من الفائض ليس ناتجا عن جهد قامت به الشركة في استثمار الاشتراكات.

2-الفائض التأميني الصافي: فهو أن يضاف إلى الفائض الإجمالي ما يخص المؤمن لهم من عائد الاستثمار بعد خصم ما عليهم من مصاريف، والملاحظ أن معظم الباحثين في هذا المجال يستعملون مصطلح الفائض التأميني على نحو مطلق، وهم يريدون الفائض الصافي: لأنه يمثل المرحلة النهائية التي يؤول اليها الفائض من أقساط التأمين.[4]

رابعا: قواعد حساب الفائض التأميني

من خلال ما سبق من مفاهيم نستطيع الوقوف على أهم القواعد التي تمكننا من احتساب فائض التأمين التكافلي ويمكن ذكر ما يلي:

1-قاعدة حساب الفائض التأميني الصافي

قاعدة حساب الفائض التأميني الصافي= الفائض التأميني الإجمالي + صافي عوائد الاستثمار

[1] عامر أسامة، **أثر آليات توزيع الفائض التأميني على تنافسية شركات التأمين التكافلي -دراسة مقارنة بين شركة تكافل ماليزيا بماليزيا وشركة الأولى للتأمين بالأردن خلال الفترة 2008/2013**، مرجع سابق، ص 74

[2] عامر أسامة، مرجع سابق، ص 75

[3] حنان البرجاوي الحمصي، **توزيع الفائض التأميني وأثره على التوسع في الخدمات التأمينية الإسلامية**، مذكرة ماجستير في المصارف الاسلامية، الاكاديمية العربية للعلوم المالية المصرفية، دمشق،2008، ص.29

[4] عامر أسامة، نفس المرجع، ص75.

2-قاعدة حساب الفائض التأميني الإجمالي

الفائض التأميني الإجمالي = الاشتراكات(الأقساط) – [التعويضات (المدفوعة+ المستحقة+ تعويضات تحت التسوية) + المصاريف التسويقية والإدارية والتشغيلية + المخصصات والاحتياطات الفنية والقانونية][1]

صافي عوائد الاستثمار= عوائد الاستثمار كاملة – حصة الشركة المساهمة منها.

مما سبق تصبح المعادلة الكاملة لحساب الفائض التأميني كما يلي:

فائض التأمين التكافلي= الاشتراكات(الأقساط) – [التعويضات (المدفوعة+ المستحقة+ تعويضات تحت التسوية) + المصاريف التسويقية والإدارية والتشغيلية + المخصصات والاحتياطات الفنية والقانونية] + (عوائد الاستثمار كاملة – حصة الشركة المساهمة منها)[2]

خامسا: المبادئ والاسس المتعلقة بتوزيع الفائض التأميني

- أن عقد التأمين التكافلي وما ورد فيه من بنود وأحكام هو الأصل في تحديد الالتزامات والحقوق المختلفة، بما في ذلك طريقة احتساب الفائض التأميني وتوزيعه؛
- يحدد مجلس إدارة الشركة نصيب المساهمين من عائد استثمار أقساط التأمين ويضاف إلى صندوق المساهمين، ويرحل الجزء الاخر إلى صندوق حملة الوثائق؛
- يوزع مجلس الإدارة الفائض التأميني وفق رؤية هيئة الرقابة الشرعية بما يحقق مصلحة الشركة وحقوق حملة الوثائق، فقد يوزع الفائض الصافي بتوزيع نسبة محددة للمؤمن لهم مباشرة، أو بتخفيض أقساطهم للسنة التالية؛
- يعامل المؤمن له (المستأمن) سواء كان شخصا طبيعيا أو اعتباريا، عند احتساب الفائض التأميني على أساس أن له رقما حسابيا واحدا طيلة فترة تعامله مع الشركة، بغض النظر عن اختلاف الدوائر الفنية التي يتعامل معها؛
- في حالة عدم استمرار المستأمن لغاية الفوائض المالية اللاحقة، فلا يعتبر مشاركا في توزيع ذلك الجزء من الفائض التأميني؛
- يتكون الفائض التأميني من الزيادة المتبقية من أقساط التأمين(الاشتراكات) المكتتبة بواسطة الشركة مباشرة، إضافة إلى حصة حملة الوثائق من أرباح استثمار أقساط التأمين، وعوائد عمليات إعادة التأمين؛
- يتم استقطاع الاحتياطات والمخصصات وصولا إلى الصافي للفائض التأميني؛
- تعتبر ايرادات دوائر التأمين في الشركة وحدة واحدة، وتعامل كأنها محفظة واحدة، تخصم منها المصروفات بأنواعها المختلفة والالتزامات؛
- يوزع الفائض التأميني على جميع حملة الوثائق ويحسب نصيب كل مشترك (حامل وثيقة) من الفائض المخصص للتوزيع وفق للمعادلات التالية:

[1] عامر أسامة، **أثر آليات توزيع الفائض التأميني على تنافسية شركات التأمين التكافلي -دراسة مقارنة بين شركة تكافل ماليزيا بماليزيا وشركة الأولى للتأمين بالأردن خلال الفترة 2008/2013**، مرجع سابق، ص 84

[2] عامر أسامة، مرجع سابق، ص 85.

حصة المشترك الواحد من الفائض= (أقساط التأمين التي دفعها × الفائض المخصص للتوزيع) ÷ اجمالي أقساط التأمين

ويراعى فيه شهر الاشتراك أي السداد وفق المعادلة التالية:

حصة المستأمن=الفائض المخصص × (المبلغ المسدد في الشهر÷ اجمالي الأقساط) × (أشهر الاشتراك بالتأمين ÷ 12)[1]

وفي حالة اتباع طريقة توزيع الفائض بحسب الأقسام، كتوزيع فائض محفظة معينة فيتم كالتالي:

حصة المستأمن= الفائض المخصص × (المبلغ المسدد في الشهر÷ اجمالي الاكتتاب) × (أشهر الاشتراك بالتأمين ÷12)

ويرحل الفائض للعام التالي لتوزيعه.

- يتم اصدار صك باسم حامل الوثيقة إذا كانت قيمة الفائض أكبر من قيمة محددة، اما إذا كان نصيب المشترك من الفائض اقل فيعلن عن أسماء المستحقين للفائض في الصحف اليومية لمدة شهرين، وكل من لا يأخذ مستحقاته من الفائض في تلك المدة يتم تحويلها إلى حساب وجوه الخير وفق توجيهات هيئة الرقابة الشرعية للشركة.

الشكل رقم 01: قائمة توزيع الفائض التأميني

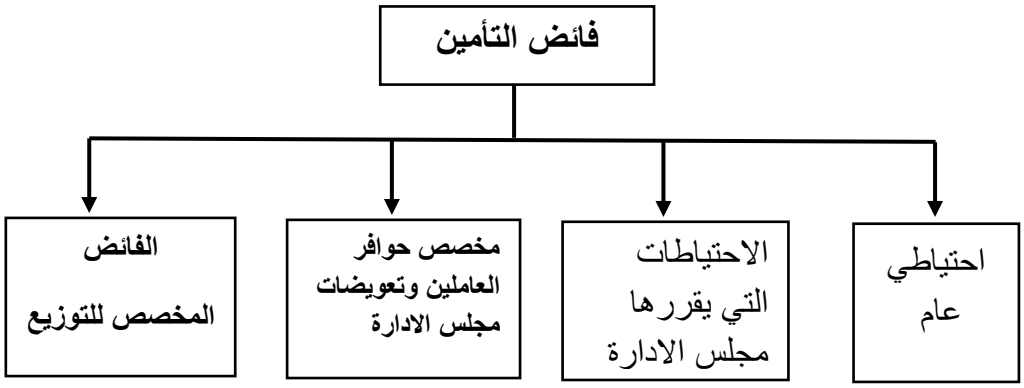

المصدر: سامر مظهر قنطقجي، **التأمين الإسلامي التكافلي أسسه ومحاسبته**، دار شعاع للنشر كالعلو، حلب-سورية، 2008، ص128

سادسا: طرق وكيفية وتوزيع الفائض التأميني:

سوف نقوم بالتطرق في هذا العنصر إلى كل من كيفية توزيع الفائض التأميني وكذا الطرق التي تتبعها شركات التأمين التكافلي في توزيع هذا حسب ما يلي:

1-كيفية توزيع الفائض التأميني:

بناءا على المصالح التي يقتضيها استمرار شركات التأمين التكافلي تقوم باتخاذ الإجراءات التالية:

1-1أن يأخذ من الفائض المتحقق ما يلي:

[1] عامر أسامة، مرجع سابق، ص 89،90.

-نسبة منه للاحتياطي العام، أي الفائض التراكمي الذي يستمر إلى تصفية الشركة وذلك لتقوية المركز المالي لحساب التأمين وبالتالي الشركة؛

-نسبة احتياطية لحوادث التأمينات التي لم تنتهي في 12/31وإنما تستمر إلى العام اللاحق؛

- نسبة للديون المعدومة أو المشكوك فيها الخاصة بحسب التأمين؛

-نسبة للمستحقات المعدومة أو المشكوك فيها من الأقساط؛

- احتياطات أخرى يقرها مجلس الإدارة مع موافقة الهيئة الشرعية للشركة؛[1]

2-1 تعتبر جميع أقسام التأمين بمثابة حساب واحد، وبالتالي فالفائض يشمل الجميع دون التفرقة بين الأقسام كقاعدة عامة؛

3-1 أن يقر مجلس الإدارة بعد موافقة الهيئة الشرعية توزيع نسبة من الفائض.

2-الطرق التي تتبعها شركات التأمين التكافلي في توزيع الفائض التأميني:

بناءا على ما سبق عرضة وتحليله فإن الفائض التأميني يعتبر حقا خاصا لحملة الوثائق وملكا لهم حيث يتم التصرف بيه من قبل إدارة الشركة بما يحقق مصالح المشتركين وفق اللوائح المعتمدة كتكوين الاحتياطات لصندوق التأمين التعاوني المملوك لهم، او توزيعه عليهم أو التبرع به في وجوه الخير نيابة عنهم، هذا وهناك بعض المعايير والطرق لتوزيع الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامية نعرضها فيما يلي:

أ-الطريقة الأولى: أن يوزع الفائض على جميع المشتركين فيوزع عليهم حسب نسبة اشتراكهم، لا فرق بين مشترك استحق تعويضا أو لم يأخذ شيئا في التعويض.

ومستند هذه الطريقة هو الحفاظ على مبدأ التعاون والتكافل، فالمشترك متبرع على سبيل التكافل والمساواة لمن لحق به ضرر من أعضاء هيئة المشتركين، فلا ينتظر ربحا مقابل تبرعه، فما فاض في الصندوق بنهاية السنة المالية يرد لهم بالسوية.

ب-الطريقة الثانية: وهي طريقة مضادة كليا للطريقة الأولى حيث تنص على: اقتصار توزيع الفائض التأميني على حملة الوثائق الذين لم يحصلوا على تعويضات أصلا، أما الذين حصلوا على تعويضات فلا يستحقون شيئا من الفائض التأميني مهما كانت نسبة التعويض. وهذه الطريقة تراعي:

- هذه الطريقة تراعي استفادة الحاصلين على مزايا التكافل مهما قلت، فتعتبر ذلك استفادة تعفي من شمول التوزيع لهم؛
- تحقيق مبدأ العدالة والمساواة بين مجموع المشتركين، فلا يتساوى من حصل منهم على مبلغ تعويض مساوي لقيمة اشتراكه أو زائدا عنه، مع من لم يحصل على أي تعويض، فالأول استرد ما دفعه من اشتراك أو زيادة، والثاني لم يحصل على شيء، وبالتالي تعتبر تلك الاستفادة مانعا لأية استفادة أخرى من حساب لفائض؛
- إضافة إلى جانب تربوي في نفس الوقت تحفيزي، وهو دفع المشتركين لمزيد من الحرص والحذر حتى لا يقع في الحوادث، فيحرمون من الفائض.

[1] عامر أسامة، مرجع سابق، ص 90،91.

ج-الطريقة الثالثة: وهي تعتبر الطريقة الوسط الرأيين السابقين وهو الاخذ بمبدأ النسبة والتناسب: بمعنى التفرقة بين من حصل على تعويضات استغرقت جميع اقساطه وبين من حصل على تعويضات لم تستغرق جميع أقساطهم فيعطون من الفائض التأميني ويكون حظهم منه يساوي حصتهم من الفائض كاملة مخصوما منها الجزء من التعويض الذي حصلوا عليه؛

ومستند هذه الطريقة هو الموازنة بين مبدأ التعاون والتكافل، وتحقيق العدالة والمساواة بين أعضاء هيئة المشتركين.

د-الطريقة الرابعة: توزيع نسبة مئوية ثابتة من الفائض التأميني المخصص للتوزيع على المستأمنين (حملة الوثائق) والاحتفاظ بالباقي في الشركة. [1]

ه-الطريقة الخامسة: تقسيم الفائض التأميني المخصص للتوزيع بين حملة الوثائق بحيث يعطى المتضررون الذين دفعت لهم تعويضات نصف ما يعطى لغير المتضررين.

و-الطريقة السادسة: التوزيع بأي طريقة أخرى تقرها هيئة الرقابة الشرعية للشركة.

وحول ما سبق فان اختيار أي المعايير السابق ذكرها يعتبر من السياسات الداخلية التي تتبناها الشركة، وحسب ما تنص عليها اللوائح الداخلية للشركة فقد يختلف تطبيق أي من المعايير من شركة لأخرى.[2]

المطلب الثاني: إعادة التأمين في شركات التأمين التكافلي

مما لا شك فيه أن إعادة التأمين من أصعب الأمور التي واجهت التجربة الإسلامية لتأمين، وذلك لأنه من جانب لا توجد شركات إعادة تأمين إسلامية كافية، ومن جانب آخر فان إعادة التأمين تكاد تكون ضرورية لبقاء أي شركة تأمين واستمرارها.

أولا: تعريف اعادة التأمين

عرفت المعايير الشرعية إعادة التكافل بأنه: "اتفاق شركات التأمين نيابية عن صناديق التأمين (تكافل) التي تديرها قد تتعرض لأخطار معينة على تلاقي جزء من الاضرار الناشئة عن هذه الأخطار، وذلك بدفع حصة من اشتراكات التأمين المدفوعة من المستأمنين على أساس الالتزام بالتبرع، ويتكون من ذلك صندوق إعادة التأمين له حكم الشخصية الاعتبارية وله ذمة مالية مستقلة(الصندوق) يتم منه التغطية عن الجزء المؤمن عليه من الاضرار التي تلحق شركة التأمين من جراء وقوع الاخطار المؤمن منها"

ثانيا-أهم طرق إعادة التكافل:

يعاد التكافل من حيث الإلزامية بالنسبة لمعيد التكافل بأحد طريقتين:

1-إعادة التكافل الانتقائية: وبموجبها تقوم شركة التكافل بعرض الخطر المراد إعادة التكافل فيه على معيد التكافل بصورة منفردة مرفقا بتلخيص لجميع المعلومات المتعلقة به، لتمكين المعيد من الحكم عليه بالقبول أو عدمه، وتصبح ملزمة بما قبلته.

2-إعادة تكافل شاملة: (اتفاقية إعادة التكافل): وبموجبها تلتزم شركة إعادة التكافل بقبول جميع الأخطار التي تقع في نطاق الاتفاقية المبرمة بينها وبين شركات التكافل.

[1] عامر أسامة، مرجع سابق، ص 91-93.
[2] عامر أسامة، مرجع سابق، 93

ثالثا: أهم صور إعادة التكافل

1-إعادة التكافل بالمحاصة: حيث تقوم شركة التكافل بإعادة التكافل على نسبة مئوية من جميع الوثائق التي تصدرها كالنصف أو الربع مثلا، سواء كانت في حدود طاقتها التكافلية أم أعلى من ذلك.

2-إعادة التأمين فيما يجاوز القدرة: حيث تحتفظ شركة إعادة التكافل بتأمين جميع الوثائق التي تستطيع تحمل مخاطرها دون مشقة، وتعيد تأمين الوثائق التي لا تستطيع تحمل مخاطرها.

3-إعادة التأمين فيما يجاوز حدا معينا من الخسارة: وبموجبها تتحمل شركة إعادة التكافل عن شركة التكافل ما يتجاوز حدا معينا من الخسائر، ويكثر استعمال هذه الصورة في التأمينات ذات المبالغ العالية، حيث تتحمل الشركة أول عشرين ألف من تغطية الحادث الواحد مثلا، وتتحمل شركة الإعادة الباقي[1].

رابعا: الضوابط الشرعية لشركات الإعادة التكافلية لممارسة إعادة التأمين

تتشابه مع ضوابط شركات التأمين التكافلية، كالتالي:

1-الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها؛

2-الفصل بين حقوق المساهمين المالكين لشركات إعادة التأمين، وبين حقوق شركات التأمين التي تعيد التأمين لديها؛

3-تغطية النقص المالي لحساب شركات التأمين من حساب المساهمين في شركات الإعادة الإسلامية على أساس القرض الحسن؛

4-إيداع جميع الأموال التي تخضع لإدارة شركات الإعادة لدى البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية؛

5-استثمار الأموال بالطرق المشروعة وفق توجيهات هيئة الرقابة الشرعية لكل شركة وبما يحقق أهداف الشركة وغاياتها؛

6-عدم إعادة تأمين المصانع والمؤسسات التي يكون عملها محرما شرعا مثل الربوية ومصانع إنتاج الخمور، ومحلات بيعها ونحو ذلك؛

7-تحديد المقابل المالي لإدارة عمليات إعادة التأمين ابتداء على أساس الوكالة باجر معلوم؛

8-تأصيل عقود واتفاقيات ومعاملات شركات الإعادة التكافلية من قبل الخبراء المختصين في التأمين التكافلي واعادته فنيا وشرعيا؛

9-إدارة اعمال كل شركة بالطاقم الفني المؤهل الذي يجمع بين الكفاءة في العمل والالتزام بأحكام الشريعة في الممارسة والسلوك؛

10-الإفصاح ابتداء من آلية اخراج الزكاة الشرعية من الأموال التي يجب فيها الزكاة وفق توجيهات هيئة الرقابة الشرعية لكل شركة؛

[1]سعيد بو هراوة، **إعادة التأمين التكافلي على أساس الوديعة، مؤتمر التأمين التعاوني أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة منه**، 12-11 ابريل 2010، الأردن، ص 2،3.

11-الإفصاح عن آلية توزيع الفائض التأميني في كل شركة ابتداء وفق توجيهات هيئة الرقابة الشرعية لكل شركة.

هذه هي العناصر الأهم التي تؤثر وبشكل كبير على وجود الفائض التأميني فإدارة الشركة واستثماراتها وعمليات إعادة التكافل لها بشكل سليم ومدروس، ومبني على أسس معينة، يسمح للشركة على الأقل من الحفاظ على توازنها المالي، فلا يتحقق عجز في ميزانيتها.[1]

المطلب الثالث: الرقابة الشرعية في التأمين التكافلي

أصبح من لوازم التأمين الإسلامي وجود هيئة شرعية متخصصة متكونة من علماء متخصصين في فقه المعاملات المالية والاقتصاد الإسلامي تكون فتواها الصادرة بالإجماع أو الأغلبية ملزمة لإدارة الشركة.

أولا: مفهوم الرقابة الشرعية

أصبحت الرقابة الشرعية في شركات التأمين التكافلي ركيزة أساسية تقوم عليها الشركة ولهذا وجب معرفة معاني الرقابة من الناحية الشرعية من خلال:

1-الرقابة لغة: قال ابن فارس: الراء والقاف والباء: أصل واحد مطرد يدل على انتصاب لمراعاة الشيء واستعمال لفظ "رقيب" في اللغة العربية للدلالة على أكثر من معنى، ومن أبرز هذه المعاني:

1-1الانتظار: يرتقبه، وارتقبه اي انتظره وهو التقريب والانتظار وهو كذلك تنضر وتوقع الشيء والرقيب هو المنتظر.

1-2 الاشراف والعلو: من ارتقب المكان أي أشرف عليه وعلى، والمرقب والمقربة: الموضع المشرف الذي يرقب عليه الرقيب والجمع مراقبة.

2-الرقابة اصطلاحا: هي عبارة عن وسيلة يمكن بواسطتها التأكد من مدى تحقق الأهداف بكفاية وفعالية في الوقت المحدد.

2-1 تعريف الرقابة الشرعية: التأكد من مدى مطابقة الاعمال التي تقوم بها المؤسسة المالية الإسلامية بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية حسب الفتوى الصادرة والقرارات المعتمدة من جهة الفتوى.[2]

ثانيا: وظائف وأهمية الرقابة الشرعية في شركات التأمين التكافلي

1-وظائف الرقابة الشرعية:

يؤدي جهاز الرقابة الشرعية في شركة التأمين التكافلي وظيفتين أساسيتين هما:

أ-الوظيفة الأولى: وضع المعايير الشرعية لضبط عمل الشركة، وهذه الوظيفة تأخذ حكم الفتوى، لأن ما يصدر عن الهيئة بهذا الخصوص يعد أحكام شرعية، فيجب الأخذ بضوابط الفتوى والمفتي فيها. وهذه الوظيفة لا شك أنها من أخطر الوظائف اذ أن عضو هيئة الرقابة الشرعية هنا مبلغ عند الله أحكامه بل لا يقتصر دوره على

[1] ياسمينة إبراهيم سالم، مرجع سابق الذكر، ص 89.
[2] حمزة عبد الكريم حماد، **الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية**، مذكرة ماجستير، الجامعة الاردنية، الاردن، 2004، ص.123

التبليغ فحسب بل يتعداه إلى الالتزام، فهي فتوى ملزمة للمؤسسة، يقول الأمام الشاطي (رحمه الله) مبينا عظمة منزلة المفتي، إنما يبلغه من الشريعة أما منقول عن صاحبه أو مستنبط من المنقول.[1]

ب-الوظيفة الثانية: التأكيد من سلامة تنفيذ الشرعية للمعايير والاحكام الصادرة من هيئة الرقابة، وفحص مدى الزاميتها بتلك الاحكام في جميع أنشطتها، وهذه الوظيفة لا تقل أهمية عن سابقتها لأن تطبيق الفتوى على وجه غير سليم فيه تحريم للحكم الشرعي، وتغرير بمن يتعامل مع المؤسسة ولهذا فإنه من المتعين على هيئة الرقابة لشرعية حين تصدر الفتوى لأي شركة أن تضع الآليات الرقابية الكفيلة بتطبيق الفتوى على الوجه الصحيح.

2-أهمية الرقابة الشرعية في مؤسسات التأمين التكافلي:

يعد جهاز الرقابة الشرعية أحد تهم الأجهزة في المؤسسات المالية التي تقدم خدمات إسلامية، ذلك ان دعوة أي مؤسسة مالية بأن خدمتها متوافقة مع الشريعة الإسلامية تكون مقبولة إذ لم تكن مصدقة بالجهاز الرقابي لديه، ودفاعا لتلاعب في هذه القضية فإن من السياسة الشرعية منع أي مؤسسة مالية من تقديم خدمات إسلامية ما لم يكن لديها هيئة رقابة شرعية:

2-1أن بعض أحكام المعاملات المالية وضوابطها لا سيم ما يتعلق بالربا وهو لصيق يعمل في شركات التأمين وقد تخفى على المتخصصين، فكيف إذا أسندت لغير المتخصصين؟ وإذا كان أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) قد استشكل بعض مسائل الربا فكيف لمن دونه من الناس.

2-2أن الحكم بصفة عقد أو فساده، بكونه موافقا لضوابط الشريعة أو مخالفا لها، يعد فتوى شرعية ومن المتفق عليه أن الفتوى لا تقبل من كان ليس أهلا لها، فإن الله أمر عموم المسلمين بسؤال أهل الذكر، فقال تعالى " فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون" واهل الذكر هم من تتوافر فيهم الاهلية للفتوى.

2-3ان الكثير من المؤسسات المالية تروج لخدماتها بانها إسلامية، وربما لا تكون كذلك فتغرر العلماء بذلك ولا سبيل إلى التمييز في هذا المجال الا بوجود هيئة رقابة الشرعية.

2-4ان الإجراءات الفنية في هذه المؤسسات تشترط لها الأنظمة رقابة بشروط معينة فهناك المراجع القانوني، والمراجع المحاسبي الخارجي، والمراجعة الداخلية وغيرها من الإجراءات التي يقصد منها ضبط عمل المؤسسة قانونيا واداريا وماليا ولا شك ان التدقيق الشرعي أهم من ذلك كله اذ هو يتعلق بأهم مقصد من المقاصد التي جاءت الشريعة بحفظها وهو حفظ الدين.[2]

ثالثا: نظريات الداعمة للتأمين التكافلي:[3]

التأمين التكافلي، هو نظام قائم على مبادئ الشريعة الإسلامية ويختلف هذا النظام عن التأمين التجاري التقليدي، بحيث تدعمه العديد من النظريات...نذكر منها ما يلي:

1-نظرية الاقتصاد الإسلامي

1-1 تعريفها: هو نظام اقتصادي قائم على مبادئ الشريعة الإسلامية، يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، وتلبية احتياجات الانسان المادية والمعنوية، مع مراعاة التوازن بين مصالح الفرد والمجتمع.

---

[1] يوسف عبد الله الشبيلي، **الرقابة الشرعية على شركات التأمين التعاوني**، مؤتمر التأمين التعاوني الجامعة الأردنية، 11-12 افريل 2010، ص5

[2] يوسف عبد الله الشبيلي، مرجع سابق ذكره، ص 5-6

[3] https://gemini.google.com/?hl=ar, 01 /04/2024, 13 :30

2-1 أهم مبادئ نظرية الاقتصاد الإسلامي:

- المال مال الله: يرى الإسلام ان المال مِلله لله والانسان مستخلف فيه، مسؤول عن استخدامه بشكل صحيح.
- الحظر على الربا: يحظر الإسلام الربا بكل اشكاله، سواء كان ربا الفضل او ربا النسيئة.
- التكافل الاجتماعي: يلزم الإسلام المجتمع برعاية افراده، وتقديم المساعدات للمحتاجين.

3-1 الانتقادات الموجهة لنظرية للاقتصاد الإسلامي:

- صعوبة التطبيق: يرى البعض أن تطبيق مبادئ الاقتصاد الإسلامي صعب في ظل الواقع الحالي.
- الافتقار إلى الأدوات: يرى البعض ان الاقتصاد الإسلامي يفتقر إلى الأدوات والآليات اللازمة لتطبيقه بشكل فعال.
- التناقض مع بعض المبادئ الاقتصادية الحديثة: يرى البعض أن مبادئ الاقتصاد الإسلامي تتناقض مع بعض المبادئ الاقتصادية الحديثة.

4-1 الرد على الانتقادات:

- التطبيق: يمكن تطبيق مبادئ الاقتصاد الإسلامي بشكل تدريجي، مع مراعاة الظروف الواقعية.
- الأدوات: يتم العمل على تطوير أدوات وآليات جديدة لتطبيق الاقتصاد الإسلامي بشكل فعال.
- التناقض لا يوجد تناقض بين مبادئ الاقتصاد الإسلامي والمبادئ الاقتصادية الحديثة، بل يمكن دمجها بشكل إيجابي.

5-1 أهم التطبيقات العملية للاقتصاد الإسلامي:

- الصيرفة الإسلامية: هي نظام مصرفي قائم على مبادئ الشريعة الإسلامية، يهدف إلى توفير الخدمات المالية للمسلمين دون ربا.
- التأمين الإسلامي: هو نظام تأميني قائم على مبادئ الشريعة الإسلامية، يهدف إلى توفي التغطية التأمينية للمسلمين دون ربا.
- السندات الإسلامية: هي سندات مالية تصدرها المؤسسات الإسلامية، وتستثمر أموالها في المشاريع تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

6-1علاقة نظرية الاقتصاد الإسلامي بالتأمين التكافلي:

- التعاون: يعد التعاون من أهم المبادئ في كل من النظرية الاقتصادية الإسلامية والتأمين التكافلي. ففي التأمين التكافلي يتعاون المشتركون لتوفير الحماية المالية لبعضهم البعض.
- التكافل: يعد التكافل مبدأ أساسيا في كل من النظرية الاقتصادية الإسلامية والتأمين التكافلي. ففي التأمين التكافلي يتكافل المشتركون في تحمل المخاطر المالية.
- العدالة الاجتماعية: تسعى كل من نظرية الاقتصاد الإسلامي والتأمين التكافلي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، ففي التأمين التكافلي يتم توزيع التعويضات على المشتركين بشكل عادل، وفقا لحاجتهم.
- المشاركة في المخاطر: يعد التأمين التكافلي تطبيقا لمبدأ المشاركة في المخاطر، الذي يعد من أهم المبادئ في النظرية الاقتصادية الإسلامية.

- الاستثمار الأخلاقي: يشترط في التأمين التكافلي أن يتم استثمار أموال المشتركين في استثمارات أخلاقية، تتوافق مع احكام الشريعة الإسلامية.

ثانيا: نظرية تقليل المخاطر (الرفاهية):

- تعرف هذه النظرية أيضا باسم نظرية الرفاهية.
- تفترض أن الافراد يفضلون تجنب المخاطر بدلا من التعرض لها.
- يفضل الافراد عادة الحصول على دخل ثابت ومستقر بدلا من التعرض لدخل متغير مع إمكانية تحقيق مكاسب كبيرة او خسائر كبيرة.
- تساعد نظرية تقليل المخاطر على تفسير سلوك الافراد في مختلف مجالات الحياة، بما في ذلك قراراتهم بشأن التأمين.

دور نظرية تقليل المخاطر في شركات التأمين التكافلي:

- تلعب نظرية تقليل المخاطر دورا هاما في شركات التأمين التكافلي.
- تساعد هذه النظرية على تفسير سلوك المؤمنين في هذه الشركات.
- يميل المؤمنون في شركات التأمين التكافلي إلى تجنب المخاطر، وذلك بسبب:
  - **طبيعة عقود التأمين التكافلي:** تشارك جميع الأطراف في تحمل المخاطر.
  - **وجود عنصر التعاون والتكافل:** يساعد هذا العنصر على تقليل المخاطر الفردية.

أهم الانتقادات التي تنتقد نظرية تقليل المخاطر:

- تفترض النظرية أن الافراد عقلانيون دائما، بينما قد يتخذ الافراد في الواقع قرارات عقلانية في بعض الأحيان.
- لا تأخذ النظرية في الاعتبار جميع العوامل التي تؤثر على سلوك الافراد، مثل المشاعر والعواطف.
- قد لا تطبق النظرية بشكل صحيح في جميع الحالات خاصة في حالات عدم اليقين.

على الرغم من هذه الانتقادات، تعد نظرية تقليل المخاطر أداة مفيدة لفهم سلوك الافراد في مختلف مجالات الحياة، بما في ذلك قراراتهم بشأن التأمين.

المطلب الرابع: دراسة تطبيقية لواقع قطاع التأمين التكافلي في الجزائر.

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى تطور التأمين التكافلي في الجزائر على النحو التالي:

في ظل تنامي وانتشار صناعة التأمين التكافلي في مختلف دول العالم، اتجهت الجزائر في إطار سعيها لتطوير قطاعها التأميني لفتح المجال أمام شركات التأمين الخاصة ذات رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية ومنها التعاونية وذلك بموجب الامر 07/95، فتم إنشاء شركة "سلامة" للتأمين وهي الشركة الوحيدة في الجزائر التي تقدم خدمات تأمينية تكافلية، اذ يطغى على قطاع التأمين في الجزائر نشاط التأمين التجاري، ومن خلال هذا المبحث نسعى للتعرف على واقع صناعة التأمين التكافلي في الجزائر.

أولا: نشأة التأمين التكافلي في الجزائر

1-الفترة الاستعمارية
شهدت هذه الفترة وجود مرحلتين مر بها التأمين، وهما مرحلة قبل صدور قانون 1930، ومرحلة ما بعده.

المرحلة الأولى: قبل صدور قانون 1930

امتازت هذه المرحلة بوجود مؤسستين لهما علاقة بمجال التأمين في الجزائر وهما:

-المؤسسة المنشأة بتاريخ 1861 والتي كانت تسمى مؤسسة التأمين التبادلي ضد الحريق التي كانت تمارس عمليات التأمين بالجزائر ومستعمرات فرنسا الأخرى.

- المؤسسة المنشأة بفرنسا عام 1907 تحت اسم الصندوق المركزي لإعادة التأمين التبادلي في المجال الفلاحي.

ولقد ركز الاحتلال الفرنسي على هذا النوع من التأمين لارتباطه بمصالح المعمرين.

المرحلة الثانية: بعد صدور قانون 1930

لم يطبق القانون المتعلق بعقد التأمين في المجال البري الصادر في 13 جويلية 1930 في الجزائر الا في عام 1933، وقد ركز على التأمين ضد الحريق، والتأمين ضد الجليد وهلاك الماشية، إضافة إلى التأمين على الحياة بمختلف صوره المختلفة كتأمين على الحياة وحالة الوفاة والتأمين المختلط والتأمين لصالح الغير والتأمين التكميلي...الخ، وتجاهل أنواعا أخرى للتأمين على الأشخاص كالتأمين على المرض والتأمين ضد الحوادث المختلفة والتأمين الاجتماعي ...الخ، وصدرت عدة نصوص لاحقة لهذا القانون أبرزها القانون المؤرخ في 1958/02/27 المتعلق بالتأمين الالزامي على السيارات، والمرسوم التطبيقي له في جانفي 1959، والتأمين الاجتماعي بمقتضى قانون 1943/08/10، والتأمين على المؤسسات الاستشفائية العمومية، والتأمين على المحلات العمومية، والتأمين على النقل العمومي للبضائع والمسافرين، والتأمين على التظاهرات الرياضية، والتأمين للجمعيات الرياضية .

2-فترة ما بعد الاستقلال

عرفت هذه الفترة عدة تطورات ابتداء من استمرار تطبيق القوانين الفرنسية في مجال التأمين، إلى غاية صدور أول تشريع ينظم التأمين في الجزائر، ثم احتكار الدولة للتأمين وإعادة التأمين، وبعده الغاء الدولة للاحتكار وفتح المجال أمام المستثمرين، وأخيرا تبني التأمين التكافلي القائم على أحكام الشريعة الإسلامية، وهذا ما سوف يتم توضيحه فيما يلي:

المرحلة الأولى: استمرار تطبيق النصوص الفرنسية على التأمين

استمر تطبيق النصوص الفرنسية الخاصة بالتأمين بموجب القانون الصادر بتاريخ 1962/12/31 القاضي باستمرار تطبيق القوانين الفرنسية الا ما كان مخالفا للسيادة الوطنية أو كان ذا طابعا تمييزا.[1]

المرحلة الثانية: تدخل الدولة لتنظيم سوق التأمين

لقد صدر أول تشريع جزائري في ميدان التأمين ويتمثل في القانون الصادر في 1963/06/08 الذي يفرض على الشركات التزامات وضمانات، كما أخضع القانون الشركات إلى طلب الاعتماد من وزارة المالية حتى تمارس نشاطها، وفي ذات التاريخ صدر القانون رقم: 63-197 الذي فرض رقابة الدولة على شركات التأمين، والزمها بإعادة التأمين داخل الجزائر، وهذا الاجراء كان الهدف منه الحد من تحويل الأموال نحو الخارج بحجة إعادة التأمين، ونتيجة لهذه الإجراءات توقفت تلك الشركات التي تمارس التأمين في الجزائر حينئذ، ولم تبق منها الا الشركة الجزائرية للتأمين، إضافة إلى مؤسستين للتأمين التبادلي هما: التأمين التبادلي الجزائري لعمال التربية و الثقافة، والصندوق المركزي لإعادة التأمين الفلاحي.

[1] عبد الله بكراوي، **ضوابط ممارسة التأمين التكافلي في القانون الجزائري وتحديات تطبيقه**، مجلــة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، لمجلد: 22 / العدد: 01 ، السنة: 2023، ادرار، الجزائر، ص26،27

المرحلة الثالثة: تأميم التأمين في الجزائر

احتكرت الدولة الجزائرية التأمين وإعادة التأمين بموجب الامر الصادر بتاريخ 1966/05/27، والشركات التي مارست التأمين في هذه المرحلة هي: الشركة الجزائرية للتأمين، والصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين، إضافة إلى مؤسسات التأمين التبادلي السالفة الذكر والتي لم يشملها التأميم، وقد أسست الشركة المركزية لإعادة التأمين عام 1973، ثم صدر الأمر المتعلق بإلزامية التأمين على السيارات بتاريخ 1975/09/30 الذي تضمن مجموعة من المواد المنظمة لعقد التأمين، إضافة إلى القانون التجاري في نفس السنة، حيث حددت المادة الثانية منه طبيعة عقد التأمين باعتباره عملا تجاريا، وفي سنة 1980 صدر أول قانون متكامل في مجال التأمين.

المرحلة الرابعة: فتح سوق التأمين أمام الخواص

تم إلغاء احتكار الدولة بموجب الامر رقم: 95-07 المتعلق بالتأمينات، وفتح المجال أمام الشركات الوطنية والأجنبية لممارسة التأمين في الجزائر.

المرحلة الخامسة: الترخيص لشركات التأمين بممارسة التأمين التكافلي

تم تبني التأمين التكافلي في الجزائر بموجب المادة 103 من قانون المالية (القانون رقم:19-14، 2020) وتم تحديد شروط ممارسته وضوابطه في المرسوم التنفيذي رقم: 21-81 (المرسوم التنفيذي: 21-2021،81)

ثانيا: تطور التنظيم القانوني للتأمين التكافلي في الجزائر

لم تتوفر الجزائر على بيئة قانونية لممارسة نشاط التأمين التكافلي قبل صدور المرسوم التنفيذي 09-13 المؤرخ في 11 جانفي 2009 المحدد للقانون الأساسي النموذجي لشركات التأمين ذات الشكل التعاضدي، والذي جاء تطبيقا للمادة المادة 203 من الأمر 95-07 الصادر في 25 جانفي 1995 المتعلّق بالتأمينات حيث تضمنت هذه المادة مصطلح "تعاضديات التأمين" الذي يدخل ضمن "شركات التأمين "المسموح لها بالاكتتاب وتنفيذ عقود التأمين. فكانت تلك نقطة البداية لنشأة مفهوم التأمين التكافلي (التعاضدي) في الجزائر[1]

لقد نص المرسوم التنفيذي 09-13في المادة الأولى منه على إمكانية تأسيس شركة غير تجارية ذات أساس تعاضدي بشرط خضوعها للنصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالتأمينات التجارية والتقيد كذلك بالمرسوم نفسه، كما أضاف شرط توفر 5000 منخرط على الأقل لكي يصح التأسيس. وهذا ما يتنافى جزئيا مع متطلبات نظام التأمين التكافلي مما يجعله نصا تنظيميا غير كاف لممارسة مثل هذا النشاط في الجزائر.

منذ سنة 2009 لم تعرف البيئة القانونية للتأمين التعاضدي في الجزائر أي تطور، إلى أن اعتمدت الحكومة في إطار التوجهات الاقتصادية الحالية على توسيع تطبيق صيغ التمويل الإسلامي في مختلف أوجه المعاملات المالية بما أملته الظروف الاقتصادية على المستوى العالمي والوطني. فكانت المادة 103 من قانون المالية لسنة 2020 بمثابة شهادة الولادة لتنظيم التأمين التكافلي في الجزائر بمفهومه الصحيح والكامل، ممهدة للنصوص التنظيمية التي سوف تؤطر هذا النشاط.

تطبيقا لأحكام المادة 103 تم اصدار المرسوم التنفيذي رقم 21-81 المؤرخ في 23 فبراير سنة 2021 الذي يحدد شروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي، والذي لطالما طالبت به مجموعات من الباحثين، والمهتمين وكذلك المؤسسات العاملة في هذا المجال. حيث يعتبر أهم البدائل القانونية لتجاوز مجموعة من

[1] عبد الله بكراوي، مرجع سابق ذكره، ص 27،28.

المخالفات الشرعية الواردة في التأمين التجاري المعمول به، على غرار الاستغلال، الربى والغرر. كما يهدف إلى تعزيز وتطوير سوق التأمين الجزائري من خلال استخدام نماذج أخرى للتأمين واستقطاب شريحة واسعة من المكتتبين[1].

ثالثا: واقع التأمين التكافلي في الجزائر

ظهر التأمين التكافلي في الجزائر لأول مرة عام 2007 مع تأسيس شركة سلامة للتأمينات، وهي أول شركة تأمين تكافلي في البلاد وبلغ حجم الاشتراكات لدى شركة "الجزائر تكافل" خلال سنة 2023 ازيد من 76 مليون دج، بعد سنة من انطلاق نشاط التأمين التكافلي في الجزائر في فبراير 2023، حسب ما كشف عنه الرئيس المدير العام للشركة محفوظ زيان بوزيان.

في الجزائر حاليا 3 شركات تأمين تكافلي مرخصة منها العامة والخاصة ونذكر منها:

- شركة سلامة للتأمينات: وهي شركة خاصة تأسست عام 2007؛
- شركة الجزاير تكافل: وهي شركة عمومية أخرى تابعة للمجموعة الجزائرية للتأمينات تأسست عام 2021؛
- شركة الجزائر المتحدة للتأمين التكافلي: تم استحداثها في 2022 وهي شركة خاصة نشأت بعد صدور النصوص القانونية المؤطرة لنشاط التأمين التكافلي في 2021.

وهناك 22 نافذة موزعة على 17 ولاية من ولايات الجزائر كنافذة:

- شركة cash assurances: تقدم نافذة للتأمين التكافلي باسم cash takaful.
- شركة Gam assurances: تقدم نافذة للتأمين التكافلي باسم Gam takaful.

وهناك شركات لتأمين التي تخطط بفتح نوافذ تكافل كشركة تأمين الجزائرية للنقلCNAT وهناك شركات أخرى في طور التأسيس مثل: شركة البركة للتأمين التكافلي وهي شركة تابعة لمجموعة المصرفية.

-شركة أمان لتأمين التكافلي: وهي شركة خاصة.

المبحث الثالث: إدارة المخاطر في شركات التأمين التكافلي

تعد إدارة المخاطر المالية عنصرا لنجاح شركات التأمين التكافلي، من خلال اتباع نهج فعال لإدارة المخاطر، يمكن لهذه الشركات حماية استقرارها المالي وتعزيز قدرتها على الوفاء بالتزاماتها اتجاه عملائها وتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

المطلب الأول: مفهوم المخاطر المالية.

للإحاطة بالمفهوم الكامل للمخاطرة لابد من ذكر أصل هذه الكلمة ومعناها اللغوي، لذلك سنحاول أولا ذكر معنى الخطر والمخاطرة:

أولا: تعريف الخطر من المنظور القانوني: هو احتمالية وقوع حادث مستقبلا، أو حلول أجل غير معين خارج إرادة المتعاقدين قد يهلك الشيء بسببه أو يحدث ضررا منه.[1]

[1]كاسحي موسى، دهليس عادلة، **التأمين التكافلي في الجزائر: واقع ومتطلبات التطوير**، مداخلة بعنوان قراءة تحليلية نقدية في المرسوم التنفيذي 12-12 الذي ينظم نشاط التأمين التكافلي في الجزائر.

ثانيا تعريف الخطر من وجهة نظر التأمين: هو حادث مستقبل محتمل الوقوع لا يتوقف على إرادة أي من الطرفين اللذين تم بينهما العقد.[2]

ثالثا: الخطر من المنظور المالي: يعرف الخطر من المنظور المالي بأنه إمكانية حدوث انحراف في المستقبل بحيث تختلف النواتج المرغوب في تحقيقها كما هو متوقع، أو عدم التأكد من الناتج المالي في المستقبل لقرار يتخذه الفرد الاقتصادي في الحاضر على أساس نتائج دراسة سلوك الظاهرة الطبيعية في الماضي.[3]

المطلب الثاني: مخاطر التأمين التكافلي

هناك عدة مخاطر تعيق عمل شركات التأمين التكافلي، منها ما تتعرض اليه كافة شركات التأمين سواء التجارية أو الإسلامية، ومنها ما هو خاص تنفرد به شركات التأمين التكافلي وهي على النحو التالي:

أولا: المخاطر العامة لشركات التأمين التكافلي: تتعرض هذه المخاطر لكافة أنواع شركات التأمين وهي:

- المخاطر الطبيعية: وهي الكوارث الطبيعية من زلازل وبراكين وعواصف والامطار والسيول والفيضانات وموجات البرد وقد اثرت هذه المخاطر بشكل كبير على صناعة التأمين في العالم وخاصة في المناطق التي تشهد نشاط تلك الكوارث من العالم.
- مخاطر الاحتيال: يعرف الاحتيال على انه أي عمل يقصد منه تحقيق كسب غير شريف أو غير شرعي أو غير قانوني للطرف الذي يرتكب الاحتيال او الأطراف الأخرى ويمكن تحقيق ذلك بالوسائل التالية على سبيل المثال:
  - إخفاء الحقائق الجوهرية المتعلقة بموضوع التأمين؛
  - التقدم بمطالبات احتيالية وتغطية حوادث لا تغطيها وثيقة التأمين سواء كانت من حامل وثيقة التأمين أو من موظف الشركة؛
  - تعويض المضرور بأكثر من استحقاقه.
- مخاطر التقنية: تؤدي المشاريع ذات التكنولوجيا العالية كمشاريع توليد الطاقة الكهربائية بالطاقة الذرية والتنقيب عن النفط والغاز في البحر إلى حدوث مطالبات ضخمة على صناعة التأمين في شكل متطلبات تأمين الهندسة والمخاطر المهنية ام تأمين المسؤولية المدنية او تأمين العمال او الحريق.[4]
- مخاطر المنتج الجديد: تتعلق بتطوير منتجات تأمينية جديدة او بالتغيرات الحاصلة على منتجات قائمة وتنتج هذه المخاطر بسبب ضعف الوعي التأميني خطا بالتسعير وفي معلومات البيع والتسويق.
- مخاطر السيولة: تتمثل مخاطر السيولة بالمخاطر الناجمة عن صعوبة توفير الشركة للأموال لواجهة التزاماتها المتعلقة بالتزاماتها المالية. وتتم مراقبة متطلبات السيولة على أساس يومي واسبوعي وشهري، وتعمل الإدارة على التحقق من وجود تمويل لمقابلة أي التزامات عند استحقاقها.
- مخاطر السوق: وهي الخسائر الناتجة عن تحركات السوق، أي التقلبات في قيمة الأصول القابلة للتداول في التسويق والتأجير، وانحراف معدل العائد الفعلي عن المعدل المتوقع.

---

[1]عبد الكريم قندوز، **إدارة المخاطر (إدارة المخاطر، المشتقات المالية، الهندسة المالية)**، الجزء الأول، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013، ص 31.

[2]إبراهيم أبو النجى، **التأمين في القانون الجزائري، الجزء الأول**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1992، ص: 56-57.

[3] عبد الكريم قندوز، مرجع نفسه، ص31.

[4]بريش رابح، محاجبية نصيرة، فضيلة زواوي، **آليات إدارة المخاطر في شركات التأمين التكافلي «شركة سلامة للتأمين التكافلي نموذجا"**، مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد(02)، الجزائر، 2021، ص 149.

- مخاطر الاكتتاب: تتمثل في اختيار سياسة محددة للتأمين على المخاطر التي تقرها الشركة حسب أهدافها وقدرتها المالية والإدارية والفنية في نشوء هذه المخاطر منها عدم مصداقية البيانات والمعلومات وعدم الالتزام بسياسة الاكتتاب المعتمدة وضعف الخبرات وتقييم المخاطر.

ثانيا: المخاطر الخاصة بشركات التأمين التكافلي: بالإضافة إلى المخاطر العامة التي تواجهها شركات التأمين التكافلي هنالك مخاطر تتعرض لها، وفيما يلي هذه المخاطر:

- العجز في صندوق المشتركين عند دفع تعويضات الخسائر: ترتبط هذه الحالة بركن السيولة والملاءة المالية بصناديق التأمين التكافلي التابعة لشركات التأمين الإسلامية، فهل معدلات السيولة المتوافرة، أو راس مال الصندوق، وحجم التبرعات والاشتراكات المالية له القدرة على تغطية جميع التعويضات المطلوبة.
- المخاطر الناتجة عن الاختلافات الفقهية في أقساط التأمين المتبرع بها: وترتبط هذه الحالة بالحالة الأولى من المخاطر، فعند اختلاف في وصف الطبيعة أو العلاقة العقدية للتبرع الذي تنطبق على اشتراكات التأمين التكافلي سيؤثر في تحديد ملكية موجودات الصناديق، كذلك المسؤولية عن الملاءة لهذه الصناديق، وهذا جوهر الضمان وتحمل تبعة الهلاك عند حدوث الخسائر ودفع التعويضات.
- مخاطر المنافسة: ان شركات التأمين التكافلي الإسلامي في منافسة مستمرة مع شركات التأمين الإسلامي في السوق التأميني، في السعر والتسويق وجذب الزبائن، الإعلان، كفاءة الموظفين والخدمات التأمينية وتوسع مجالات التأمين وزيادة راس المال.
- خطر عدم وجود شركات إسلامية قوية لإعادة التأمين: حيث تضطر إدارة الشركة الإسلامية إعادة التأمين في شركات غير إسلامية التي قد لا تقبل بالشروط المقبولة.
- مخاطر الاستثمار: وهي المخاطر الناتجة عن استثمار راس مال الشركة واحتياطاتها الفنية في استثمارات إسلامية لا تخلو من المخاطر بما يمكن ان يؤثر سلبا على أرباح الشركة ومركزها المالي ومن العوامل المسببة لذلك ما يلي:
  - قلة الخبرة في مجال الاستثمار؛ غياب خطة استثمارية واضحة؛ الاستثمار بقنوات خطيرة.
- مخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة ومبادئها: المخاطر تشغيلية ناتجة عن عدم التزام المؤسسة بأحكام الشريعة ومبادئها في منتجاتها وخدماتها. [1]

المطلب الثالث: ادارة مخاطر التأمين التكافلي.

نتيجة للمخاطر التي تتعرض لها جميع المؤسسات باختلاف نشاطها يتوجب على المؤسسة إدارة المخاطر التي قد تتعرض لها واختيار أنسب الوسائل لإدارتها ومعاجلتها، وهناك عدة اليات وطرق لإدارة المخاطر في شركات التأمين التكافلي منها ما هو قديم ومنها ما هو حديث يتطور بتطور الشركة ومخاطرها.

أولا: نشأة إدارة المخاطر

نشأت إدارة المخاطر من اندماج تطبيقات الهندسة في البرامج العسكرية والقضائية والنظرية المالية والتأمين في القطاع المالي، حيث كان أول ظهور لمصطلح إدارة المخاطر في مجلة (هارفارد بيستر ريفو) 1956، حيث طرح المؤلف آنذاك فكرة مختلفة تماما، وهي أن شخصا ما داخل المنظمة ينبغي أن يكون مسؤولا عن إدارة مخاطر المنظمة البحتة، ومن بين أولى المؤسسات التي قامت بإدارة مخاطرها وممارسة إدارة

[1] بريش رابح، محاجبية نصيرة، فضيلة زواوي، مرجع سابق الذكر، ص 150،151.

المخاطر هي البنوك، التي ركزت على إدارة الأصول والخصوم وتبين أن هناك طرح انجح للتعامل مع المخاطرة يمنع حدوث الخسائر والحد من نتائجها عند استحالة تفاديها. [1]

وتوسع استخدام تقنيات إدارة المخاطر في مختلف المؤسسات خصوصا المؤسسات المالية كشركات التأمين وصناديق الاستثمار، ورغم أن إدارة المخاطر تستمد جذورها من شراء التأمين إلا أن القول بان إدارة المخاطر نشأت بشكل طبيعي من شراء التأمين المؤسسي يجافي الحقيقة، في الواقع إن ظهور إدارة المخاطر كان إيذانا بحدوث تحول درامي وثوري في الفلسفة وواكب ذلك حدوث تغير في الاتجاهات نحو التأمين. بالنسبة لمدير التأمين كان التأمين هو دائما المدخل المعياري للتعامل مع المخاطر ورغم أن إدارة التأمين شملت تقنيات بخلاف التأمين (مثل عدم التأمين أو الاحتفاظ ومنع الخسائر)، إلا أن هذه التقنيات كانت تعتبر بالأساس مع المخاطر أما الاحتفاظ فقد كان ينظر له على انه الاستثناء لهذه القاعدة. بدائل التأمين وكان مدير التأمين ينظر للتأمين على انه قاعدة مقبولة أو منهج قياسي للتعامل مع المخاطر أما الاحتفاظ فقد كان ينظر له على انه الاستثناء لهذه القاعدة.

وقد حدث الانتقال من إدارة التأمين إلى إدارة المخاطر عبر فترة من الوقت حيث تواكبت حركة إدارة المخاطر في مجتمع الأعمال مع حدوث إعادة تقويم لمناهج كليات الأعمال في أنحاء الو.م.ا.

لقد بدأت فلسفة إدارة المخاطر منطقية ومعقولة وانتشرت من مؤسسة إلى أخرى ,وعندما قررت رابطة مشتري التأمين تغيير اسمها إلى جمعية إدارة المخاطر والتـ أمين في 1975 كان التغيير إشارة إلى أن تحولا ما يجري حيث بدأت جمعية إدارة المخاطر والتأمين بنشر مجلة اسمها "إدارة المخاطر" كما كان يقوم قسم التأمين في رابطة الإدارة الأمريكية بنشر مجموعة عريضة من التقارير والدراسات لمساعدة مديري المخاطر ,بالإضافة إلى ذلك قام معهد التأمين الأمريكي بوضع برنامج تعليمي في إدارة المخاطر يتضمن سلسلة من الامتحانات يحصل فيها الناجحون على دبلوم في إدارة المخاطر وقد تم تعديل المنهج الدراسي لهذا البرنامج في 1973 وأصبح الاسم المهني للمتخرجين من البرنامج "زميل إدارة المخاطر". لأنه في الواقع كثيرا من المفاهيم التي نشأت في قاعات الدراسة الأكاديمية تم نقلها إلى عالم الأعمال وتطبيقها فيه.[2]

ثانيا: تعريف إدارة المخاطر

ان وجود الخطر في المنشآت هو شر لابد منه ولا يمكن تجاهله، ولذا كان لزاما على القائمين على إدارة المنشآت التجارية والمالية إدارة هذا الخطر بشكل مناسب بهدف السيطرة عليه، ولهذا تم إنشاء إدارة متخصصة في هذه المنشآت تدعى بإدارة المخاطر.

ويرى STEWART ان إدارة الخطر لا تعني التخلص منه لان التخلص من الخطر يعني في نفس الوقت التخلص مكن العائد المتوقع، اما إدارة المخاطر فهي تعني استخدام الأدوات المناسبة لتقليل الخسائر المحتملة والسيطرة على هذه المخاطر.

تعرف إدارة المخاطرRISK MANAGEMENT : على انها مجموعة الأنشطة الخاصة بالتخطيط والتنظيم والقيادة والرقابة لموارد المنظمة من اجل تدنية الاثار المحتملة للمخاطر التي تتعرض لها تلك الموارد.

---

[1] عصماني عبد القادر، **أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية**، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، الجزائر ،2009، ص 4

[2] عبدلي لطيفة، **دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية**، دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاتهSCIS ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير مدرسة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، سعيدة، 2012، ص26

وتعرف على انها تحديد المخاطر التي تهدد الأصول او القدرة الارادية للمشروع وقياس هذه المخاطر والسيطرة عليها.[1]

ثالثا: أهداف وخصائص إدارة المخاطر

1-اهداف إدارة المخاطر

من خلال تطبيقات إدارة المخاطر، ثبت أن طرق ومناهج إدارة المخاطر تختلف من شركة لأخرى، وهذه الجزئية تعكس حقيقة أن أهداف إدارة المخاطر تختلف أيضا من شركة إلى أخرى .وكحالة خاصة فإن بعض الشركات تستخدم تقلب التدفقات النقدية، وأخرى تستخدم التغير في قيمة الشركة كهدف لإدارة المخاطر، وتتمثل أهداف إدارة المخاطر في المؤسسات المالية بصفة عامة في:

- تفادي أكبر مخاطرة قد تواجه أي الشركة وهي الإفلاس وتكاليفه المباشرة وغير المباشرة التي تكون في معظمها كبيرة ومعلومة، فالنظرة إلى الإفلاس مستقبلا كإمكانية غير عادية بالنسبة للشركة تؤدي لإعادة الهيكلة أو الإغلاق، فإن إدارة المخاطر تمكن من ترفع من قيمة الشركة عبر تخفيض إمكانية العجز وعدم الملاءة.
-إدارة المخاطر يمكن أن تساعد في تخفيض تقلب العوائد، لأن تخفيض التقلب في الدخل المستقبلي الخاضع للضريبة سيخفض القيمة الحالية الصافية للدفعات الضريبية المستقبلية، وبالتالي رفع قيمة المؤسسة.
-المصدر الرئيسي لعجز الشركة هو عدم القدرة على خدمة الديون، وهذا كله مساو لارتفاع لنسبة الديون إلى حقوق الملكية، وهذا ما يزيد من مخاطر الشركة، وبالتالي فإن إدارة المخاطر تسمح للشركة في تخفيض تكاليف تمويل الديون. وفي المقابل فإن إدارة المخاطر يمكن أن تسمح للشركة بإعطائها فرصة لتوسيع التمويل عبر الديون.
-الاستثمار الضمني في رأس المال البشري المحدد في الشركة، فالشركة الأكثر مخاطرة هي التي يكون تعويض الموظفين الحاليين أو المرتقبين فيها يتطلب بقاؤهم أو ارتباطهم بالشركة .فإدارة المخاطر الحقيقية يمكن أن تساعد على تخفيض تكاليف الاحتفاظ أو توظيف موظفين رئيسيين.

- تساعد الجهات الراعية والفريق الإداري للمشروع ببناء قرارات علمية بالنظر إلى المتغيرات المتحكمة بالمؤسسة.
-تشجع الفريق الإداري على الأخذ بالمقاييس المناسبة من أجل تخفيض[2] :

- الآثار السلبية على أهداف وتكاليف وبرامج المؤسسة ؛
- إدارة المؤسسات في ظل الأزمات.

2-خصائص إدارة المخاطر

معظم المخاطر التي تتعرض لها هذه المؤسسات هي بالدرجة الأولى مخاطر مالية، وبالأخص المخاطر التشغيلية أكثر من المخاطر الأخرى مثل مخاطر الإفلاس.

-تختلف وتتنوع هذه المخاطر حسب مجال تخصص كل مؤسسة من هذه المؤسسات، لكن المؤسسات المالية تشترك عموما في ثلاثة مخاطر هامة، هي: مخاطر السوق، ومخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة.

[1] محمد عادل ناولو، **إدارة المخاطر المالية والمصرفية بين النظرية والتطبيق**، جزء الأول، دار سورية الفتاة للثقافة والعلوم، الطبعة الأولى، حلب الجاملية، سوريا، 2022، ص8.
[2] عصماني عبد القادر، مرجع سابق الذكر، ص 5.

-تعتبر كنظام يساعد من خلال مراقبة المخاطر وتقييمها على إعطاء رؤية ممتازة لما هي عليه، وكذلك بالنسبة للسوق وللمحيط، وبالتالي إعطاؤها مركزا تنافسيا جيدا بين المنافسة.

-القدرة التنبؤية التي تتميز بها إدارة المخاطر خاصة في مجال تحديد الخسائر، التي تجعل المؤسسات المالية في بحث دائم على البديل الأمثل، للتخلص أو التخفيض من الخسائر وآثارها إلى أدنى حد ممكن.

-إيجاد الحلول فيما يخص كيفية مواجهة المخاطر والتعامل معها أو تحويلها، باستخدام الأساليب المتاحة أو بخلق أدوات جديدة مثل : المشتقات المالية

-المخاطر التي تواجهها هذه المؤسسات في مختلف مجالات نشاطها تنعكس بالضرورة على حقوقها والتزاماتها سلبا أو إيجابا، وبالتالي وجود ارتباط قوي بين إدارة المخاطر بباقي الوظائف والأنظمة الأخرى الموجودة داخل المؤسسات مثل: مراقبة التسيير، إدارة أصول وخصوم المؤسسة...الخ[1].

المطلب الرابع: طرق إدارة مخاطر التأمين التكافلي

قسمنا طرق إدارة مخاطر التأمين التكافلي الى:

اولا: نقل المخاطر في التأمين التكافلي

1-تعريف نقل المخاطر

-هو أسلوب إدارة المخاطر يتم من خلاله انتقال المخاطر من طرف لطرف اخر، أي ان أحد الأطراف سيتحمل المسؤولية عن طرف آخر. قد تنتقل المخاطر بين الافراد، أو من الافراد إلى شركات التأمين بحيث يعتبر نقل المخاطر من المبادئ الأساسية في معاملات التأمين.[2]

-هو مفهوم أساسي في إدارة المخاطر. وهو ينطوي على إعادة توزيع المخاطر من طرف لأخر من خلال ترتيبات تعاقدية مختلفة، ومن خلال نقل الخطر، يتم اعفاء الطرف الأصلي من العبء المالي المرتبط بالخسائر المحتملة، ويتحمله كيان اخر يرغب في قبوله مقابل التعويض ويمكن ان يتخذ هذا التعويض اشكالا مختلفة، مثل أقساط التأمين او الرسوم او الاتفاقيات التعاقدية.

2-أنواع اليات نقل المخاطر.

-التأمين: يعد التأمين أكثر آليات نقل المخاطر شيوعا واستخداما، وهو ينطوي على نقل مخاطر الخسائر المحتملة إلى شركة التأمين مقابل دفع أقساط منتظمة. يمكن أن تغطي وثائق التأمين أنواعا مختلفة من المخاطر، مثل أضرار الممتلكات او الصحة ...الخ

-العقود: يمكن أن تكون العقود وسيلة فعالة لنقل المخاطر بين الأطراف المشاركة في معاملة تجارية ومن خلال تضمين بنود محددة، يمكن للأطراف توزيع المسؤولية عن المخاطر المحتملة على الطرف الأكثر قدرة على ادارتها او استيعابها على سبيل المثال: في مشاريع البناء، قد يتطلب العقد من المقاول تحمل مخاطر التأخير او تجاوز التكاليف ومن خلال التحديد الواضح لمسؤوليات والتزامات كل طرف، تساعد العقود على ضمان معالجة المخاطر وادارتها بشكل صحيح.

[1] عصماني عبد القادر، مرجع سابق الذكر، ص 5.

[2] https://www.meemapps.com/term/transfer-of-risks, 10/04/2014, 18 :30 .

-التحوط: هو آلية لنقل مخاطر شائعة الاستخدام في الأسواق المالية للحماية من تحركات الأسعار السلبية. وهو ينطوي على اتحاد مراكز تعويضية في الأصول او المشتقات ذات الصلة لتقليل الخسائر المحتملة. على سبيل المثال: يمكن لمتداول السلع التحوط ضد تقلبات الأسعار عن طريق الدخول في العقود الآجلة. ومن خلال القيام بذلك، يمكنهم تثبيت سعر محدد للسلعة، مما يقلل من مخاطر تقلب الأسعار الذي يؤثر على ربحيتهم.

-الاستعانة بمصادر خارجية: يمكن ان يكون الاستعانة بمصادر خارجية لبعض وظائف او عمليات الاعمال لبائعين خارجيين أيضا شكلا من اشكال نقل المخاطر. ومن خلال تفويض مهام محددة لأطراف خارجية، يمكن للشركات نقل المخاطر المرتبطة إلى البائع. على سبيل المثال: قد تقوم الشركة بالاستعانة بمصادر خارجية لإدارة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات الخاص بها لمزود خارجي.

3-مزايا وعيوب اليات نقل المخاطر:

أ-المزايا

-تقليل التعرض المالي للمخاطر: احدى المزايا الأساسية لآليات نقل المخاطر هي أنها تساعد المؤسسات على الحد من تعرضها المالي للمخاطر المحتملة ومن خلال تحويل المخاطر إلى شركة تأمين أو طرف آخر، يمكن للشركات حماية نفسها من المخاطر المالية الكبيرة التي يمكن أن يكون لها تأثير شديد على عملياتها.[1]

-الخبرة والموارد: عند استخدام آليات نقل المخاطر، يمكن للمنظمات الاستفادة من خبرات وموارد الطرف الذي يقبل المخاطر. فشركات التأمين، على سبيل المثال: لديها معرفة وخبرة واسعة في إدارة أنواع مختلفة من المخاطر. ومن خلال نقل المخاطر إليهم، يمكن للشركات الاستفادة من خبراتها والوصول إلى الموارد، مثل إدارة مطالبات وأدوات تقييم المخاطر واستراتيجيات منع الخسائر.

-تحسين إدارة المخاطر: يمكن لآليات نقل المخاطر أن تعزز استراتيجية إدارة المخاطر الشاملة للمنظمة ومن خلال نقل بعض المخاطر إلى كيانات متخصصة، يمكن للشركات تركيز مواردها الداخلية على إدارة المخاطر التي تقع ضمن نطاق سيطرتها وخبرتها. وهذا يسمح بتخصيص أكثر كفاءة للموارد واتباع نهج أكثر شمولا لإدارة المخاطر.

ب-العيوب

-تكاليف الأقساط: احدى العوائق الرئيسية لأليات نقل المخاطر، وخاصة التأمين، هي تكاليف الأقساط المرتبطة بها يمكن ان تكون أقساط التأمين بمثابة نفقات كبيرة لشركات، خاصة إذا كانت تعمل في صناعات عالية المخاطر او لديها تاريخ من المطالبات. تحتاج المنظمات إلى اجراء تقييم دقيق لنسبة التكلفة إلى الفائدة لنقل المخاطر مقابل الاحتفاظ بها داخليا.

-تغطية محدودة: قد لا توفر اليات نقل المخاطر تغطية شاملة لجميع أنواع المخاطر. على سبيل المثال: تتضمن وثائق التأمين في كثير من الأحيان استثناءات وقيود قد تترك بعض المخاطر غير المؤمن عليها. ومن الأهمية بمكان ان تقوم المؤسسات بمراجعة وفهم شروط واحكام الية نقل المخاطر بدقة للتأكد من انها تتماشى مع احتياجاتها المحددة لإدارة المخاطر.

-الاعتماد على الأطراف الخارجية: عند الاعتماد على اليات نقل المخاطر، تصبح المنظمات معتمدة على أطراف خارجية لإدارة وتخفيف المخاطر المنقولة بشكل فعال. وهذا يمكن ان يؤدي إلى مستوى من عدم اليقين

[1] https://fastercapital.com/mawdoo3/%D8%A2%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%86%D9%82%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D8%A7%D8%B7%D8%B1.html, 15/03/2024, 00:29.

واحتمال فقدان السيطرة على عملية إدارة المخاطر. ومن الضروري إنشاء قنوات اتصال واضحة والحفاظ على علاقة قوية مع الطرف الذي يقبل المخاطر لضمان إدارة المخاطر بشكل فعال.[1]

ثانيا: طرق أخرى لإدارة مخاطر التأمين التكافلي

تعتمد شركات التأمين التكافلي على مجموعة من الطرق لتقليل وإدارة المخاطر التي تتعرض لها، سواء كانت هذه المخاطر عامة تتعرض لها جميع شركات التأمين التكافلي وبالتالي تشترك معها في اليات ادارتها، او مخاطر خاصة وبالتالي طرق مختلفة لإدارتها، والجدول التالي يوضح كيفية إدارة مخاطر العامة لتأمين التكافلي.

جدول رقم (02): طرق إدارة مخاطر العامة للتأمين التكافلي

المخاطر	طرق ادارتها
المخاطر لطبيعية	• تحقيق المتطلبات الملائمة لطبيعة مخاطر الطبيعة؛ • اتخاذ الاجراءات الخاصة ووضع اللوائح والنظم التي تؤدي إلى تقليل الخسائر او الحد منها؛ • إلزام المؤمن له بان يتخذ بالقواعد الموضوعية والاشتراطات الفنية التي تحدد إنشاء المباني؛ • تحديد قسط التأمين المناسب وقت اصدار الوثائق؛ • التقيد بكل الإجراءات والتعليمات التي من شانها تقليل الخسائر والاضرار.
مخاطر تطوير المنتجات	• إطلاق حملة ترويجية للمنتج الجديد خلال الأشهر الأولى من انتاجه؛ • توافر السعر المعروض مع ربحية المنتج؛ • اعداد تقرير اسبوعي عن مبيعات المنتج الجديد، والاعتماد على نظام الحوافز؛ • اجراء دورة تدريبية للعمال عن المنتج وتسويقه قبل عرضه.
المخاطر من تكنولوجيا المعلومات	• اجراء صيانة دورية لكافة الأجهزة المستخدمة، وتحديث نستمر لكافة أنظمة تقنية المعلومات؛ • إجراءات مناسبة للأمان وحماية كلمة المرور (على سبيل المثال تغيير كلمة المرور بشكل منتظم) • عقد دورات تدريبية لكافة موظفي تكنولوجيا المعلومات
مخاطر الاحتيال	• موظفين اكفاء من ذوي الخبرة في اعداد العقود وإجراءات التسوية في حال حدوث مطالبات؛ • الكشف عن الاحتيال والتحقيق فيه؛ • التعاون مع شركات التأمين الأخرى لمنع او تقليل حدوث احتيال

المصدر: بريش رابح، محاجبية نصيرة، فضيلة زواوي، مرجع سابق الذكر، ص 153

وهناك مجموعة من الطرق لإدارة المخاطر الخاصة بالتأمين التكافلي نذكر منها:

-إدارة مخاطر العجز عن دفع التعويضات في صندوق المشتركين:

هناك مجموعة من الاقتراحات بهذا الشأن ويمكن ايجازها على النحو التالي:

[1] https://fastercapital.com/mawdoo3/%D8%A2%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%86%D9%82%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D8%A7%D8%B7%D8%B1.html, 15/03/2024 , 00:35 .

أ-يقدم المساهمون قرضا حسنا من حساباتهم ويتم تسديده من صافي الفائض التأميني المتحقق من السنوات المقبلة؛

ب-إعادة تأمين، حيث تقوم بإعادة التأمين عند شركة أخرى حتى تساعدها على الوفاء بالتزاماتها نحو المؤمن لهم؛

ج-الدخول في عمليات التوريق من جهة مالية للحصول على السيولة المطلوبة؛

د-استخدام الاحتياطات الاجبارية والاختيارية لسد العجز؛

ه-الوعد بالتبرع من المشتركين في حال عجز الصندوق.

-إدارة المخاطر الناتجة عن الاختلافات الفقهية في أقساط التأمين وإدارة مخاطر محفظة التأمين:

هناك مجموعة من الاقتراحات بهذا الخصوص نوردها فيما يلي:

فيما يخص إدارة الغرر في التأمين التكافلي الإسلامي: الغرر نوع من الخطر الذي يمكن ادارته من خلال تحديده وتقويمه وذلك من خلال الحلول المقترحة الاتية:

-تجميع الخطر في المجمع وتوزيع اعباءه على المعرضين له

-استخدام الطرق الإحصائية لتقليل حجم الغرر وقياسه والتنبؤ بيه؛

- استخدام الصيغ التعاقدية الفقهية مثل: عقد المشاركة في تحمل الغرر التي تسمح بوجود الغرر في العقود بشروط خاصة؛

-اعتماد مبدأ المساهمة المشروطة في صورتين: كان يقوم المساهم في الصندوق بالمساهمة بقسط بقدر معين لأغراض التأمين. ويشترط رد الفائض بحسب نسبة القسط إلى اجمالي الاقساط بعد خصم النفقات واجرة الوكالة والاحتياطات اللازمة. وفي هذه الحالة خاصة فقط بمن كانت تعويضاته أكثر من مساهماته فلا يستفيد منها.

-إدارة مخاطر عدم الالتزام بالشريعة: يجب على إدارة المخاطر في شركات التعاون وضع الضوابط لتفادي الوقوع في حالات عدم الالتزام وفيما ذكر بعض العمليات والضوابط:

- دراسة الالتزام بالشريعة في كل مراحل تطوير المنتجات وذلك لإنتاج منتجات التكافل تتوافق مع الشريعة الإسلامية؛

ينبغي أن تتضمن عمليات اختيار وتوزيع الاستثمارات ضوابط لمنع او كشف الاختيار غير الموفق للموجودات غير متوافقة مع الشريعة.[1]

المبحث الرابع: مدخل إلى التأمين الرقمي

تعيش المجتمعات الحديثة في عصر الرقمنة والتكنولوجيا الرقمية، حيث انتشر هذا المفهوم بشكل كبير في العقود الأخيرة، حيث أدى التقدم التكنولوجي السريع إلى تطوير تقنيات وأدوات تساعد في تحويل العمليات الورقية إلى صيغ رقمية مست مجموعة متنوعة من مختلف المجالات، بدءا من الخدمات المصرفية عبر الانترنت وصولا إلى التعليم عن بعد.

[1] بريش رابح، محاجبية نصيرة، فضيلة زواوي، مرجع سابق الذكر، ص 153،154

تنوعت تعاريف الرقمنة وتعددت، ويمكن أن يعتمد كل مجال على تعريف معين بناءا على طبيعته وأهدافه، لكم من الممكن أن نعرفها على انها استخدام التقنيات الرقمية لتحويل المعلومات إلى شكل رقمي.

المطلب الأول: عموميات حول الرقمنة (مفاهيم عامة)

يعيش العالم اليوم ثورة تقنية هائلة تعرف باسم الرقمنة وقد اختلفت المفاهيم والمصطلحات التي تعرفها من بينها ما يلي:

أولا: تعريف الرقمنة

عملية استنساخ راقية تمكن من تحويل الوثيقة مهما كان نوعها ووعائها إلى سلسلة رقمية Numérique Chaine، يواكب هدا العمل التقني عمل فكري ومكتبي لتنظيم ما بعد المعلومات من أجل فهرستها وجدولتها وتمثيل محتوى النص المرقمن.

عرفها القاموس الموسوعي للمعلومات والتوثيق على أنها عملية إلكترونية لإنتاج رموز إلكترونية أو رقمية سواء من خلال وثيقة أو أي شيء ملموس، أومن خلال إشارات الكترونية تناظرية .

انطلاقا من التعاريف السابقة يتضح أن الرقمنة هي عمليات التحويل التي تتم للوثائق من الأشكال التقليدية المطبوعة إلى الشكل الإلكتروني الرقمي، وتحويل مصدر المعلومات المتاح في شكل ورقي أو على وسيط تخزين تقليدي إلى شكل إلكتروني، أي يصبح النص التقليدي نصا مرقمنا يمكن الاطلاع عليه من خلال تقنيات الحاسب الآلي.

ثانيا: أهداف الرقمنة

لماذا نرقمن؟ هذا السؤال يستدعي تحديد الأهداف التي نسعى إليها من وراء عملية الرقمنة، وهي عدة أهداف تتوزع على المستويات التالية:

- الحفظ: حيث أن الوسائط الرقمنة تعد أقل عرضة للتلف والضرر، مقارنة بالوسائط الورقية التي تتعرض لعدة أخطار؛
- التخزين: أما بخصوص التخزين فإن قرص مضغوط يمكنه تخزين ألاف الصفحات، فما بالك بقرص رقميDVD إذا الرقمنة توفر علينا الكثير من المساحات؛
- الاقتسام: من خلال الشبكات وخصوصا شبكة الأنترنت سمحت الرقمنة بالاطلاع على نفس الوثيقة من قبل مئات الأشخاص في نفس الوقت؛
- سرعة الاسترجاع وسهولة الاستخدام: تتميز النظم الرقمية بسرعة كبيرة في الاسترجاع، حيث أنه عندما تحول المواد المكتبية والوثائقية إلى الشكل الرقمي يمكن للمرء استرجاعها في ثوان بدلا من عدة دقائق

إضافة إلى أهداف أخرى تتمثل في:

- توصيل المعلومات للمستفيد دون التدخل البشري؛

- الربح المادي من خلال بيع المنتج الرقمي سواء على أقراص مليزرة أو إتاحته على الشبكة، ولا يقصد بالربح هنا الاتجار بقدر ما هو الحصول على عائد مادي يغطي هامشا من التكلفة لضمان استمرار العمليات[1].

ثالثا: أهمية الرقمنة

لها فوائد كثيره يمكن ان نذكر أهمها فيما يلي :

-اتاحه الدخول إلى المعلومات بصوره واسعه ومعمقه بأصولها وفروعها .

-سهوله وسرعه تحصيل المعرفة والمعلومات من مفرداتها.

-القدرة على الطباعة للمعلومات منها عند الحاجة واصدار صوره طبق الاصل عنها .

-الحصول على المعلومات بالصوت والصورة بالألوان أيضا.

-نقص تكاليف للحصول على المعلومات امكانية التكامل مع الوسائل الأخرى: الصوت، الصورة، الفيديو .

كل هذا لأنها تتميز عن غيرها من التكنولوجيات الأخرى: تقليص الوقت والمكان اقتسام المهام الفكرية مع الالة، تكوين شبكات الاتصال، التفاعلية، اللاتزامنية، اللامركزية، قابلية التوصيل، قابليه التحرك والحركية، اللاجماهرية، الشيوع والانتشار، العالمية[2].

رابعا: خصائص الرقمنة

تتميز الرقمنة عن غيرها من التكنولوجيا بالخصائص التالية:

- تقليص الوقت: فالتكنولوجيا تجعل كل الاماكن الكترونيا متجاورة.
- تقليص المكان: تتيح وسائل التخزين التي تستوعب حجما هائلا من المعلومات المخزنة والتي يمكن الوصول اليها بيسر وسهولة.
- تقسيم المهام الفكرية مع الآلة: نتيجة حدود التفاعل والحواريين الباحث ونظام الذكاء الصناعي، مما يجعل تكنولوجيا المعلومات تساهم في تطوير المعرفة وتقويه فرص تكوين المستخدمين من اجل الشمولية والتحكم في عمليه الانتاج.
- تكوين شبكات الاتصال: تتوحد مجموعه التجهيزات المستندة على تكنولوجيا والمعلومات من اجل تشكيل شبكات الاتصال وهذا ما يزيد من تدفق المعلومات بين المستعملين الصناعيين وكذا منتجي الآلات ويسمح بتبادل المعلومات مع بقية النشاطات الأخرى.
- التفاعلية: اي ان المستخدم لهذه التكنولوجيا يمكن ان يكون مستقبل ومرسل في نفس الوقت فالمشاركين في عمليه الاتصال يستطيعون تبادل الادوار وهو ما يسمح بخلق نوع من التفاعل بين الانشطة.
- اللامركزية: وهي خاصية تسمح باستقلالية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأنترنت مثال: تتمتع باستمرارية عملها في كل الاحوال فلا يمكن لأي جهة ان تعطل الأنترنت.
- قابلية التحرك والحركية: اي انه يمكن للمستخدم ان يستفيد من خدماتها اثناء تنقله من اي مكان عن طريق وسائل الاتصال كثيرة من الحاسب الالي النقال، الهاتف النقال، إلى اخره.

[1]مهري سهيلة، **المكتبة الرقمية في الجزائر**، لنيل شهادة ماجستير، جامعة قسنطينة ,2006، ص81، 82، 83.
[2]يمان بغدادي، سمية رماش، مجلة علمية محكمة نصف سنوية-متخصصة في علوم المكتبات والمعلومات تصدر عن كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية جامعة زيان عاشور بالجلفة (الجزائر) المجلد الثاني، العدد الأول/ جانفي –جوان(2022)، ص78

- اللاجماهرية: وتعني امكانية توجيه الرسالة الاتصالية إلى فرد واحد او جماعة معنوية بدل توجيهها بالضرورة إلى جماهير ضخمة وهذا يعني امكانية التحكم فيها حيث تصل مباشره من المنتج إلى المستهلك.
- العالمية والكونية: وهو المحيط الذي تنشط فيه هذه التكنولوجيا حيث تأخذ المعلومات مسارات معقده تنتشر عبر مختلف مناطق العالم وهي تسمح لرأس المال بأن يتدفق الكترونيا[1].

المطلب الثاني: مدخل إلى التأمين الرقمي

1-تعريف التأمين الرقمي:

-التأمين الرقمي هو التحويل الرقمي، أي تحويل كل خدمات التأمين التي تقدمها شركات التأمين لجميع العملاء إلى خدمات رقمية، أي أتمتة العمليات بهدف تعزيز الكفاءة والسرعة، حيث إن الأتمتة هي استخدام الكمبيوتر والاجهزة المبنية على المعالجات أو المتحكمات والبرمجيات في مختلف القطاعات الصناعية والتجارية والخدمية؛ من أجل تأمين سير الإجراءات والأعمال بشكل آلي دقيق وسليم وبأقل خطأ ممكن[2].

2-مزايا التأمين الرقمي:

يتميز التأمين الرقمي بعديد من المزايا نذكر منها:

2-1 تعامل ورقي أقل؛

2-2 علاقة تفاعلية أكثر بين الشركة والمؤمن لهم: من حيث الدفع، وتسوية الملفات، وسرعة الإبلاغ، توفير الوقت، الإشهار والإعلام؛

2-3 **تخفيض تكاليف الخدمة التأمينية:** حيث أن استخدام التقنيات الرقمية الجديدة والتحول للتعامل الرقمي، رقمنة عمليات الاكتتاب وإصدار عقود التأمين ستخفض من مصاريف الإدارة والاكتتاب. ما يحقق الاقتصاد في التكاليف ويدعم وضع الشركة في السوق؛

2-4 **سرعة ديناميكية إنجاز المعاملات؛**

2-5 نقص التدخل البشري: أن اعتماد الرقمنة سيؤدي بالضرورة إلى تراجع الالتقاء المادي ونقص التعامل البشري في معاملات التأمين، كما أن التعامل عبر الإنترنت سوف يلغي جزءا كبيرا من استغلال وسطاء التأمين (سماسرة، وكلاء)

المطلب الثالث: الإطار القانوني المنظم للتأمين الرقمي التكافلي.

شهدت صناعة التأمين التكافلي نموا ملحوظا عبر العالم في إطار التعامل بالخدمات المالية الإسلامية، خصوصا بالدول الإسلامية والجزائر واحدة منها والتي تسعى إلى هذا التوجه، وخصوصا في مجال التأمين لكن غياب الضوابط القانونية ورغم وجود الضوابط الشرعية لا يكفي لنمو وتطور التأمين التكافلي فهو وضع يعيق وجود وانتشار هذه الصناعة، رغم الطلب المجتمعي المتزايد عليها لتكون كبديل للتأمين التجاري المحرم في

[1] احمد مشهور , **تكنولوجيا المعلومات وأثرها على التنمية الاقتصادية** ,المؤتمر العربي الثالث للمعلومات الصناعية والشبكات ,المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم , 2003 , ص 7

[2] محمد عبد اللطيف ازيد وآخرون، **مقال حول التأمين الرقمي د ارسة تطبيقية على قطاع التأمين السعودي**، المجلة العربية للإدارة، مع ،39ع 1 مارس (آذار)، السعودية، ،2019، ص .193

أنواع كثيرة من منتجاته شرعا وخاصة منتجات التأمين على الأشخاص، الأمر الذي يفرض ممارسة التأمين التكافلي في بيئة تسبق فيها الأفضلية للتأمين التجاري، الذي لا يسير وفقا للشريعة الإسلامية في نظر كثير من العلماء والفقهاء المسلمين فالتأمين التكافلي بذلك مزال يواجه حملة من التحديات التي تقف عائقا أمامه. ولذلك أصدر المشرع الجزائري المرسوم التنفيذي رقم 21-81 المؤرخ في 23 فيفري 2021 ليحدد شروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي في الجزائر ب 27 مادة قانونية لتبين أيضا تنظيم وتسيير شركات التأمين التكافلي في الجزائري [1]

عرف التأمين الإلكتروني بأنه تقديم التغطيات التأمينية وما يتعلق بها من عر ض، تفاوض، تعاقد عبر الأنترنت كذلك يكون الدفع وتوصيل الوثيقة وعمليات تسوية المطالبات يكون من خلال الأنترنت، وبالرجوع إلى قانون التأمينات 95-2017 نجده لم يشر إلى عقد التأمين الإلكتروني ما يدفعنا إلى البحث عن تعريف العقد الإلكتروني وربطه بالوظيفة التأمينية، فحسب المادة 6/2من قانون التجارة الإلكترونية فإن العقد الإلكتروني بمفهوم القانون 02/04 المؤرخ في 23 يونيو 2004 الذي يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية هو عبارة عن عقد يتم إبرامه عن بعد دون الحضور الفعلي المتزامن لأطرافه باللجوء حصريا إلى التقنيات الرقمنة، وبالرجوع للمادة 2/4 من قانون 04- 02 يعرف العقد بأنه كل اتفاق أو اتفاقية تهدف إلى بيع سلعة أو تأدية خدمة حررت مسبقا من أحد أطراف الاتفاق مع إذعان الطرف الآخر بحيث لا يمكن لهذا الأخير إحداث تغيير حقيقي فيه، وعرفت المادة 3/10 من قانون 2018 أن الاتصالات الإلكترونية هي كل إرسال أو تراسل أو استقبال علامات أو إشارات أو كتابات أو صور أو أصوات أو بيانات أو معلومات مهما كانت طبيعتها، عبر الأسلاك أو الألياف البصرية أو بطريقة كهرومغناطيسية .

وعليه يقصد بعقد التأمين الإلكتروني اتفاق لتقديم خدمات تأمينية من خلال استعمال الوسائل الإلكتروني دون الحضور الفعلي للأطراف.[2]

[1] بغدادي ايمان، حلمي احمد واخرون، 2021، **الإطار القانوني لتطبيق التأمين التكافلي في الجزائر**، مجلة العلوم الإسلامية مج3، ج1، ص 116-154.

[2] عمارة مسعودة، عباس راضية، **مقالة حول رقمنة خدمات التأمين-شركات التأمين الجزائرية نموذجا-، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني**، المجلد 13، العدد، 02-2022، الجزائر، ص 400-401.

خلاصة الفصل الأول:

تعرضنا خلال الفصل الأول إلى الإطار العام للتأمين التكافلي نظريا ومفاهيميا، حيث تناولنا في بدايته مجموعة من المفاهيم المتعلقة بالتأمين التكافلي والرقمنة بالإضافة إلى إدارة المخاطر المالية، ويمكن تلخيص أهم النقاط المتوصل اليها في هذا الفصل إلى ما يلي:

- البديل الشرعي الأمثل للتأمين التجاري هو التأمين التكافلي، كما انه يساهم في إدارة المخاطر المالية بشكل أكثر فعالية وبطريقة مشروعة؛
- مواكبة عصر التطور والرقمنة هي مستقبل سيساعد بالتعريف على التأمين التكافلي؛
- سعي الدولة الجزائرية إلى تبني أطر قانونية لتشجيع قطاع الرقمنة؛
- واقع قطاع التأمين التكافلي في الجزائر واعد ويجب النهوض به، وأحسن طريقة للتعريف ونشر منتجات هذا الأخير هي رقمتنه؛

بعد تسليط الضوء على مختلف هذه النقاط، وبعد معرفتنا بأهم نقاط الضعف التي يعاني منها هذا القطاع الحيوي في الجزائر نأتي لعرض فكرة مشروع "our takaful" والطريقة المتبعة للنهوض بهذا القطاع وهذا ما سيتم عرضه خلال الفصل الثاني.

الفصل الثاني:
عرض مشروع Our takaful

تمهيد:

تماشيا مع التطورات العالمية في مجال التكنولوجيا المالية التي تشهد اقبالا متزايدا على استخدام الخدمات الرقمية في مختلف القطاعات، يأتي التأمين التكافلي كواحد من القطاعات التي تشهد اهتماما متزايدا منذ فترة قصيرة لأنه يعتبر وسيلة لنقل المخاطر وتحملها بطريقة تتماشى مع احكام الشريعة الإسلامية.

ورغبة منا في نشر ثقافة التأمين التكافلي في المجتمع الجزائري. ومع تزايد الاهتمام بالتأمين التكافلي والتطور التكنولوجي المستمر وتزايد اعتماد الأشخاص والمؤسسات على الانترنت، الذكاء الاصطناعي، والأجهزة الالكترونية، ومن أجل التعريف بالتأمين التكافلي وجذب عملاء جدد لهذا لقطاع لابد من التحول الرقمي.

اعتمدنا في هذا الفصل على عرض جدوى التطبيق "our takaful" الذي يسعى إلى رقمنة التأمين التكافلي في الجزائر. سنطرح من خلال هذا المشروع الخطة المحتملة للتحول الرقمي في هذا القطاع، والاهتمام على إمكانيات التطوير المتاحة والحلول التي سيقدمها هذا التطبيق.

الفصل الثاني: يختص بالجانب التطبيقي للمشروع فكان هذا الفصل بعنوان عرض مشروع "our takaful" والذي اشتمل على مبحثين، المبحث الأول تطرقنا من خلاله إلى عرض المشروع، وتناولنا في المبحث الثاني تحليل السوق والدراسة المالية.

المبحث الأول: عرض المشروع

مشروع "our takaful" هو نقطة تحول وانتقال التأمين التكافلي نحو عالم التكنولوجيا عن طريق تطبيق تقنيات عالية الجودة للتعريف بمنتجات التأمين التكافلي وتحسين خدمة العملاء.

تشهد الجزائر ثورة رقمية هائلة تلقي بظلالها على مختلف القطاعات بما في ذلك قطاع التأمين التكافلي الذي شاهد في الآونة الأخيرة اهتماما متزايدا من أجل الالمام بهذا الأخير لابد من تطوير هذا القطاع لمواكبة التطور التكنولوجي العالمي، من خلال هذا المبحث سنعرض أهم النقاط التي يحتوي عليها المشروع.

المطلب الأول: مدخل إلى مشروع "our takaful"

من رحم الفكرة إلى الواقع اليكم قصة مشروعنا

أولا: ملخص وفكرة مشروع "our takaful"

للتعرف على فكرة المشروع الأساسية يمكن تقديم الشكل الموالي الذي يمثل أصل فكرة المشروع والمتمثلة في مكان يجمع بين شركات التأمين التكافلي والمؤمنين من خلال تطبيق الكتروني متوفر في أجهزة الحاسوب وكذلك الهاتف يوفر جميع منتجات التأمين التكافلي في كل مكان وزمان، أي تطوير فكرة المكان من المكان التقليدي المتمثل في شركات التأمين التكافلي إلى منصة رقمية ومكان افتراضي.

الشكل رقم 02: شكل يوضح الفكرة الأساسية للمشروع

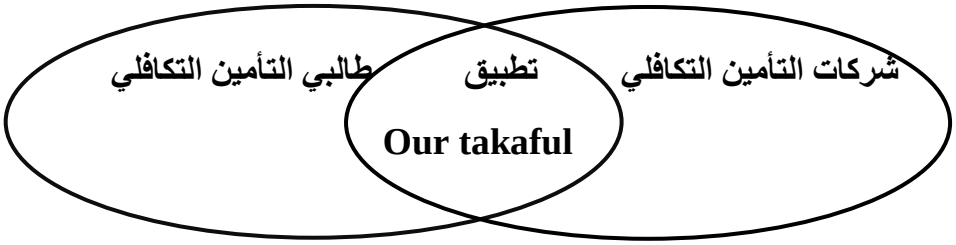

المصدر: من اعداد الطالبتين

"our takaful" يعد مشروع يمثل نشاط اقتصادي يندرج ضمن قطاع الخدمات المالية يهدف إلى تقديم حلول تأمينية تكافلية فهو يعتبر وسيط بين المؤمنين وشركات التأمين التكافلي، حيث يضمن فوائد وميزات التي تساعد في تقديم خدمات قطاع التأمين بشكل أسرع وأفضل.

استوحينا فكرة المشروع بصفة عامة من قطاع التأمينات لأن ميولنا ورغبتنا في تطوير هذا القطاع كانت كبيرة نظرا للمشاكل العديدة التي يعاني منها عملاء هذا القطاع، وبعد البحث المستمر والمتواصل تبين ان الفكرة تم إنجازها من طرف طالبين اثنين في جامعتنا، وبعد التعمق في الموضوع من كل الجوانب وبعد دراستنا لمقياس مدخل إلى الهندسة المالية الإسلامية تبين ان هناك بديل شرعي للتأمين التجاري الا وهو التأمين التكافلي، إصرارا منا على ان التأمين التكافلي يعد خيارا مهما للمسلمين الذين يبحثون عن تأمين يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، تم تبني الفكرة من أجل التعريف والتطوير والتحديث في هذا القطاع لزيادة الاهتمام و الوعي ونشر ثقافة التأمين التكافلي بين جميع الافراد.

هنا انبثقت فكرة المشروع التي تلبي كل العمليات المتعلقة بالتأمين التكافلي بشكل رقمي ابتداء من دخول العميل إلى التطبيق وصولا إلى الحصول على التأمين او إدارة حسابه إذا كان عميل او تقديم مطالبة لتعويض في حالة وقوع حادث.

ويكون هذا عبر تطبيق الكتروني يسمح لمستعمليه بالحصول على حساب يضمن فيه الاشتراك في أي عرض لمنتجات التأمين التكافلي الخاصة بكل شركة عبر الوطن واتمام كل الإجراءات من مكان إقامته.

بالإضافة إلى إنشاء اكاديمية الكترونية تقدم دورات تكوينية حول التأمين التكافلي بهدف تعزيز المهارات والمعرفة في مجال التأمين التكافلي وتوفير منصة تعليمية سهلة الوصول للجميع من أجل تأهيل الكوادر البشرية للعمل في شركات التأمين التكافلي، بحيث هذه الدورات تكون عن بعد ومن تأطير أساتذة محاضرين وطلبة مكونين في مجال التأمين التكافلي وإدارة المخاطر المالية.

مشروع our takaful يتيح للعملاء فرصة الاطلاع على أحكام التأمين التكافلي التي أصدرها كل من المجلس الفقهي، والمجلس الإسلامي الأعلى، بالإضافة كذلك إلى مختلف المراسيم التنفيذية التي أصدرتها الجزائر، من خلال التطبيق كذلك سيتمكن العميل من طلب خدمة اسعاف السيارة ومتابعة سيارته والحصول على اشعارات عند اقتراب موعد انتهاء تاريخ تأمين المنقولة او انتهاء تاريخ المراقبة التقنية.

ثانيا: شعار ورؤية المشروع

1-شعار المشروع

يمثل الشعار صورة او رسمة توضيحية، وهي الوجه الذي من خلاله يمكن التعرف على المنصة مباشرة بمجرد النظرة الأولى، حيث يعبر الشعار على المؤسسة وأهدافها او توجهاتها بشكل بسيط، ويتمثل شعار تطبيق "our takaful" في الشكل التالي:

شكل رقم 03: شعار المشروع

2-رسالة المشروع:

تأمين تكافلي سهل وسريع عبر تطبيقنا

3-رؤية المشروع:

أن نصبح التطبيق الالكتروني الرائد لتقديم منتجات التأمين التكافلي في الجزائر

ثالثا: فريق العمل

يتكون فريق رقمنة قطاع التأمين التكافلي من أعضاء في مختلف المجالات المتعلقة بالمشروع بدايتها بالإدارة المالية بحكم أن المشروع يتضمن التكنولوجيا المالية وكذا القطاع التأميني ونحن نعمل كفريق من أجل تطوير أنفسنا في مجال الاعلام الالي .... ويتمثل فريق عمل مشروع our takaful في:

- أيمن بورغدة، طالب أولى ماستر، مكلف بالإشراف وتطوير على التطبيق، تخصص réseau et multimédia؛
- بن محمود خولة ماستر تخصص إدارة مالية مكلفة بخدمة العملاء؛
- بوشنير ريم ماستر تخصص إدارة مالية ومكونة في مجال الاعلام الالي مكلفة بالإشراف العام وتسيير المالي؛
- بوعيطة عبد الرزاق أستاذ محاضر أ تخصص نقود مالية وبنوك مكلف بتقديم دروس في دورات التكوينية؛
- لعكيكزة ياسين أستاذ محاضر أ تخصص مالية ومحاسبة مكلف بتقديم دروس في دورات التكوينية.

المطلب الثاني: الملخص التنفيذي لمشروع "our takaful"

سنتطرق في هذا المطلب إلى اهداف ومميزات المشروع

أولا: أهداف المشروع

أن نصبح منصة التأمين التكافلي الرقمية الرائدة في الجزائر ونقدم تجربة سلسة وفعالة للعملاء، ونسهل الوصول إلى منتجات التأمين التكافلي للجميع ونسأهم في نشر ثقافة التأمين التكافلي بين أفراد المجتمع حيث نسعى للحصول على أكبر حصة سوقية بحكم المميزات التي عبر التطبيق.

تطبيق "our takaful" لن يقدم منتجات التأمين التكافلي فقط بل سنوسع نطاقه ونزيد ايراده ليشمل عدة خدمات أخرى تكون مربحة له كالعروض الترويجية، تقديم محتوى تعليمي عبر أكاديمية أطلقنا عليها أكاديمية المعرفة التكافلية.

أما في الأجل الطويل فإن مشروعنا يهدف إلى نشر ثقافة التأمين التكافلي في المجتمع الجزائري ككل من أجل تحقيق هذه الغاية ركزنا على الأهداف التالية:

-تحسين خدمة العملاء: سيوفر التطبيق واجهة سهلة الاستخدام تسمح للعملاء بالحصول على التأمين وإدارة حساباتهم؛

- تعزيز الشمول المالي: وذلك من خلال إتاحة التأمين لجميع الافراد مع استهداف العملاء في المناطق الريفية عن طريق هذا التطبيق؛

-مكافحة الاحتيال: من خلال تطوير أنظمة أكثر أمان لمنع الاحتيال واستخدام تحليل البيانات لتحديد عمليات الاحتيال المحتملة؛

- خفض تكاليف التشغيل: وذلك من خلال تقليل النفقات وتحسين كفاءة العمليات واستخدام الموارد بشكل أفضل؛

- توفير بيئة رقمية آمنة: وهو أمر ضروري من أجل كسب ثقة العملاء وحماية بياناتهم وذلك بتوفير إجراءات أمان قوية لحماية البيانات الشخصية للمؤمنين؛

يهدف هذا المشروع إلى تطوير تطبيق يقدم منتجات التأمين التكافلي للعملاء في الجزائر حيث أننا ركزنا على هذه الأهداف من أجل تحسين الخدمات المقدمة في التأمين التكافلي، لان رقمنة هذا الأخير فرصة هائلة لتعزيز هذا القطاع وتوسيع نطاقه ليصل إلى شرائح أوسع من المجتمع، وفي ظل النمو المتزايد لقطاع

التأمين التكافلي تأتي الحاجة إلى توفير دورات تكوينية حول التأمين التكافلي لرفع مستوى الوعي لدى الجمهور وتعزيز قدراتهم في هذا المجال، لذلك انشأنا أكاديمية أطلقنا عليها اسم المعرفة التكافلية تقدم دورات تكوينية حول التأمين التكافلي وإدارة المخاطر المالية حاليا سيتم الاعتماد على دورات عن بعد في السنوات الأولى من المشروع، على أن يتم توسيع هذا النشاط لتصبح حضوريا مع تقديم خدمات والاحتياجات للمنخرطين في تلك الدورة.

ثانيا: مميزات التطبيق

- سهولة الاستخدام: يتوفر في التطبيق واجهة استخدام سهلة تسمح للعملاء للتنقل بسهولة والحصول على التأمين مع إمكانية إدارة حساباتهم؛
- الوصول الفوري: سيتمكن العملاء من الوصول إلى معلومات التأمين الخاصة بهم في أي وقت ومن أي مكان بواسطة استخدام التطبيق؛
- خدمة العملاء على مدار طوال أيام الأسبوع: سيقدم التطبيق خدمة عملاء على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع وذلك من أجل الإجابة على مختلف أسئلتهم وحل مختلف المشاكل التي قد تكون لديهم؛
- دعم الابتكار: توفير منصة للتجارب الجديدة والمنتجات الجديدة في التأمين التكافلي.

المطلب الثالث: طريقة انجاز مشروع "our takaful" وجوانبه الابتكارية

يعد مشروع رقمنة التأمين التكافلي في الجزائر خطوة هامة نحو تعزيز كفاءة وفعالية هذا القطاع الحيوي ويهدف المشروع إلى استخدام التكنولوجيا لتقديم خدمات التأمين التكافلي بشكل سهل وسريع وموثوق فيه سنتناول من خلال هذا المطلب طريقة انجاز المشروع مع تفصيل الجوانب الابتكارية له.

أولا: طريقة انجاز المشروع

المرحلة الأولى: التقييم وتخطيط

❖ تقييم الوضع الحالي:

-تحليل الوضع الحالي لقطاع التأمين التكافلي في الجزائر، بما في ذلك التحديات والفرص؛

-تحديد احتياجات العملاء ومتطلبات السوق؛

-تقييم البنية التحتية المتاحة للمشروع.

❖ تحديد الأهداف:

- تحديد الأهداف الرئيسية للمشروع بما في ذلك تحسين كفاءة الخدمات، خفض التكاليف وتعزيز رضا العملاء؛
- وضع خطة عمل مفصلة لتحقيق هذه الأهداف؛
- تحديد الموارد اللازمة للمشروع بما في ذلك الموارد البشرية والمالية.

المرحلة الثانية: التصميم وتطوير

- تجميع البيانات والمعطيات المتعلقة بشركات التأمين التكافلي؛
- انجاز التطبيق الالكتروني عن طريق تصميم نظام رقمي متكامل لتقديم خدمات التأمين التكافلي؛
- وضع التطبيق حيز الخدمة مع إتاحة منتج واحد حاليا يعمل داخل التطبيق وهو تأمين المنقولات؛
- التأكد من أن التطبيق سهل الاستخدام وآمن مع المراقبة وتصحيح الخلل بالإضافة إلى تطوير التطبيق تدريجيا؛
- توسيع مجال النشاط عن طريق دمج النظام مع الأنظمة الأخرى كأنظمة الدفع.

المرحلة الثالثة: التنفيذ والتشغيل

- تجريب التطبيق: وذلك عن طريق إجراء تجارب على التطبيق للتحقق من أن التطبيق يعمل بشكل صحيح وأنه لا يوجد فيه خلل يؤثر على تجربة المستخدم؛
- نشر التطبيق وذلك عن طريق المتاجر الرئيسية Google Playعلى أجهزة Android ومتجر App Store للأجهزة IOS؛
- التسويق والترويج وذلك عن طريق تسويق المشروع للجمهور المستهدف ورفع مستوى الوعي حول فوائد رقمنة التأمين التكافلي مع تشجيع العملاء على استخدام هذا النظام؛
- التطوير المتواصل: الاستمرار في تحسين التطبيق بناءا على تجارب المستخدمين وملاحظاتهم عن طريق التواصل معهم بانتظام من أجل تحسين تجربتهم.

ثانيا: خطوات التعامل مع التطبيق

التصميم الداخلي للتطبيق:

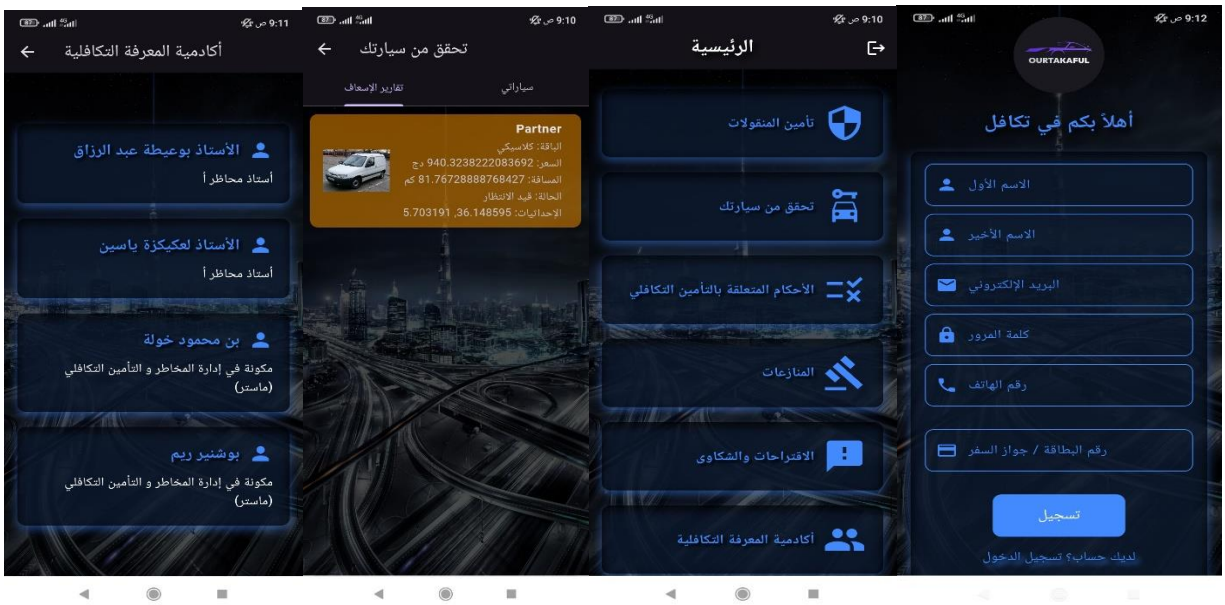

1-إنشاء حساب للمستخدم حسب نوع المستخدم إذا كان طالبا للتأمين التكافلي او شركة تقدم التأمين التكافلي؛

2-بالنسبة لشركات التأمين التكافلي إضافة مختلف المنتجات المتوفرة في التأمين التكافلي لديها مع تحديد خصائص وسعر كل منتج مقدم؛

3-عملية التأكد من المنتجات، من خلال اجراء عملية المطابقة بين ما هو معروض من قبل شركات التأمين التكافلي وبين حقيقة المنتج من أجل قبول أو رفض المنتج في حالة الاخلال ببعض الشروط؛

4-بالنسبة للزبون بعد فتح الحساب سيتمكن من تأمين سيارته عن طريق مجموعة من الخطوات المدرجة عبر التطبيق؛

5-الدخول إلى أكاديمية المعرفة التكافلية للمشاركة في مختلف الدورات المفعلة سواء حضوريا أو عن بعد؛

5-من خلال التطبيق سيتسنى للزبون الاتصال بنا وتقديم مختلف الشكاوى والاقتراحات التي يريدها أو يريد منا تحسينها.

ثالثا: الجوانب الابتكارية

يتمتع مشروع رقمنة التأمين التكافلي بإمكانيات هائلة لتحويل هذا القطاع من خلال دمج أحدث التقنيات التي من شأنها تعزيز كفاءة وفعالية خدمات التأمين التكافلي حيث أن خدمة تقديم هذه المنتجات الكترونيا جديدة في الجزائر.

تتمثل الجوانب الالكترونية للمشروع في كونه:

- المشروع الأول الذي له سياق فريد، كون سوق التأمين التكافلي في الجزائر نامية تشهد تطورا سريعا؛
- المشروع الأول والفريد من نوعه الذي يستخدم التكنولوجيا المالية في عملية التأمين التكافلي؛
- المشروع الأول الذي يمكن الشركات العمومية والخاصة من تقديم منتجات التأمين التكافلي عبر كل الولايات؛
- المشروع الأول من نوعه الذي سيعمل كبيت مقاصة من أجل تسهيل المعاملات المالية بين مختلف شركات التأمين؛
- المشروع الأول من نوعه الذي بالإضافة إلى كونه يسهل مجموعة من المعاملات المالية إلا أنه سيقدم محتوى تعليمي عن طريق أكاديمية تضم نخبة من الأساتذة المحاضرين بالإضافة إلى طلبة مكونين تقدم محتوى حول التأمين التكافلي وكذلك إدارة المخاطر؛
- المشروع الأول من نوعه الذي يتيح لك مراقبة سيارتك والحصول على معلومات قيمة، كما سيمكن هذا التطبيق من تلقي إشعارات عند اقتراب انتهاء فترة الاستحقاق لكل من المراقبة التقنية للسيارة وكذلك قسيمة السيارة مما سيساعد من تحسين السلامة والأمان.

ثالثا: تموين المشروع والعمالة

1-تموين المشروع: يعتبر المشروع تطبيق يعمل كوسيط بين عارضي الخدمات (منتجات التأمين التكافلي) وطالبي هذه الخدمة، والتي يتم التعامل فيها مع شركات التأمين التكافلي التي تقدم هذه المنتجات محليا، فبواسطة التطبيق سنضمن للعميل شرحا مفصلا ودقيق يضمن له معرفة كل شروط وأحكام التي يحوزها كل عرض من العروض المقدمة له.

فبالنسبة لتموين مشروعنا ولأننا نسعى إلى تنفيذه نحتاج إلى العناصر المهمة:

-البنية التحتية الرقمية لمشروع رقمنة التأمين التكافلي: تتطلب عملية هذا النوع من التأمين بنية تحتية رقمية قوية وموثوقة ودائمة والتي تشمل مراكز البيانات التي تستطيع التعامل مع أحجام كبيرة من البيانات وضمان الوصول السريع إليها في جميع الأوقات. وكذلك أنظمة التطبيقات والشبكات، والأنظمة التشغيلية؛

- المهارات العملية والقدرات التقنية: نركز في هذا الجانب العملي على الخبرة وكفاءة في مجال تنمية المعلومات وتطوير البرنامج من أجل تطوير مشروعنا بكفاءة وفعالية؛

-الاعداد والتأهيل المهني: من ضروري توفير برامج تطويرية ودورات تدريبية لفريق العمل العامل لدينا من أجل تعزيز مهاراتهم وتوسيع معرفتهم في البرامج التقنية المتعلقة بالتأمين التكافلي والامن السيبراني؛

-موردو المعلومات والبيانات: علما أن مصدرنا الرئيسي والجهة الأساسية هو شركات التأمين التكافلي التي يجدر بنا التعامل معها من أجل توفير المعلومات المناسبة والتي ستلزمنا في المشروع وعليه نحن سنقوم بجمع مختلف تلك المعلومات ونحللها ونخزنها ونعرضها في تطبيقنا؛

-الشراكات والتعاون: من خلال عقد شراكات قوية مع مختلف الجهات الفعالة والفاعلة والتي من أهمها شراكات مع شركات التأمين التكافلي والتي تعد الشريك الأساسي في مشروعنا بالإضافة إلى شراكة مع شركات التكنولوجيا، شراكات مع الجامعات ومراكز البحث العلمي، بالإضافة إلى هذه الشراكات الرئيسية يمكن أيضا عرض شراكات مع شركات الخدمات المالية (خدمة الدفع والتحويل الالكتروني).

تضمن عملية التموين في المشروع توفير جميع الموارد الضرورية اللازمة لتنفيذ جميع أنشطتنا وتحقيق مختلف أهدافه.

2-العمالة: من الممكن أن نوضح متطلباتنا من القوى العاملة من بين أهم العناصر التي نوليها الأولوية في مشروعنا ما يلي:

- مطور البرمجيات: بالنسبة للمطورين سنحتاج إلى مطور برمجيات من أجل تصميم وبناء واجهة التطبيق ووظائفه ستكون خدماتهم متمثلة في إنشاء واجهة مستخدم سلسة وقاعدة بيانية آمنة للتخزين وتطوير التطبيق على أنظمة التشغيل المختلفة؛
- اداريين: ويشمل مدير المشروع، والمدير المالي من أجل الاشراف على جميع جوانب المشروع وضمان تنفيذه في لوقت المحدد وبالميزانية المخصصة.

على ضوء ما سبق ذكره يمكن لمشروعنا خلق حوالي 3 مناصب يشمل اداريين، ومطور برمجيات.

الجدول الزمني لتحقيق المشروع:

1-المرحلة الأولى: التقييم والتخطيط

2-المرحلة الثانية: التصميم والتطوير

3-المرحلة الثالثة: التنفيذ والتشغيل

جدول 03: الجدول يوضح سيرورة انجاز مشروع بدلالة الزمن

المرحلة	البيان	(4-1)	(10-4)	(16-11)
1	م1: التقييم والتخطيط: • تقييم الوضع الحالي • تحديد الأهداف	✓		
2	م2: التصميم والتطوير: • جمع البيانات والمعطيات • انجاز التطبيق ووضعه حيز الخدمة بمنتج واحد مع التأكد من ان التطبيق سهل الاستخدام	✓	✓	
3	م3: التنفيذ والتشغيل: • تجريب التطبيق ونشره • تصحيح نواقصه والتحسين المستمر	✓	✓	✓

المصدر: من إعداد الطالبتين

رابعا: الشراكات الرئيسية

تتطلب عملية رقمنة التأمين التكافلي في الجزائر شراكات رئيسية مع عديد من الجهات نذكر منها:

1-شركات التأمين التكافلي: تعد الشريك الرئيسي في عملية الرقمنة فهي التي تقدم منتجات التأمين التكافلي وبالتالي فهي تعد مصدر رئيسي لمنتجاتنا المقدمة.

2-شركات التكنولوجيا والبرمجيات : تقدم هذه الأخيرة حلول تقنية اللازمة لرقمنة التأمين التكافلي تتمثل حلولها في معالجة أنظمة الدفع وأنظمة إدارة البيانات...الخ.

3-الجامعات ومراكز الأبحاث : يمكن لهؤلاء تقديم الدعم البحثي في مجال مشروعنا وذلك عن طريق تطوير التقنيات الجديدة لرقمنة التأمين التكافلي ومن بين هذه المراكز حاضنات الاعمال.

4-المؤسسات المالية : تلعب هذه الأخيرة دورا هاما في مشروعنا في تقديم العديد من الخدمات أهمها تسهيل عمليا الدفع؛

5-الامن السيبراني : يلعب دورا هاما في المشروع من خلال حماية البيانات والأنظمة من التهديدات السيبراني فسيشمل مسؤوليات عديدة كمراقبة الأنظمة؛

يجب أن يكون هناك أساس متين من الثقة والاحترام المتبادل بين الشركاء من أجل تحقيق النجاح وتبادل الفوائد.

المبحث الثاني: تحليل السوق

يشهد قطاع التأمين التكافلي في الجزائر نموا ملحوظا في السنوات الأخيرة مدفوعا بعوامل مثل ازدياد الوعي بأهمية هذا الأخير وتزايد عدد الشركات العاملة في هذا المجال. تهدف دراسة السوق هذه في مشروعنا إلى تحليل حجم السوق الحالي والمستقبلي للتأمين التكافلي في الجزائر، لتحديد احتياجات العملاء، تقييم المنافسة وتحديد فرص السوق، تبنى استراتيجية مشروعنا على ركائز اساسية مستمدة من نتائج دراسة سوقية تشمل تحديد المنتجات والجمهور المستهدف بدقة ووضع خطة تسويقية فعالة للوصول اليه.

المطلب الأول: تحديد الجمهور المستهدف.

يشمل سوقنا المستهدف جميع الأفراد والمؤسسات الذين يبحثون عن حلول تأمينية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية سواء لتأمين سياراتهم، منازلهم، صحتهم أو غيرها.

يستهدف مشروعنا بشكل خاص أصحاب المنقولات وذلك لأهميتهم كشريحة واسعة من عملاء عقود التأمين الذين يعتمدون بشكل كبير على وثائق التأمين كوثائق ضرورية لهم باعتبارهم عملاء دائمين ومستمرين.

الجدول 04: تحديد الزبائن المستهدفين

الفئة المستهدفة	الزبائن	خصائص الزبائن
الافراد الذين يسعون للحصول على تأمين تكافلي وفق الاحكام الشرعية؛ كل مستعملي الانترنت	مستعملي المنقولات بصفة عامة؛ مستعملي الانترنت؛ شركات التأمين التكافلي.	المتعودين على استعمال التطبيقات الالكترونية؛ يفضلون الأسواق الالكترونية عن الأسواق التقليدية.

المصدر: من إعداد الطالبين

من خلال الجدول تبين أن الفئة المستهدفة لهذا المشروع تتمثل في كل الأفراد الذين يسعون للحصول على تأمين وفق أحكام الشريعة لتأمين منقولاتهم، ولديهم استعداد ورغبة في التعاملات الالكترونية خاصة في الفترة

الأخيرة، كما يتميز الزبائن المحتملون للتطبيق بأنهم متعودون على استعمال التطبيقات الالكترونية ولديهم الثقة والرغبة للقيام بهذه التعاملات، كما أنهم يميلون للأسواق الالكترونية بدل من الأسواق التقليدية.

المطلب الثاني: المنافسة

من حيث تقديم منتجات التأمين التكافلي باستخدام تطبيق الكتروني ليس موجود من قبل في الجزائر، قد تكون هناك بعض المبادرات في هذا المجال، الا أنها لا تزال في مراحلها الأولى ولم تصل إلى الجمهور العريض.

يعد منافسونا الرئيسيون في مجال التأمين التكافلي هم شركات التأمين التقليدية وشركات التأمين التكافلي، تتميز هذه الأخيرة بالاعتماد على الأساليب التقليدية في تقديم خدماتها مثل الاعتماد على الورق والعمليات اليدوية، كما إنها تحوز على حصص سوقية كبيرة نظرا لقدمهم في السوق وقوة علامتهم التجارية، منهم شركة الجزاير تكافل التي تعد أول شركة عمومية في الجزائر بالإضافة إلى التأمين الإسلامي الجزائري التي تأسست في 2010 وكذلك التأمين الإسلامي للتكافل والتي تأسست ف 2016.

على الرغم من أن شركات التأمين التكافلي تقدم مجموعة واسعة من الخدمات والمزايا للعملاء الا أنها تواجه بعض التحديات التي تعيق نموها وتوسعها في السوق ومن أهم هذه التحديات ما يلي:

- مشاكل تسوية وضعية العملاء يواجه العديد من العملاء لدى شركات التأمين التكافلي صعوبات في تسوية وضعياتهم في حالة وقوع الحوادث والاضرار وذلك نتيجة لعدم كفاءة الأنظمة الإدارية ونقص التدريب لدى الموظفين؛
- صعوبة تغطية كل السوق: لا تتمكن شركات التأمين التكافلي من تغطية كل مناطق الجزائر بسبب نقص الانتشار وقلة الوعي بالتأمين التكافلي؛
- اعتماد شركات التأمين التكافلي على المعاملات الورقية يعد عائق أمام تطورها مما سيؤدي إلى نقص الشفافية، صعوبة الحصول على خدمة...الخ بالإضافة إلى كل هذا فإن اعتماد على المعاملات الورقية يؤدي إلى إهدار المال والوقت على الشركات نفسها.

المطلب الثالث: الخطة التسويقية

قبل إطلاق هذا التطبيق في Play store، سنقوم بحملة ترويجية على مستوى مواقع التواصل الاجتماعي، الجامعات والمعاهد، التلفاز الإذاعة، للتعريف بهذا التطبيق وخصائصه من خلال نشر كتيبات حول عمل ومزايا التطبيق وطرق الاشتراك لكل الأطراف، بغرض اقناعهم وجذبهم للتعامل والاشتراك في هذا التطبيق، وسبر آرائهم حول هذا التطبيق وما يرونه من صعوبات للتعامل معها من اجل تصحيح أي معوقات قد تظهر، في حالة الوصول إلى مستوى رضا عن هذا التطبيق سيتم اطلاقه ومتابعة الحملة الترويجية لها لجذب الزبائن باستمرار وزيادة عدد المهتمين بالتطبيق.

من منطلق الحرص على تلبية احتياجات العملاء سعينا إلى إنجاز هذا التطبيق الذي سيتميز بسهولة الاستخدام مما سيؤدي إلى تحقيق رضا العملاء.

لضمان تواصل فعال مع العملاء سنقوم بتنفيذ ما يلي: إنشاء قنوات تواصل مالية مرتبطة بتواريخ العقود أو المطالبات مع استخدام هذه القنوات كبريد الكتروني أو إشعارات التطبيق الارسال تحديثات منتظمة للعملاء حول التغيرات والمعلومات المهمة، وكذا توفير مساحة خاصة على المنصة للعملاء لتقديم الاقتراحات او الشكاوي والاتصال بنا مع ضمان الرد على جميع التعليقات والرسائل المرسلة في الوقت المناسب، كما اننا سنحرص ونسعى جاهدين لتطوير تطبيقنا من خلال الاستماع باهتمام لتعليقات المستخدمين ومواكبة احداث التطورات في صناعة التأمين التكافلي ونعمل باستمرار على إضافة ميزات

جديدة وتحسين الوظائف الحالية لضمان تجربة مستخدم مثالية تلبي جميع احتياجاتهم فهدفنا هو توفير تجربة مستخدم استثنائية تلبي جميع توقعات عملائنا.

تطبيقنا سيكون فريد من نوعه لان حماية البيانات وخصوصيات عملائنا سيكون من أولوياتنا قصوى لأننا سنطبق أشد معايير الأمان لحماية تلك المعلومات مما سيضمن له تجربة آمنة تماما عند استخدام خدماتنا.

أولا: المزيج التسويقي للمشروع (4P)

- **المنتج:** عبارة عن تطبيق الكتروني يجمع بين شركات التأمين التكافلي وطالبي هذا النوع من التأمين (التأمين على المنقولات) في سوق افتراضي وهو ما يسمح بالتعاملات المالية بأقل التكاليف، ويقدم التطبيق مجموعة متنوعة من الخدمات والتي تتميز بكونها:
  - تقديم جميع منتجات التأمين التكافلي مع الإتاحة للزبون بالحصول عليها في أي وقت وأي مكان؛
  - سهولة الوصول لمنتجات التأمين التكافلي؛
  - تقديم محتوى تعليمي حول التأمين التكافلي وإدارة المخاطر المالية من خلال أكاديمية يشرف عليها مختصين في المجال.
- **السعر:** يمثل السعر أحد أهم الأركان التي تلعب دورا هاما في الإقبال على التعامل مع التطبيق حيث التطبيق يقدم:
  - خدمات تنافسية مميزة؛
  - سعر مقبول بأقل تكلفة ممكنة بالنسبة للزبون؛
  - تقديم دورات مجانية ودورات أخرى شاملة حول التأمين التكافلي وإدارة المخاطر المالية بأسعار مقبولة.
- **التوزيع:** يتميز التطبيق بالعديد من الخصائص المرتبطة بعنصر التوزيع والمتمثلة في:
  - التطبيق متواجد في كل زمان ومكان 7/24 حيث يمكن الاتصال به عبر شبكة الانترنت بغض النظر عن مكان طالب التأمين أو شركة التأمين التكافلي؛
  - توزيع المادة العلمية من خلال التطبيق، مع تصنيفها حسب الموضوع مع توفير مواد تعليمية للمستخدمين الذي يرغبون في تعميق معرفتهم في التأمين التكافلي.
- **الترويج:** يشمل الترويج العديد من النشاطات والإجراءات التي تدفع الزبون او شركات التأمين التكافلي للتعامل مع التطبيق من أجل اعتباره الخيار الأمثل للقيام بتأمينهم ويمكن التعرف على بعض الإجراءات من خلال العديد من القنوات الترويجية المتنوعة منها:
  - وسائل التواصل الاجتماعي التي يستخدمها الافراد باستمرار مثل Facebook؛
  - كما أن متابعة صناع المحتوى له تأثير كبير على اتجاهات الافراد نحو هذا النوع من التأمين، حيث يمكن تقديم محتوى التطبيق عبر منصات التواصل الاجتماعي من خلال مقاطع فيديو، ومقالات مكتوبة لتوسيع الحملة الترويجية، كما يمكن الاعتماد على عناصر المزيج الترويجي من خلال:

➢ الإعلان الالكتروني: يتم الإعلان عن التطبيق عبر وسائل التواصل الاجتماعي ومواقع الانترنت التي يمكن الوصول اليها بسهولة من طرف شركات التأمين التكافلي والفئة المستهدفة لتقديم خصائص التطبيق وأسعار مختلف المنتجات ومميزات التعامل به؛

➢ الإعلان التقليدي: من خلال نشر مطبوعات تعريفية بالتطبيق وخصائصه؛

- الاشهار بالتطبيق داخل الجامعات من أجل نشر الوعي بالتأمين التكافلي لدى فئة واسعة من الشباب.

ثانيا: تحليل SWOT

سنقوم بهذا التحليل والذي هو عبارة عن مصفوفة للتحليل الاستراتيجي الداخلي والخارجي للمشروع والذي يتكون من تقاطعات لأربعة عوامل هي:

- S هو اختصار لكلمة strengths وهي نقاط قوة المشروع.
- W وهي اختصار لكلمة weaknesses التي تمثل نقاط ضعف المشروع والتي يجب العمل على تجاوزها
- O اختصار لكلمة opportunities وهي الفرص اليت يجب على المشروع استغلالها
- T اختصار لكلمة threats وهي التهديدات.

نقاط القوة:	**نقاط الضعف:**
-خفض التكاليف عن طريق أتمتة العمليات الكترونيا وتقليل الحاجة إلى الموظفين؛ -الوصول إلى جمهور أوسع عن طريق التطبيق خاصة الشريحة التي يعيشون في المناطق الريفية وليس لديهم إمكانية الوصول إلى فروع التأمين التقليدية؛ -تقديم خدمات إضافية مثل خدمة العملاء على مدار الأسبوع؛ - تقديم محتوى تعليمي أكاديمي حول التأمين التكافلي وإدارة المخاطر المالية.	-المعرفة المحدودة ونقص الوعي لدى الكثير من الجزائريين حول التأمين التكافلي؛ -انتشار التطبيق يتطلب وقتا طويلا؛ -ضعف الدفع الالكتروني في الجزائر.
الفرص:	**التهديدات:**
-التوسع إلى أسواق جديدة؛ -تقديم منتجات وخدمات جديدة حسب المالية الإسلامية؛ -وجود فرصة لاستغلال نقط ضعف المنافسين؛ -تعتبر سوق التكوين المقدم عبر أكاديميتنا نشاط قائم بحد ذاته؛	-الاختراقات الأمنية التي قد تصيب التطبيق الإلكتروني؛ -إمكانية سرقة الفكرة ودخول المنافس على أساس صاحب الفكرة؛ -الازمات الاقتصادية والسياسية.

المبحث الثالث: الدراسة المالية للمشروع

يهدف هذا القسم إلى تقديم لمحة شاملة عن الوضع المالي للمشروع.

المطلب الأول: الأعباء والتكاليف

تتطلب رقمنة التأمين التكافلي في الجزائر تكاليف واعباء مالية وتتمثل هذه الأعباء والتكاليف فيما يلي:

جدول رقم 05: الأصول الثابتة

التعيين	الكمية	التكلفة الوحدوية	التكلفة خارج الرسم
تطبيق OUR TAKAFUL	1,00	220 000,00	220 000,00

أجهزة إعلام آلي	2,00	70 000,00	140 000,00
طابعة	1,00	30 000,00	30 000,00
جهاز عرض	1,00	20 000,00	20 000,00
مكاتب عمل	3,00	30 000,00	90 000,00
كراسي	3,00	10 000,00	30 000,00
كراسي للزوار	15,00	3 000,00	45 000,00
معدات أخرى			20 000,00
المجموع			595 000,00

جدول رقم 06: الأعباء والتكاليف

التعيين	المبالغ 2027/2024		
	2025	2026	2027
مصاريف العقود والتسجيل	60 000,00	30 000,00	30 000,00
اعباء المستخدمين	1 380 000,00	1 518 000,00	1 518 000,00
اشتراكات اجتماعية	358 800,00	394 680,00	394 680,00
ايجارات	360 000,00	600 000,00	600 000,00
استقبالات وإطعام	300 000,00	450 000,00	450 000,00
مصاريف صيانة	10 000,00	10 000,00	20 000,00
اتعاب	20 000,00	20 000,00	20 000,00
اشتراكات	48 200,00	48 200,00	48 200,00
استهلاكات لوازم مكتب	5 000,00	5 000,00	7 000,00
استهلاك ماء	3 000,00	3 000,00	3 000,00
كهرباء وغاز	10 000,00	10 000,00	12 000,00
انترنت	48 000,00	48 000,00	48 000,00
المجموع	**2 603 000,00**	**3 136 880,00**	**3 150 880,00**

مصادر التمويل: بالنظر إلى احتياجات مشروعنا والتي قدرت بحوالي 1700000دج فيتوفر لدينا خياران رئيسيان لتمويل هذا المشروع فالخيار الأول هو الحصول على التمويل عن طريق صندوق وطني تمويل المؤسسات الناشئة ASF او عن طريق الخيار الثاني الذي هو التمويل الذاتي أي المساهمة من أموال خاصة، ونحن نسعى إلى الحصول على دعم الدولة من اجل إنجاح هذا الأخير.

المطلب الثاني: الإيرادات وتسعير خدمات التطبيق

ندرك تماما ان عائدات مشروع التأمين التكافلي ترتبط بشكل مباشر بعدد المشتركين فيه، ونحن نكرس جهودنا بدقة عالية لزيادة هذا العدد بشكل مستمر تشمل عوائد مشروعنا ما يلي:

- الاعلانات داخل التطبيق: يعد ترويج الإعلانات داخل التطبيق طريقة فعالة لزيادة إيرادات التطبيق بحيث سنختار تنسيق إعلانات مناسبة وعرض الإعلان في الوقت المناسب وهذا ما سيساهم في زيادة ايراداتنا؛
- عمولة التعاقد في التطبيق: يتميز تطبيقنا بسهولة الاستخدام مما سيسمح للعملاء بالتعاقد على مختلف خدمات التأمين المقدمة وذلك مقابل عمولة بسيطة يدفعها المؤمنين ومقابل ذلك سيحصلون على خدمة أخرى؛
- عمولة اشتراك مؤسسات التأمين التكافلي: تشكل عمولة التعاقد عبر تطبيقنا عنصرا بسيطا ودوريا يتناسب مع قيمة المنتجات المقدمة من طرف شركات التأمين التكافلي؛
- عمولة الدورات التدريبية المقدمة عبر اكاديمية المعرفة التكافلية حول التأمين التكافلي وإدارة المخاطر المالية، بحيث تكون هذه الدورات اما حضوريا او عن بعد عبر Google meet او zoom.

جدول 07: تسعير خدمات التطبيق

الرقم	نوع الخدمة	التسعير
01	عمولة التعاقد في التطبيق بالنسبة للمؤمن	مجاني
02	عمولة التعاقد في التطبيق بالنسبة لشركات التأمين التكافلي	2000 دج شهريا
03	الاعلانات داخل التطبيق: 1-إعلانات محدودة بمدة زمنية (أسبوع)، عرض الإعلان عن طريق ومضات سريعة او عرض في شريط العنوان	من 5000 دج إلى 7000 دج أسبوعيا
04	عمولة الوساطة	45 دج على كل عملية تأمين
05	عمولة الدورات التدريبية المقدمة عبر الاكاديمية 1-دورة عن بعد، 2-دورة حضورية؛	 5000 دج 20000 دج

من اعداد: الطالبتين

المطلب الثالث: رقم الاعمال

قمنا بحساب الإيرادات المتوقعة من خلال حساب رقم الأعمال في السنة بناءا على متوسط مداخيل المتوقع الشهرية من عمولة اشتراك شركات التأمين التكافلي، الإعلانات، عمولة الوساطة إضافة إلى عمولة الدورات التدريبية، كل هذا بالجداء في 12 شهر.

جدول رقم 08: يوضح رقم الأعمال

		2025	2026	2027
المنتج 1	الكمية	10 000,00	20 000,00	50 000,00
	السعر	45,00	45,00	45,00
	المبلغ	**450 000,00**	**900 000,00**	**2 250 000,00**
المنتج 2	الكمية	60,00	90,00	90,00
	السعر	20 000,00	20 000,00	20 000,00
	المبلغ	**1 200 000,00**	**1 800 000,00**	**1 800 000,00**
المنتج 3	الكمية	120,00	120,00	120,00
	السعر	5 000,00	5 000,00	5 000,00
	المبلغ	**600 000,00**	**600 000,00**	**600 000,00**
المنتج 4	الكمية	10,00	13,00	15,00
	السعر	24 000,00	24 000,00	24 000,00
	المبلغ	**240 000,00**	**312 000,00**	**360 000,00**
المنتج5	الكمية	48,00	48,00	48,00
	السعر	5 000,00	6 000,00	6 000,00
	المبلغ	**240 000,00**	**288 000,00**	**288 000,00**
مجموع الخدمات المقدمة		**2 730 000,00**	**3 900 000,00**	**5 298 000,00**

خلاصة الفصل:

تكلمنا في هذا الفصل على مشروع رقمنة التأمين التكافلي في الجزائر فهو مشروع هادف لنشر الوعي حول هذا النوع من التأمين، وتحويل العمليات الورقية إلى نظام رقمي متطور يستفيد من التكنولوجيا الحديثة، ويتمثل ذلك في استخدام تطبيقات الهاتف المحمول وأجهزة الحاسوب لتحسين كفاءة الخدمات المقدمة وجودتها بشكل ملحوظ.

يتوقع ان يحقق مشروع "our takaful" في الجزائر فوائد جمة تشمل زيادة كفاءة العمليات وتحسين سرعة التواصل بين مختلف شركات التأمين التكافلي والعملاء، كما أنه سيساهم في تعزيز تجربة العملاء وسيوفر منتجات التأمين التكافلي بمرونة وسهولة بالإضافة إلى ذلك، مشروعنا له القدرة على حل العديد من المشاكل التي تواجه هذا القطاع وقادر على تحقيق الأهداف المسطرة فيه.

الخاتمة

خاتمة:

هدفنا من خلال هذه الدراسة إلى معالجة إشكالية رقمنة قطاع التأمين التكافلي في الجزائر، من خلال عرض مشروع في إطار القرار الوزاري 75-12 مشروع مؤسسة ناشئة وكيفية مساهمتها في تحقيق هذه الرقمنة التي تكون حلولا تقنية تساهم في تحسين كفاءة عمليات هذا القطاع وتخفيف المخاطر المالية.

وعلى ضوء ما سبق ذكره ومن خلال هذه الدراسة التي تناولنا وتعرفنا فيها على دور رقمنة التأمين التكافلي في إدارة المخاطر المالية في الجزائر، وبعد عرض مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالمتغيرات الواردة في عنوان مذكرتنا وإبراز العمليات المالية الموجودة في شركات التأمين التكافلي والفائض التأميني وطرق توزيعه إلى جانب عرض مختلف المخاطر المالية التي تتعرض لها شركات التأمين التكافلي بالإضافة إلى عرض مختلف مفاهيم التأمين الرقمي، اتضح لنا بأن سوق التأمين التكافلي في الجزائر سوق نامي ظهرت بوادره حديثا ليصبح البديل الأمثل للمنتجات التأمينية التقليدية بكونه يقوم على التعاون ودرء المخاطر وتقاسم الأرباح والخسائر بناء على أسس وقواعد تتماشى مع احكام الشريعة الإسلامية.

نتائج الدراسة: من خلال ما تم عرضه في الدراسة من محاولتنا للإجابة على الإشكالية خلصنا إلى النتائج التالية منها نتائج تختبر صحة فرضياتنا:
ابرزت دراستنا النتائج التالية:

النتيجة 01: يشهد التأمين التكافلي تطور ملحوظ خلال السنوات الأخيرة؛ منذ اطلاقه رسميا في عام 2023 على رغم من كونه منتجا جديدا نسبيا في السوق حيث في 2019 نص قانون المالية على إمكانية ممارسة التأمين التكافلي ليصدر بعدها المرسوم التنفيذي رقم 21-81 الذي يحدد شروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي في 2021، مع بداية 2022 تأسست شركتين متخصصتين في التأمين التكافلي هما" الجزاير تكافل " و "الجزائر المتحدة للتأمين التكافلي"، في 2023 انضمت 5 شركات تأمين تقليدية إلى سوق التأمين التكافلي من خلال فتح نوافذ تكافلية كما أن هناك بوادر مؤشرات نمو هذا الأخير في الجزائر حيث حقق رقم أعمال بقيمة 48.4 مليون دينار جزائري خلال عام 2022 بالإضافة إلى ما سجلته شركة الجزاير تكافل وحدها فقد قدرت اشتراكاتها بأكثر من 76 مليون دينار جزائري خلال عام 2023؛

النتيجة 02: يعد قطاع التأمين التكافلي قطاعا حيوي، وذلك من خلال مساهمة في بعث الامن والاطمئنان للأفراد والمشروعات، وهذا ما جعل العلماء المسلمين يقومون بالبحث على مشروعيته لمعرفة مدى توافقه مع قواعد الشريعة الإسلامية وعلى ضوء هذه الدراسة تم التوصل إلى أن عقد التأمين التكافلي بديل شرعي لنظام التأمين التجاري؛

النتيجة 03:ازدياد الوعي بمبادئ الشريعة الإسلامية وهذا يشمل الابتعاد عن المنتجات المالية التقليدية التي قد تحتوي على فوائد ربوية واستبدالها بمنتجات تتوافق مع الشريعة مثل التأمين التكافلي، بالإضافة أيضا إلى ارتفاع الطلب على منتجات التأمين التكافلي، وهذا راجع إلى الحجم الكبير إلى السوق الجزائري بالإضافة إلى التزام الدولة بالتمويل الإسلامي، ومن بين المؤشرات التي تدل على تطور التأمين التكافلي ازدياد عدد الشركات خلال السنوات الأخيرة؛ وهذا يؤكد النظرية التي تم تبنيها والتي هي نظرية الاقتصاد الإسلامي التي تنص على التعاون وتحقيق العدالة الاجتماعية؛

النتيجة 04: يعتبر الفائض التأميني من الركائز الأساسية والسمات البارزة في شركات التأمين التكافلي التي اتخذت من التأمين التكافلي القائم على التبرع من حملة الوثائق محورا لعملها، الفائض التأميني هو الرصيد المتبقي في حساب المشتركين من مجموع الأقساط التي قدموهم؛

النتيجة 05: يعد الفائض التأميني من أهم وأبرز الاختلافات التي تميز التأمين التكافلي عن باقي الأنواع، والذي يخضع في حسابه لمجموعة من الأسس والقواعد، ولحساب الفائض التأميني معايير سمحت بترك مساحة وحيز للاختيار بين طرق التوزيع وأساليبه؛

النتيجة 06: يقضي التأمين التكافلي الإسلامي على أي نوع من القيود ليقدم الحماية ضد المخاطر التي قد تحدث للمؤمن له الطالب للحماية مع ما يتناسب مع احكام وضوابط الشريعة الإسلامية؛

النتيجة 07: تواجه شركات التأمين التكافلي في الجزائر خطر فقدان القدرة على المنافسة بسبب عدم قدرتها على مواكبة عصر السرعة وذلك راجع لعدة عوامل كما ذكرنا سابقا بطء العمليات لاعتمادهم على العمليات اليدوية وأيضا صعوبة تتبع العمليات مما يشكل عبئا على شركات التأمين التكافلي في مراقبة العمليات وإدارة المخاطر، وضعف التكنولوجيا والابتكار لديها بما أنها لاتزال هذه الشركات تستخدم الأنظمة القديمة الغير فعالة ونقص استثمارها في التكنولوجيا؛

النتيجة 08: الاعتماد على المعاملات الورقية في شتى شركات التأمين يزيد من التكاليف المتمثلة في تكاليف الطباعة تكاليف النقل ... مما يشكل عبئا ماليا على الشركات، ويقلل من الكفاءة بسبب بطء العمليات وكذلك خطر الأخطاء بحيث تكون المعاملات الورقية أكثر عرضة للأخطار البشرية مثلا ادخال بيانات خاطئة او فقدان الأوراق مما يضاعف الجهود ويستنزف الوقت؛ ولهذا يعد الاعتماد على المعاملات الورقية عائقا أمام الكفاءة والفعالية، وبدلا من ذلك يمكن لشركات التأمين التكافلي اعتماد الحلول الالكترونية لتقليل المخاطر، وهذا ما يؤكد صحة نظرية الرفاهية (تقليل المخاطر) التي تم تبينها سابقا في دراستها،

النتيجة 09: رقمنة قطاع التأمين التكافلي في الجزائر ممكنة وهذا ما اثبتناه عن طريق تطبيقنا our takaful، الذي يعتبر الحل الرقمي الأمثل لهذا القطاع من أجل تسهيل وتحسين مختلف المعاملات المالية بين شركات التأمين التكافلي والمؤمنين، وكذلك التطبيق سيضمن تقديم دورات تكوينية سواء حضورية أو عن بعد حول تأمين التكافلي وإدارة المخاطر المالية عبر أكاديمية المعرفة التكافلية، وهذا من أجل نشر الوعي بالتأمين التكافلي؛

النتيجة 10: يعد التأمين التكافلي بيئة خصبة للعديد من البحوث، ويرجع ذلك إلى عوامل متعددة منها جدة التأمين التكافلي بحيث يعد صناعة حديثة نسبيا مقارنة بالتأمين التقليدي مما يجعله مجالا غنيا بالبحوث والدراسات؛ يتميز التأمين التكافلي ببعض التعقيدات كمشاركة المخاطر والتوافق مع الشريعة الإسلامية بحيث تشكل هذه التعقيدات مجالات بحثية هامة؛

اختبار الفرضيات على ضوء النتائج:

بعد أن قمنا بجمع المعلومات ودراستها كما ورد في الفصل السابق، وعرضنا مختلف جوانب المشروع لتقييم كفاءته في معالجة المشاكل المحددة في الفصل الثاني، وفي هذا الجزء ستناول مناقشة الفرضيات ومحاولة اثبات صحتها بالنفي او الاثبات.

الفرضية الأولى:

يعتبر سوق التأمين التكافلي في الجزائر سوق نامي.

- نعم، من خلال دراستنا تبين أن سوق التأمين التكافلي في الجزائر سوق نامي، وهذا من خلال ارتفاع عدد شركات التأمين التكافلي في الجزائر حيث بلغت 3 شركات التأمين في الجزائر بعد اصدار مختلف المراسيم التنفيذية التي تحدد كيفية ممارسة التأمين التكافلي ، بالإضافة إلى ازدياد أقساط التأمين التكافلي مما أكد ازدياد حجم التعاملات في هذا القطاع حيث بلغت هذه الأقساط في 2023 2 مليار دينار جزائري، يعد تنوع منتجات التأمين التكافلي مؤشرا على تلبية احتياجات السوق بشكل أفضل، وقد تنوعت منتجات التأمين التكافلي في الفترة الأخيرة في الجزائر فشملت، التأمين على صحة، التأمين على السيارات، التأمين على الممتلكات... وهذا ما تم تأكيده في نتيجة الأولى المتوصل اليها؛

الفرضية الثانية:

يساهم الفائض التأميني لدى شركات التأمين التكافلي في تعزيز التكافل والتضامن.

- نعم، يساهم الفائض التأميني في تعزيز مبادئ التكافل والتضامن، من خلال تقوية التضامن بين المشاركين عن طريق دعمهم في المخاطر الذين تعرضوا لها، تعزيز مبدأ العدالة فالفائض التأميني يوزع بشكل عادي على المشتركين، بالإضافة إلى تحفيز المشاركين

على الاستمرار بالمساهمة في صندوق التأمين التكافلي، وهذا ما أكدناه في دراستنا وتم التوصل اليه في النتيجة 04 و05؛

الفرضية الثالثة:

تقوم شركات التأمين التكافلي في الجزائر بمواجهة مخاطر مالية عن طريق العديد من الطرق.

- نعم، تقوم شركات التأمين التكافلي في الجزائر بمواجهة مخاطر مالية عن طريق العديد من الطرق، أولها نقل المخاطر من طرف الى طرف آخر أي انتقال المسؤولية من الطرف الأول الى الطرف الثاني، بالإضافة الى مجابهة مخاطر الاحتيال عن طريق توظيف موظفين أكفاء من ذوي الخبرة والكشف عن الاحتيال والتحقيق فيه كطريقة ثانية لمواجهة نوع من المخاطر، بالإضافة الى العديد من الطرق الأخرى التي تم ذكرها من خلال هذه الدراسة، وأكدنا هذه الفرضية في نتائج الفصل الأول.
- **الفرضية الرابعة:**

يمكن وضع تطبيق الكتروني يسهل عمليات التأمين التكافلي.

نعم، من خلال انجازنا لهذه الدراسة وتمكنا من انجاز التطبيق الالكتروني اتضح أن هذا الأخير سيتمكن من حل مجموعة من المشاكل عن طريق تقديم بعض الحلول، أولها تسهيل خدمة العملاء، توفير الجهد والوقت، تسهيل الوصول... من خلال النتيجة 09 التي أكدت صحة هذه الفرضية

الاقتراحات والتوصيات: هناك بعض الاقتراحات التي يمكن أن نقدمها في مجال رقمنة التأمين التكافلي وإدارة المخاطر:

- على شركات التأمين التكافلي التركيز على تعزيز الوعي بالتأمين التكافلي من خلال تكثيف حملات التوعية والتثقيف حول مفهوم التأمين التكافلي ومميزاته وفوائده مقارنة بالتأمين التجاري، والسعي نحو الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة ومحاولة تطوير تطبيقات ذكية للهواتف النقالة تمكن عملائهم من إمكانية الوصول الى خدمات التأمين المختلفة بسهولة ويسر.

-يجب على المشرعين وضع إطار قانوني واضح وشامل ينظم عمل شركات التأمين التكافلي ويحدد حقوق وواجبات المؤمنين وشركات التأمين التكافلي، بالإضافة الى إنشاء هيئة مستقلة تنظم عمل شركات التأمين التكافلي وتشرف على التزامها بالقوانين والأنظمة المعمول بها في الشريعة الإسلامية، وكذلك النظر في سن قوانين وتشريعات لضمان أمن بيانات المستهلكين، وحماية المستهلكين من الغش والاحتيال؛

-على المؤسسات المالية أن تظل على اطلاع على أحدث الاتجاهات في مجال الدفع الالكتروني و أن تكون مستعدة للتكيف مع التطورات الجديدة من أجل دفع عملية التحول الرقمي في الجزائر لتبسيط عمليات فتح الحسابات الالكترونية ومحاولة نشر الوعي حول الدفع الالكتروني؛

-على الجمهور والأشخاص المهتمين بالتأمين التكافلي محاولة الاطلاع على مختلف المستجدات والتطورات الحاصلة في هذا القطاع من اجل فهم كيفية العمل به وماهي أهم الاختلافات بينه وبين التأمين التجاري، وهذا عن طريق التوجه مثلا الى الأكاديمية التي جاء بها مشروع our takaful، مع اتاحة إمكانية مشاركة جميع الأساتذة المتخصصين في هذا المجال؛

-على حاضنة الأعمال العمل على حماية أفكار الطلبة حاملي المشاريع قبل الحماية الفكرية وتجسيد مشروعهم على أرض الواقع؛

- تطوير منتجات التأمين التكافلي مبتكرة وتنافسية في السوق، أمرا حتميا من أجل استمرار نمو وازدهار صناعة التأمين التكافلي من خلال تلبية احتياجات العملاء المتطورة والمنافسة المتزايدة وترسيخ مكانة شركات التأمين التكافلي في السوق؛

-يجب على علماء المالية الإسلامية العمل على تحرير قطاع التأمين التكافلي من سيطرة القوانين التي تحكم شركات التأمين التقليدي، ووضع إطار محدد لعمل يجمع شركات التأمين التكافلي؛

آفاق الدراسة: لا شك أنه رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث، فإن هذا الأخير لا يخلو من النقائص بسبب عدم قدرتنا على تناول كل نواحي الموضوع بالتفصيل، إلا أنه يمكن أن يكون هذا البحث جسرا يربط بين بحوث سبقت فأضاف إليها بعض المستجدات، لإثرائها وبعثها من جديد، وبحوث مقبلة كتمهيد لمواضيع يمكنها أن تكون إشكالية لأبحاث أخرى نذكر منها:

-تفعيل الجانب التسويقي كألية لنشر الثقافة التأمينية التكافلية في الجزائر، هو أمر ضروري لزيادة الوعي بهذا النظام وجذب المزيد من العملاء من خلال استخدام مختلف آليات التسويق يمكن للشركات التكافلية الوصول إلى جمهور أوسع وتعزيز مكانة التأمين التكافلي في السوق الجزائرية؛

-محاولة رقمنة قطاع آخر وإيجاد حلول جذرية للقطاعات التي تعاني من نفس المشاكل؛

-متطلبات تطوير التأمين التكافلي في الجزائر في ظل رهانات التنمية المستدامة.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

-إبراهيم أبو النجى، **التأمين في القانون الجزائري، الجزء الأول**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1992

-ابي فضل هاني بن فتحي الحديدي المالكي الإسكندري، التأمين **(انواعه المعاصرة وما يجوز ان يلحق بالعقود الشرعية منها)**، دار العصماء، سوريا، 2009

-احمد سالم ملحم، **التأمين الإسلامي**، دراسة فقهية تبين حقيقة التأمين التعاوني بصورتيه النظرية والعملية وممارساته في شركات التأمين الاسلامي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، ط،1،

-جميلة حميدة، **الوجيز في عقد التأمين (دراسة على ضوء التشريع الجزائري الجديد للتأمينات)**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ،2012

-سليمان إبراهيم بن ثنيان، **التأمين واحكامه**، دار العواصم المتحدة، بيروت، 1993

-عبد الكريم قندوز، **إدارة المخاطر (إدارة المخاطر، المشتقات المالية، الهندسة المالية)**، الجزء الأول، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013،

-علي محي الدين القرة داغي، **التأمين التكافلي الإسلامي (دراسة التأصيلية مقارنة بالتأمين التجاري مع التطبيقات العملية) ج2**، دار البشائر الإسلامية، بيروت،2011،

-فايز احمد عبد الرحمان، **التأمين في الإسلام**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية

-محمد عادل نأولو، **إدارة المخاطر المالية والمصرفية بين النظرية والتطبيق**، جزء الأول، دار سورية الفتاة للثقافة والعلوم، الطبعة الأولى، حلب الجاملية، سوريا، 2022

-محمود حسن الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية (الأسس النظرية والتطبيقات العلمية)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن 2007

-مصطفى محمد جمال، أصل التأمين، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 1999

ثانيا: الرسائل الجامعية

-اسامة عامر، **أثر آليات توزيع الفائض التأميني على تنافسية شركات التأمين التكافلي (دراسة مقارنة بين شركة تكافل ماليزيا بماليزيا وشركة الأولى للتأمين بالأردن خلال الفترة 2008 2013)**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات التأمين، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف،01 سطيف، ،2013

-أشرف محمد دوابه، **رؤية استراتيجية لمواجهة تحديات التأمين التكافلي الإسلامي**، جامعة اسطنبول صباح الدين زعيم، إسطنبول، تركيا، 2016

-حنان البرجاوي الحمصي، **توزيع الفائض التأميني وأثره على التوسع في الخدمات التأمينية الإسلامية**، مذكرة ماجستير في المصارف الاسلامية، الاكاديمية العربية للعلوم المالية المصرفية، دمشق،2008

-عبدلي لطيفة، **دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية**، دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاتهSCIS ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير مدرسة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، سعيدة، ،2012

-ليندة لعنصر، ابتسام لونيس، **أساس التأمين التقليدي والتأمين الإسلامي**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في الحقوق، تخصص قانون خاص شامل، قسم القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2018

-مهري سهيلة، **المكتبة الرقمية في الجزائر**، لنيل شهادة ماجستير، جامعة قسنطينة ,2006

-نعيمة بريش، **عقد التبرع (دراسة مقارنة بين قانون الاسرة والفقه الإسلامي)**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستير في القانون الخاص، تخصص قانون العقود، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة اكلي محند أولحاج، البويرة، 2018

-وائل صالح عامر، **التأمين التكافلي مقارنة بالتأمين التجاري في سوريا**، رسالة ماجستير في الأسواق المالية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2015،

-ياسمينة إبراهيم سالم، **دور الكفاءة التشغيلية في تعزيز تنافسية شركات التأمين التكافلي (دراسة مقارنة بين تجربة دول مجلس التعاون الخليجي والتجربة الماليزية)**، أطروحة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع علوم اقتصادية، تخصص مالية بنوك وتأمينات، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2015

ثالثا: المجلات والملتقيات العلمية

-احمد مشهور، **تكنولوجيا المعلومات وأثرها على التنمية الاقتصادية، المؤتمر** العربي الثالث للمعلومات الصناعية والشبكات، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم , 2003
بختة بطاهير، شركات التأمين التكافلي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة مع الإشارة إلى حالة شركات سلامة للتأمينات في الجزائر، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 01، العدد 01، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2018

-بريش رابح، محاجبية نصيرة، فضيلة زواوي، **آليات إدارة المخاطر في شركات التأمين التكافلي «شركة سلامة للتأمين التكافلي نموذجا"**، مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد(02)، الجزائر، 2021

-بغدادي ايمان، حلمي احمد واخرون، 2021، **الإطار القانوني لتطبيق التأمين التكافلي في الجزائر**، مجلة العلوم الإسلامية مج3، ج1

-بوزينة آمنة، " شركات التأمين التكافلي، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول الصناعة التأمينية: الواقع والآفاق "، جامعة حسيبة بن بوعلي الجزائر يومي 3 و4 ديسمبر 2012

-بوعزوز جهاد، **تشخيص واقع، معوقات آفاق تطوير صناعة التأمين التكافلي – مع الإشارة لحالة الجزائر–**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 04، 2015

-خديجة الحاج نعاس، فضيلة معمر قوادري، **"التأمين التكافلي بين الاسس النظرية والممارسات العملية في الوطن العربي"**، مداخلة ألقيت في الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية الواقع العملي وافاق التطوير –تجارب الدول-، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 03و 04 ديسمبر 2012،

-رجب أبو حمد أمين، **"الأهمية النسبية للتأمين التكافلي مقارنة بالتأمين التجاري بالتطبيق على السوق المصرية"**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد 56، العدد الأول، جامعة الاسكندرية، يناير 2019،

-سعيد بو هراوة، **إعادة التأمين التكافلي على أساس الوديعة، مؤتمر التأمين التعاوني أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة منه**، 12-11 ابريل 2010، الأردن

-عبد الله بكراوي، **ضوابط ممارسة التأمين التكافلي في القانون الجزائري وتحديات تطبيقه**، مجلــة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، لمجلد: 22 / العدد: 01، السنة: 2023، ادرار، الجزائر

-عصماني عبد القادر، **أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية**، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2009

-فضيلة بارش، محمد دمان ذبيح، **التأمين التكافلي ودوره في القضاء على ظاهرة البطالة**، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة، الجزائر، 24ماي 2021،

-كاسحي موسى، دهليس عادلة، **التأمين التكافلي في الجزائر: واقع ومتطلبات التطوير**، مداخلة بعنوان قراءة تحليلية نقدية في المرسوم التنفيذي 12-12 الذي ينظم نشاط التأمين التكافلي في الجزائر

-محمد الطاهر عامري، **التأمين التكافلي في الجزائر افاق وتحديات**، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة العدد 02/2020،

-محمد عبد اللطيف ازيد وآخرون، **مقال حول التأمين الرقمي دارسة تطبيقية على قطاع التأمين السعودي**، المجلة العربية للإدارة، مع 39ع 1 مارس (آذار)، السعودية، 2019،

-مها محمد زكي علي، **أسس عمل شركات التأمين التكافلي وتحليل الأداء المالي لها**، المجلة العلمية لقطاع كلية التجارة، العدد 17، جامعة الازهر، يناير2018

-موسى ذهبية، فروخي خديجة، **طرق استغلال الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي -شركة " سلامة للتأمينات الجزائر" نموذجا**-مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 12، المجلد 01، 2015

-نوال بيراز، **صيغ استثمار التأمين في شركات التأمين التكافلي دراسة حالة شركة سلامة للتأمينات في الجزائر**، مجلة الشريعة والاقتصاد، مجلد السابع العدد 14، ديسمبر 2018

-يمان بغدادي، سمية رماش، مجلة علمية ُمحكمة نصف سنوية-متخصصة في علوم المكتبات والمعلومات تصدر عن كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية جامعة زيان عاشور بالجلفة (الجزائر) المجلد الثاني، العدد الأول/ جانفي –جوان(2022)

-يوسف عبد الله الشبيلي، **الرقابة الشرعية على شركات التأمين التعاوني**، مؤتمر التأمين التعاوني الجامعة الأردنية، 11-12 افريل 2010

رابعا: التشريعات القانونية

أمر رقم ،58-75 مؤرخ في 20 رمضان ،1395 موافق ل 26 سبتمبر ،1975 يتضمن القانون المدني، ج ر ج ج عدد ،78 مؤرخ في 20 سبتمبر ،1975 معدل ومتمم

المواقع الإلكترونية

-https://www.meemapps.com/term/transfer-of-risks,
-https://fastercapital.com/mawdoo3/%D8%A2%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%86%D9%82%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D8%A7%D8%B7%D8%B1.html
https://fastercapital.com/mawdoo3/%D8%A2%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%86%D9%82%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D8%A7%D8%B7%D8%B1.html
-https://gemini.google.com/?hl=ar

الملاحق

الملحق رقم 01:

الملحق رقم 02: الميزانية التقديرية للأصول (الفترة 2024-2027)

	الأصـــــــــــــــــول		2025	2026	2027
	المبلغ الإجمالي	اهتلاكات -مؤونات	المبلغ الصافي	المبلغ الصافي	المبلغ الصافي
أصول غير جارية					
فارق الاقتناء-المنتوج الإيجابي أو السلبي	-	-	-	-	-
تثبيتات معنوية	220 000,00	44 000,00	176 000,00	132 000,00	88 000,00
تثبيتات عينية	-	-	-	-	-
أراض	-	-	-	-	-
مبان	-	-	-	-	-
تثبيتات عينية أخرى	375 000,00	75 000,00	300 000,00	225 000,00	150 000,00
تثبيتات ممنوح امتيازها	-	-	-	-	-
تثبيتات يجري إنجازها	-	-	-	-	-
سندات موضوعة موضع معادلة	-	-	-	-	-
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها	-	-	-	-	-
سندات أخرى مثبتة	-	-	-	-	-
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية	-	-	-	-	-
ضرائب مؤجلة على الأصل	-	-	-	-	-
مجموع الأصل غير الجاري	595 000,00	119 000,00	476 000,00	357 000,00	238 000,00
أصول جارية					
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	-	-	-	-	-
الزبائن	-	-	-	-	-
المدينون الآخرون	-	-	-	-	-
الضرائب وما شابهها	-	-	-	-	-
حسابات دائنة أخرى	-	-	-	-	-
واستخدامات مماثلة					
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى	-	-	-	-	-
الخزينة	1 245 300,00	-	1 372 300,00	2 155 890,00	4 303 010,00
مجموع الأصول الجارية	1 245 300,00	-	1 372 300,00	2 155 890,00	4 303 010,00
المجموع العام للأصول	1 840 300,00	119 000,00	1 848 300,00	2 512 890,00	4 541 010,00

ملحق رقم 03: الميزانية التقديرية للخصوم (الفترة 2024-2027):

	2025	2026	2027
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره	1 635 600,00	1 635 600,00	1 635 600,00
رأس مال غير مستعان به	-		-
علاوات واحتياطات-احتياطات مدمجة (1)			
فوارق إعادة التقييم	-		-
فارق المعادلة (1)	-		-
نتيجة صافية / (نتيجة صافية في حصة المجمع (1))	8 000,00	644 120,00	2 028 120,00
رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد		8 000,00	652 120,00
حصة الشركة المدمجة (1)	-		-
حصة ذوي الأقلية (1)	-		-
المجموع (1)	1 643 600,00	2 287 720,00	4 315 840,00
الخصوم غير الجارية			
قروض وديون مالية			
ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)	-		-
ديون أخرى غير جارية	-		-
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا	-		
مجموع الخصوم غير الجارية (2)	0,00	0,00	0,00
الخصوم الجارية			
موردون وحسابات ملحقة			
ضرائب			
ديون أخرى	204 700,00	225 170,00	225 170,00
خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3)	204 700,00	225 170,00	225 170,00
مجموع عام للخصوم	1 848 300,00	2 512 890,00	4 541 010,00

الملحق رقم 04: حساب النتائج (الفترة 2024-2027)

البيان	2025	2026	2027
رقم الأعمال	2 730 000,00	3 900 000,00	5 298 000,00
تغير مخزونات المنتجات المصنعة وقيد التصنيع			
الإنتاج المثبت	-	-	
إعانات الاستغلال	-	-	
أنتاج السنة المالية -1	**2 730 000,00**	**3 900 000,00**	**5 298 000,00**
المشتريات المستهلكة			
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	804 200,00	1 194 200,00	1 208 200,00
استهلاك السنة المالية -2	**804 200,00**	**1 194 200,00**	**1 208 200,00**
القيمة المضافة للاستغلال (1-2)	1 925 800,00	2 705 800,00	4 089 800,00
أعباء المستخدمين	1 738 800,00	1 912 680,00	1912680
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة	60 000,00	30 000,00	30 000,00
الفائض الإجمالي عن الاستغلال -4	**127 000,00**	**763 120,00**	**2 147 120,00**
المنتجات العملياتية الأخرى			
الأعباء العملياتية الأخرى			
مخصصات الإهتلاك والمؤونات	119 000,00	119 000,00	119 000,00
استرجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات			
النتيجة العملياتية -5	**119 000,00-**	**119 000,00-**	**119 000,00-**
المنتوجات المالية	-	-	-
الأعباء المالية	-	-	-
النتيجة المالية -6	**-**	**-**	**-**
(5+6) النتيجة العادية قبل الضريبة -7	**8 000,00**	**644 120,00**	**2 028 120,00**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	-	-	
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية	-	-	
مجموع منتجات الأنشطة العادية	-	-	
مجموع أعباء الأنشطة العادية	-	-	
النتيجة الصافية للأنشطة العادية -8	**-**	**-**	**-**
العناصر غير العادية -المنتوجات (يطلب بيانها)	-	-	
العناصر غي العادية -الأعباء (يطلب بيانها)	-	-	
النتيجة غير العادية -9	**-**	**-**	
النتيجة الصافية للسنة المالية -10	**8 000,00**	**644 120,00**	**2 028 120,00**

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	-
شكر وعرفان	-
ملخص الدراسة	I
قائمة المحتويات	II
قائمة الجداول	77
قائمة الأشكال	77
قائمة الملاحق	77
مقدمة	أ-و
الفصل الأول: الإطار النظري لرقمنة التأمين التكافلي ودوره في إدارة المخاطر.	
تمهيد	05
المبحث الأول: مدخل للتعريف بالتأمين التكافلي.	06
المطلب الأول: ماهية التأمين التكافلي	06
المطلب الثاني: أنواع ومبادئ التأمين التكافلي	09
المطلب الثالث: الطبيعة القانونية للتأمين التكافلي	12
المطلب الرابع: اهداف ووظائف التأمين التكافلي وأهم الفروقات بينه وبين التأمين التجاري	15
المبحث الثاني: ركائز التأمين التكافلي مع الإشارة إلى هيكل القطاع في الجزائر	18
المطلب الأول: الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي	18
المطلب الثاني: إعادة التأمين في شركات التأمين التكافلي	23
المطلب الثالث: الرقابة الشرعية في التأمين التكافلي	25
المطلب الرابع: هيكل قطاع التأمين التكافلي في الجزائر	28
المبحث الثالث: إدارة المخاطر في شركات التأمين التكافلي	31
المطلب الأول: مفهوم المخاطر المالية	31
المطلب الثاني: مخاطر التأمين التكافلي.	32
المطلب الثالث: إدارة مخاطر التأمين التكافلي.	33
المطلب الرابع: طرق إدارة مخاطر التأمين التكافلي	36
المبحث الرابع: مدخل إلى التأمين الرقمي	39
المطلب الأول: عموميات حول الرقمنة (مفاهيم عامة)	40
المطلب الثاني: مدخل إلى التأمين الرقمي	42
المطلب الثالث: الإطار القانوني المنظم للتأمين الرقمي التكافلي	42
خلاصة الفصل الأول	44
الفصل الثاني: عرض مشروع Our takaful	45
تمهيد	46
المبحث الأول: عرض المشروع	47

المطلب الأول: مدخل إلى المشروع Our takaful	47
المطلب الثاني: الملخص التنفيذي للمشروع Our takaful	49
المطلب الثالث: طريقة انجاز مشروع Our takaful وجوانبه الابتكارية	50
المبحث الثاني: تحليل السوق	54
المطلب الأول: تحديد الجمهور المستهدف	54
المطلب الثاني: المنافسة	54
المطلب الثالث: الخطة التسويقية	55
المبحث الثالث: الدراسة المالية للمشروع	57
المطلب الأول: الأعباء والتكاليف	57
المطلب الثاني: الإيرادات وتسعير الخدمات	58
المطلب الثالث: رقم الاعمال	59
خلاصة الفصل الثاني	60
الخاتمة	62
قائمة المراجع	68
الملاحق	71
فهرس المحتويات	77

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة دور رقمنة التأمين التكافلي في إدارة المخاطر المالية وهذا راجع إلى أهمية هذا القطاع ودوره الحيوي وكمونه البديل الشرعي للتأمين التجاري، خاصة في ظل التحولات الرقمية التي يشهدها العالم حاليا حيث تم الاعتماد في ذا البحث على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي من اجل استعراض جميع التفاصيل والجوانب المرتبطة بالتأمين التكافلي وإدارة المخاطر المالية وكذلك عرض خطة مشروعنا، وقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى ان التأمين التكافلي في الجزائر حديث النشأة وانه يعرف ضعف في التطبيق وضعف في الانتشار بالرغم من انتشاره الواسع في مختلف دول العالم ما استوجب إيجاد حل سريع لهذا المشكل ومن هذا المنطلق قمنا بطرح فكرة مشروعنا وعرضنا مختلف الجوانب المتعلقة به من اجل السعي لرقمنة التأمين التكافلي في الجزائر ومحاولة النهوض بهذا القطاع .

الكلمات المفتاحية: تأمين تكافلي، إدارة المخاطر المالية، رقمنة، تأمين التجاري،

Abstract :

This research aims to study the role of digitization of Takaful insurance in financial risk management, and this is due to the importance of this sector and its vital role and being a legitimate alternative to commercial insurance, especially in light of the digital transformations that the world is currently witnessing, where this research was based on the descriptive approach based on the method of analysis in order to review all the details and aspects related to Takaful insurance, financial risk management, as well as presenting our project plan Through this study, it was concluded that Takaful insurance in Algeria is newly emerging and that it is known to be weak in application and weak in prevalence, despite its wide spread in various countries of the world, which necessitated finding a quick solution to this problem, and from this point of view, we put forward the idea of our project and presented various aspects related to it in order to seek to digitize Takaful

Keywords: takaful insurance, financial risk management, digitization, commercial insurance